

Copyright © King Saud University



٢١٧٤

م ٠

مجمع البحرين وملتقى النهرين ، تأليف أحمد بن علي بن تغلب

أو ( ثعلب ؟ ) مظفر الدين ابن الساعاتي ( - ٦٩٤ هـ ) .

بخط محمد بن سليمان بن خليل في القرن التاسع الهجري تقديراً

١٣٦ ق . ١٥ س . ٢٨ × ١٩ سم

نسخة قديمة جيدة ، خطها نسخ حسن ، رؤوس الفقر بالحمرة

٤٤٧

الأعلام ١ : ١٢٠ ، هدية العارفين ١ : ١٠٠

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية أ - ابن

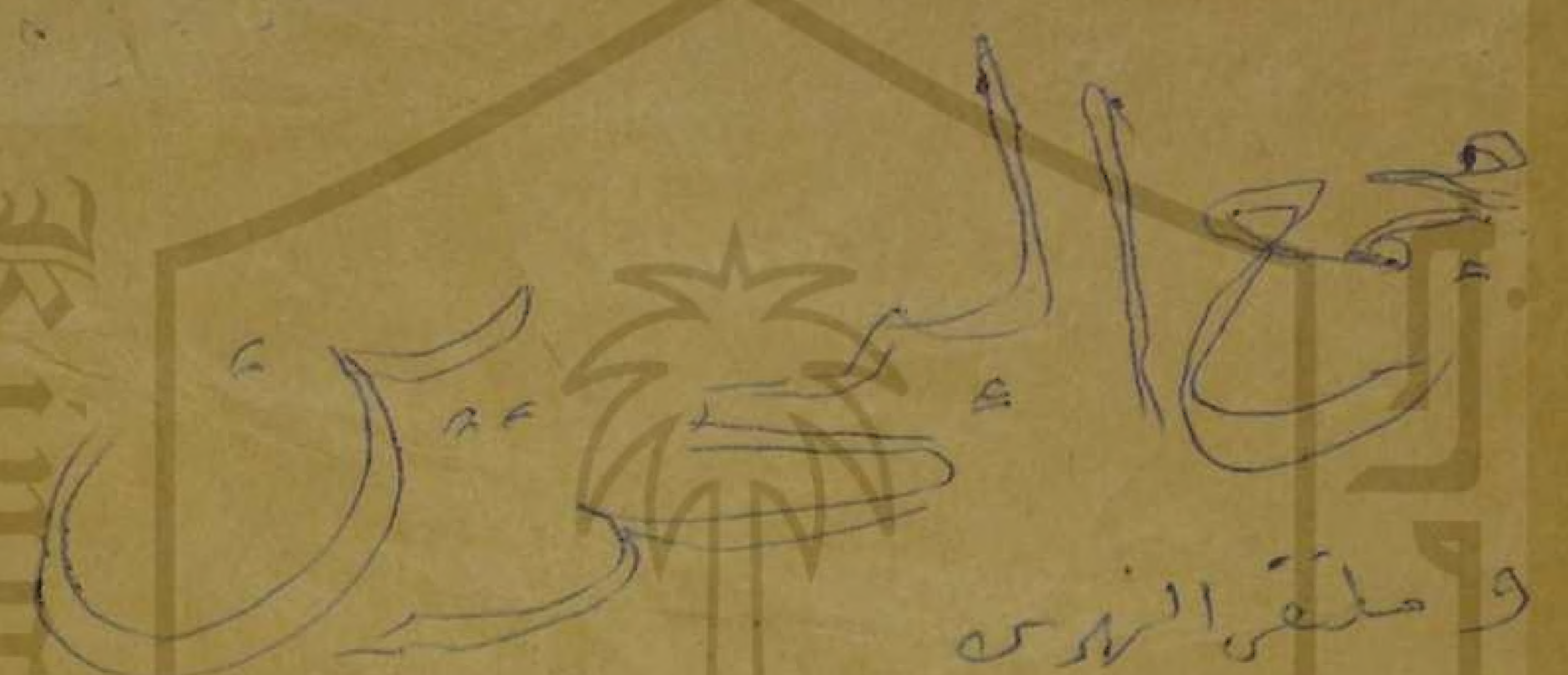
الساعاتي ، أحمد بن علي - ٦٩٤ هـ بد النسخ

ج - تاريخ النسخ .

Copyright © King Saud University



١٥٠٠



و ملحق الزهرى

قال في كلف الفنون ما ترجمته : هو ليلو نام مقفر البحر المحيى على كلف  
 المبرورى باسم الساعى الفادى الحرف التوفى ١٩٤٦ اربع وعشرون سنة  
 تم ادرايا فافهمه وايجاز الائمة الحقة الله اعلموا شرهم  
 والذم نظروا منه بما طرد غرضه فافهمه انه شئت ان كلف الفنون في  
 الرملة ١٦٠٠ رقم ١٠٠

مكتبة محمد سعيد كمال  
 الطائف - الحليج  
 ١٣٩٧

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: مجمع البحر وملحق الزهرى

اسم المؤلف: ليلو نام

تاريخ النسخ: ١٩٤٦

عدد الاوراق: ١٠٠

ملاحظات: القياس ١٩٤٦

مكتبة جامعة الرياض

الرقم العام: ١٥٤

الرقم الخاص: ١٤١٤

الرقم الورود: ١٤١٤

Copyright © King Saud University



صدر الكتاب كتاب الطهارة فصل ويتقضيه فصل وجب غسل البدن فصل يرفع اليدين فصل تنجز البئر  
 فصل ويختبر السور فصل يتم مسافر فصل مسح الخف فصل يقضي الخافض فصل يجيز رفع الخامسة كتاب الصلوة  
 فصل وتكره مع الشروق فصل يسن الاذان فصل يقترض على المصلي فصل يفترض التحريمة فصل الوتر واجب  
 فصل يسن للرجال الاداء بالجماعة فصل يجيزها على ظهر الكعبة فصل القراءة فيها من مصحف مفسدة فصل يجيز السجدة الاستخفاف  
 فصل قضا فائقة فصل يسن اربع قبل الظهر فصل اذا سهي فصل يقعد المريض فصل توجب سجدة التلاوة  
 فصل لم يعينوا في مدة السفر فصل الجماعة للجمعة فصل تجب صلاة العيد فصل تجمع امام الجمعة بغير خطبة للكسوف  
 فصل الاستسقاء فصل يسن للناس الاجتماع في شهر رمضان فصل لا يجز صلاة الخوف فصل بوجه المحتضر  
 فصل ويسن تكفين الرجل فصل ونقدم الوالي في الصلاة عليه فصل ونعين اربعة لحملها فصل من قتله مشرك مطلقا  
 كتاب الزكوة فصل يجب شاة في خمسين من الابل فصل ويجب تباع فصل ويجب شاة من اربعين  
 فصل يخرج بين اخراج دينار عن كل فرس فصل ويجب في مائتي درهم فصل نركو مال التجارة فصل العشر في كل خارج  
 فصل من نصبه الامام لاخذ الصدقات فصل اذا وجد مسلم او ذمي معدن ذهب فصل تصرف الى فقير مقل  
 فصل تجب صدقة الفطر كتاب الصوم فصل يجب المقضا فصل يجب مع القضاء الكفارة فصل يجز في القضاء  
 فصل يسن الاعتكاف كتاب الحج فصل ويكره تقديم الاحرام فصل واذا اراد الاحرام فصل واذا دخل مكة فصل  
 فصل ولو امرت امة فصل تفضل القرآن مطلقا فصل تفضل التمتع فصل اذا طيب المحرم عفتوا فصل يجب الجهاد بقتله الصيد  
 فصل تحق الاحصاء بالمرض فصل ولا تفرض العمرة فصل يهد من الابل كتاب البيوع فصل يدخل في بيع الدار فصل لا يجز للوكيل بالبيع  
 فصل ويستحب لبايع امة ان يشتراها فصل ويجوز للذمي ان يعقد على الخمر فصل مدة خيار النكاح فصل من اشترى مالم يره  
 فصل واذا وجد المشتري بالبيع عيبا فصل اذا كان احد العوضين غير مال كالخمر فصل تصح الاقالة بالفظين فصل يجوز التولية  
 فصل منع بيع المنقول قبل القبض فصل نحر الربوا فصل اجزنا السلم فصل اذا باع ثمنين كان مضرعا كتاب الرهن  
 فصل ولا يجز رهن المساع فصل اذا اتفقا على وضع الرهن عند كسر كتاب الحجر كتاب المادون كتاب الاثر











والذي  
وأوصوه  
أفضل القوم  
في المنام  
نائبه  
وكنس  
شريك له  
فما كان  
مع السر  
وكما  
المعالي  
بالإله  
تواضع  
العلماء  
يقين  
مهم  
وقد خيرا  
ذريتي  
نبات  
المرور  
نصل  
أوردت  
يد في الم  
وجرتان  
ي النوى  
من الباس  
عن عمر  
بول  
لبصل  
المسيح  
سنة  
النوب  
الانتظار  
عاشر  
نازل  
عدا إليه  
قال رسول  
زق

من مائة اربعين الى اربع مائة  
او اكثر او اقل فقد فضل السنة في كل  
عادة وكذا السنة الف في راحة اليد  
كأنه بعد المعزك والحناء في قمار من فلامية  
الفتور

مکتبہ جامعہ الرشیدیہ

[illegible]

صاري في نوبة الفقر الى الله تعالى عثمان بن  
احمد سعيد الطار السراة السراة  
١١٤٦

[illegible]



[illegible]

بجمع البحرين وهما الثيوان المشرقان وهذا ملتقى التبرين  
 أحدهما يهدي إلى فقه المذهب الذي هو من اشرف المطالب  
 والاخر يعرف الخلاف بين المذاهب فجمعت بينهما جماعا انشئت  
 اليه ولا غرض احد غيري عليه مع زيادات شريفة وقنود  
 ومسابد منظمة كالقنود وأشار إلى الاصح والاقوى وتنبيه  
 على المختار للفتوى وهما ناقد صدرته بتمهيد قاعدة  
 اخترعتها وأوضاع شريفة ابتدعتها لتكون اقرب  
 الوسيلة إلى ايضاحها تبكي المسابير والله ولي اعانتني  
 على هذا التهذيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه  
 ائيب صدر الكتاب وضعت هذا الكتاب وضعا يستفيد  
 منه قارئ كل مسألة فهل خلافة او غير خلافة واذا كانت  
 خلافة يعلم ما فيها من المذاهب على التفصيل باتم وجوه  
 التحصيل وذلك بخود قرائتها من دون تلويح بقائم وتصريح





باسم وان كنا قد وضعنا قوما لغوايد نذكرها فانها هي  
 كاشية ينفع وجودها ولا يضر عدمها **فقول** قد  
 دللنا على قولنا ان حيفة رضى الله عنه اذا خالفه صاحبه بالجملة  
 الاسمية سواء كان الخبر متقدما او جملة او مفردا الا ان يقع هذه  
 الجملة حالا معترضة فلا تدل على خلاف او تتضمن سببا ورواية  
 الى ان حيفة فلا تدل على خلاف صاحبه وان اقسام القولان  
 طرفي النفي والاثبات اقتصرنا عليها والآراء فنأها بضمير التثنية  
 لاثبات مذهبهم بابي الجراح شيئا لا من اللبس **وعلى** قولنا  
 يوسف رحمه الله اذا خالفه صاحبه بالجملة الفعلية المضارعة  
 المستتر فاعلمها **وعلى** قولنا محمد رحمه الله اذا خالفه صاحبه  
 بالجملة الماضية المستتر فاعلمها والكلام في الاقتصار عليها  
 اوردنا في ما بضمير التثنية ما سبق **وعلى** ان حيفة اذا خالفه  
 ابو يوسف ولا قولنا محمد بالاسمية وادها في المضارعة **وعلى** قولنا

ان لم ينفردوا بالجملة المذكورة في المتن بنحو  
 انهم كانوا يقولون فتقوله بالوجه  
 لا بالاقول قولنا اسقطناه  
 بالمشهور لا بقوله وقوله  
 بقوله لا يقولون انما هو  
 بقوله لا يقولون انما هو  
 بقوله لا يقولون انما هو

اذا خالفه محمد ولا قولنا لا في يوسف بالاسمية وادها في  
 بالماضية او بنفي قولنا محمد بنحو **وعلى** قولنا يوسف  
 اذا خالفه محمد ولا قولنا للامام بالفعليتين او بنفي قولنا محمد  
 بعد المضارعة **وعلى** اقوال الثلثة بثلثة اوضاع اما  
 بالاسمية وادها بالفعليتين او بالجملة بنفي قولنا محمد  
 او باحكام ثلثة مرتبة اولها للامام وثانيها لابي يوسف  
 وثالثها لمحمد **وعلى** خلاف الشافعي رحمه الله بفعلية مضارعة  
 مصدرية بنون الجماعة نفيا واثباتا **وعلى** قولنا محمد  
 بماضية الحق بنون الجماعة كذلك **وعلى** خلاف مالك رحمه الله  
 بفعلية الحق بنون الجماعة وانما جعلناه مجموعا ليفهم  
 ان المذكور هو قول اصحابنا وانهم يخالفونهم فيه فنقتصر  
 على هذه الجمل ان فهمت اقوالهم والآراء فنأها بنفيها **وعلى** ما  
 سبق هذه اوضاع المسابك الخلافية ودلنا على غير الخلافية



بالجملة الشرطية والثانية العاريتين عن الاوضاع السابقة  
 وبالفعل الظاهر الناعلة والمستقر للعلم به والفعل اللازم  
 ظاهر كان فاعله أو مضمراً والذي لم يسم فاعله واذا قد  
 وفينا بالمقصود فقد ر قمنا خوف الحاء والسين والميم  
 على الاستمارة والمضارعة والماضية وفي قول محمد وعلى الا  
 قول الثلاثة على الترتيب تنبيها على ان تلك الاحكام اقوال  
 اصحاب الوقوم وخوف العين والنوا والكاف على الجملة التي  
 اصحاب هذه الوقوم وهم الشافعي وذر ومالك بخالف  
 الحكم المذكور فيها وحرف الدال على المساييد والقيود الزائدة  
 على ما في الكتابين وقد اشرنا ان لا ينجذ الكاتب بها لفائدة  
 شروعه الوقوف على المساييد الخلافية واعانة للمبتدئ والتا  
 صير في علم العويبة وتكون قايدين ما يلتبس في الخط  
 من الجملة الفعلية فتونا الكتاب عن غلط الكتاب وتنبيها

على فوايد تلك الذوايد وقد تشاد كل المسئلة سابقتها  
 في حكمها وخلافها للمشادكة في الاعراب وهذا حين

نشرع نعتد بين على العزيز الوهاب  
**كتاب الطهارة**

يقتضى في الوضوء غسل الوجه ويسقطه عما وراء العذاري  
 واليدين والرجلين الى المرفقين والكعبين وادخلنا  
 ولم يعرضوا مسح كل الواس فتذره بالربع لا بالاقل  
 منعنا فيه مذي الاصبع وقوى الحجية مسح ربعها والاصبع  
 ما يلاقي البشرة ويسقطه او يستوعبها ويحكم بالاجزاء  
 والظهورية في ثلاثة الممسوح الاناءنا وبالمسح لا بعدهما  
 ويسن المستيقظ غسل يديه ابتداء والتسمية والسواك  
 والتخليل ويؤاه في الحجية سنة وهما فضيلة والتثليث  
 واستيعاب المسح ولا ثلثة والمضمضة والاستنشاق وفوقه

لا تقدم الطهارة شاعرا الصلوة  
 لان شرطها والشرط مقدم على الشروط  
 لانها لا تكون الا بعد الشروط  
 لانها لا تكون الا بعد الشروط  
 لانها لا تكون الا بعد الشروط

انما هو شرطها  
 لانها لا تكون الا بعد الشروط  
 لانها لا تكون الا بعد الشروط



وغيره من السبل كالدم والنفث  
والغث والرقق والصلابة واللين  
والنظافة والنجاسة والحر والبرد  
والرطوبة والجفاف والصلابة واللين  
والنظافة والنجاسة والحر والبرد  
والرطوبة والجفاف والصلابة واللين

لكل منهما إلا لها وتعرضها في الفساد ونسخ الأذنين بماء الواس  
ولم توجب النية والتزيب ولم يشترطوا إلقاء ويستحب  
التيامن **فصل** وينقضه كل خاف من سبيل ولم يشترطوا  
الاعتقاد ونكح به الخانج المحرم من غيره والقي وشوطنا  
فيهما السيلان والامتناء وهو ملغى في قديم ما يع واعتبه  
ويحكم بناقضه في البلغ ونجمع الكفر في اتحاد المجلس  
لأباحت ونقضه بالقهقهة في صلوة كاملة ولو غلبه  
أعماه أو جنون أو زالت مسكته بنوم انتقض ولم يقيدوه  
في القاعد بالطول ولم تنقض به في قيام وركوع وسجود مطلقا  
وتحكم به لتعده في الصلوة ولم تنقضه بلمس امرأة ولا فدي  
باطن الكف ولم يشترطوا لمسها شهوة ومنعه بفحش المباشرة  
**فصل** ويجب غسل البدن لانه الحن ولم يشترطوا ذلك  
وشروط الشهوة ويعتبر وجودها في الخوض ولا يوجب على مستيقظ

وغيره من السبل كالدم والنفث  
والغث والرقق والصلابة واللين  
والنظافة والنجاسة والحر والبرد  
والرطوبة والجفاف والصلابة واللين  
والنظافة والنجاسة والحر والبرد  
والرطوبة والجفاف والصلابة واللين

وخدماء رقيقا ولم يتذكر اختلافهما ولا التقاء الختانين وانقطاع  
حيض ونفاس لا مذي ووذي وليس لجمعة وعيد واحد  
وفي عرفة وان يتبدى يفسد بدنه ورجله وازالت الخنث  
ثم يتوضاء الأرجلية وينتفخ القصب المستوحب ثم يفصلها  
وتكفي المرأة بتخليد شعرها وتكره بالأكبر دخول المسجد  
والنلاوة وبالأصغر من المصحف **فصل** يرفع الحدث  
بالماء المطلق لا بعصير نبات ومغلوب بظاهره ونحوه يغالب  
على طهر كزعفران تغير به بعض أوصافه ويعتبر  
الغلبة بالأجزاء لا بلون في الأصح ولا يرفع بمسحها ويقتصر  
بماء أزيل به حدث أو تقرب به وعن الثاني فهو مطلق الجاهل  
وتخففها وطاهر غير طهور هو الصحيح ولم يحكموا بغيره  
مطلقا ولا حكما بأن كان مستعملا طاهرا أو الماء والجن والمنغين  
لطلب السفار بحسن والرجل طاهرة الأصح وعلى حالها وطاهر وطهور

وغيره من السبل كالدم والنفث  
والغث والرقق والصلابة واللين  
والنظافة والنجاسة والحر والبرد  
والرطوبة والجفاف والصلابة واللين  
والنظافة والنجاسة والحر والبرد  
والرطوبة والجفاف والصلابة واللين







والموضوع بنسب التمر متعين فزويته تبطلها والتيميم في الأصح كما يقتضي  
به فيتمها وأوجب الجمع فيمضي فيها ويعيدها والمحصور فاقد الطهارة  
يؤخرها وقال لا يتشبهه ووافق في رواية ولم يلزمه بالإعادة <sup>بالرجوع</sup> <sup>بالرجوع</sup> <sup>بالرجوع</sup>  
لادائه فيه بالتيميم ونكرمه بالطلب لغلبة ظن لا مطلقا وهو قبل  
الطلب من رقيقه جائز حتى جاز للجنب المتيمم للبدن وقال لا بعد المنع  
ولا الجب شوا الماء بالكثرة من ثمن المناء ويندب تأخيرها للتوجه إلى  
آخر الوقت ونجاسة قبله وأداء ما شاء به ويعتبره من كافي للإسلام  
ولو ارتد بعده وأسلم أجرتنا صلواته به ونجاسة خوف فوت  
جنازة ولينها غيره وعيده وحكم بإعادة له لأخو من خاف فوتها والتجوز  
في الوقتية والجمعة والبناء فيه بالتيميم جائز وتكتفي لواحدة ما غير  
كافي بالتيميم وتعتبر الأغلب من الجرح والصحيح فيتميم أو يفسد ولا  
نوع ولو بقيت لعة فتيمم للجنازة ثم أحدث فتيمم له ثم وجد ماء  
غير كاف لما وجب صرفه إلى اللعة ويبقى تيمم حذنه وأبطلها فيصرفه إليها

[illegible][illegible]



بالعكس الجبيرة وان شئت على غير وضوء شح وقالوا لوجب وقيل لا لوجوب  
وغيره

وقال ويطلق بالسقوط البنية ويمسح المقتصد والجرح على جميع العصابة  
ان ضرة حلقها فصل تقطع الحايض الصوم لا الصلوة ولم يوجب  
قضاءها ممكنة في اول الوقت لطوره وتعكس لو بقي منه بعد الاطمين  
قد ز التحريم ولو طهرت وقد بقي من وقت العصر والعشاء قد ز

صلوة وركعة تلزم بها بالانظر والمغرب معها او حاضرت وقد بقي  
اقل من قدر اداء الوقتية نفينا الوجوب ومنعوها التلاوة وقربان  
ما تحت الازاحرام وخفى شعاع الدم واجزائه لانقطاع على العرق

بدون غسل وعلى الاقل بداهة ومضى وقت صلوة لا بالفسد مطلقا  
وخذوا اقله ولا تعين يوما وليلة فيجدة بيومين واكثر الثالث  
وتتمها بلياليها ونقدز الاكثى بعشيرة لخمسة عشر فان جاوز

دأت الى عاداتها وان ابتدأت مستحاضة قد ز بالعشيرة ونقض  
الالحاق بالاهل او التقديز بالاقلة والوسط ونقدز اكثر الناس الدم

المسحوق

المتعقب للمولادة باربعين لاسيتين وتكون الاستعلامه من النساء  
ولا حد لاقله وجعله من الولد لاخير ويجعل ما تراه الحامل مستحاضة  
لاحيضا ولو تخلط طهرت في الاربعين فهو نفاس وجعل ما بعد  
اقله ويقدز خمسة عشر حيضا ان صلح وجعل الثلثة في  
الحيض فاصلة ان زادت على الدمين وقالوا ما تخلط في مدته  
تبع مطلقا ومنع بداهة وختمه به واجازة ان اكتنفها الدم  
وان زاد على المقدب في المبتدأة والمعتادة فيهما ونقص من الا  
قل كان مستحاضة فتلحق بالطاهرات ولم يأمروا بها بالاستظهار  
بثلثة ان امكن في خمسة عشر والافيميين ويعدم ولا تغتبر  
اللون في التمييز عند انقصال الدمين ويخرج عنه الكلدرة فيها  
الا سبق حرة او صفوة والحقاها بها ولا يشترط الاعادة لنقل  
العادة ولو زات فيها وقبلها ما اجتمع نصابا فهو توقف على قونية  
أخوي وقالوا حيض وتام المستحاضة ومن بمعناها بالوضوء

وقالوا انما هي طاهرة ما لم يمتزج بالدم ولو امتزج بالدم لم يمتزج بالدم ولو امتزج بالدم لم يمتزج بالدم

وان كان في وقت الصلاة لم يفسد الصلاة ولو كان في وقت الصلاة لم يفسد الصلاة



للموت لا للصلاة ونقضه نحوه لا دخوله وتكلم به لها  
**فصل** نجس رفع نجاسة الحقيقية بالماء كالماء ومنعه  
 ونجس الماء الوارد كالورد ويظهر محل من نية بقلعها ولا  
 يضر بقاها اثر لازم وتعتبر غلبة النطق في غيرها لا مرة وتقدر  
 بالثلث ويشترط الصب لطهارة العضو والحقة بالشوب حيث يفصل  
 في تلك الجائزات او ثلثا في الجائز بمياه وعصر فيظهر ويغنى لطهارة  
 غير المنعصر بفعله وتنجيف ثلثا ونجسه ابد او الصبيح الاعتبار  
 بالنطق ولا يظهر ما احترق بالنار وخالفه وهو المختار ونجس المنى  
 فيفسد وطهره ويغسل يا بنيه وقد كره عينية جفت تحت نظره  
 ويكفى بها الرطوبة واجب غسلها ويمسح صقيبل واجونا الصلاة  
 دون التيمم على ارض حلت بطهرها بالخفاف وتمسحها بماء فرق درهم  
 وزنان كان كثيفا ومساخا ان كان مائعا من نجاسة مغلظة  
 كبدن ولوس صغير يطعم وغايط ودم ونحوه ونجس خفيفة لا مطلقا

والتخفيف والتغليظ بتعارض النصب وعدمه وتالا بالاختلاف  
 وعدمه ويكفى بالحق بالحقفة لعاب البغ والجار وطهارة طهره  
 بول الفرس وخفاه وشرب بول ما كوى حرمة وتنجيزه للتدليك  
 لا مطلقا ونجاسة الادوات غليظة وطوطا الحكم في المأكولة  
 ونحوه طيور تحذمة خفيف وعكسا فيها وغلظة في رواية و  
 طهارة ونظفها من مأكولها الا البط والدجاج والاوز ونجسها  
 الضعيف القشر بعد الموت والنجاسة الميتة ولبها طاهر وتالا  
 نجس ويلحق الجامدة بالفسد ويكوه استقبال القبلة واستباحها  
 في الكلاء ويشى الاستنجاء بالحجر ونحوه لا بعظم وروث ومطعموم  
 وباليمين ونعتى الافقاء لا التثليل ويفض الفساد ويتغير نجاسة الحجر

**كتاب الصلاة**

يدخل الصبح بالبحر الصادق ويمتد الى طلوع الشمس والنظر بوزنها  
 الى العصر وهو بصير ورة الظل مثلين غير في الزوال او قال الامثلة



الى غروبها والمغرب به الى غيبوبة الشفق وهو البياض وقال الحنفية  
 وهي رواية وعليها الفتوى ولم تقدر وقتها بفعلها مع شروطها  
 وسننها والعشاء والموت الى الجرح ولا تجمع لسفر ومطر وتفضل  
 الاسفار والابراد مطلقا وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس  
 وتجد المغرب وتأخير العشاء الى ما قبل الثلث لا التقديم مطلقا  
 ويستحب في يوم الغيم تأخير الفجر والظهر والمغرب وتجد العصر  
 والعشاء ويوتر المتهجد آخر الليلان وثق بالانتباه والاعتناء  
 نقتل تاركها عمدا غير جاحد والحكم باسلامه لاقتدائه **فصل**  
 ونكره مع المشروق والاستواء والغروب الاعتصام يومه ونظر  
 القضاء والتنفذ بمكة وينعقد النفل بالشروع لا الفوضى  
 ويستثنى يوم الجمعة ونكرهه بعد الفجر والعصر ولو بسبب  
 ولا بأس بالقضاء وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة فيها الى  
 طلوع الشمس وتغيرها ويلحق بالمنذور ولا تنفل قبل المغرب

لا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها  
 ولا يجوز تركها عمدا  
 ولا يجوز تركها سهوا  
 ولا يجوز تركها نسيانا  
 ولا يجوز تركها عجزا  
 ولا يجوز تركها كراهة  
 ولا يجوز تركها خوف  
 ولا يجوز تركها مرضا  
 ولا يجوز تركها عجزا  
 ولا يجوز تركها كراهة  
 ولا يجوز تركها خوف  
 ولا يجوز تركها مرضا

لا يجوز ترك الصلاة عن وقتها  
 ولا يجوز تركها عمدا  
 ولا يجوز تركها سهوا  
 ولا يجوز تركها نسيانا  
 ولا يجوز تركها عجزا  
 ولا يجوز تركها كراهة  
 ولا يجوز تركها خوف  
 ولا يجوز تركها مرضا

لا يجوز ترك الصلاة عن وقتها  
 ولا يجوز تركها عمدا  
 ولا يجوز تركها سهوا  
 ولا يجوز تركها نسيانا  
 ولا يجوز تركها عجزا  
 ولا يجوز تركها كراهة  
 ولا يجوز تركها خوف  
 ولا يجوز تركها مرضا

ولا باكثر من ركعتي الفجر **فصل** ينسب الاذان للمكتوبات  
 والجمعة ولا ترجع ولم يقتصر وا في التكبير على اثنين ويضع  
 اصبعه في اذنيه ويستقبل ويحذف وجهه بمحبة وقسوة  
 عند الجيعتين ويؤيد في الفجر الصلوة خير من النوم مرتين  
 بعد الفلاح ويتوسل فيه ويكبر التلحين ويحذف في الاقامة  
 ونماثلها به الا انه يعقب الفلاح بقراءة الصلوة مرتين  
 ولا نكرهها من غيره ويجوز التشويش في مسرعة ويجوز في الكل  
 المستغرق المزمع ويكبر اذان الصبح والحج في اذان الحجب  
 والمرأة ويعاد دون الاقامة ويستحب الوضوء لها وفي كراهة  
 تخلوها عنه رايان والفصل في المغرب مسكتة وقال البخاري  
 ويستأن لغايته ويؤذن الاولى ويحذف للبواقي ويقوم للكل  
 ولم يكتموا ابدا واحدة وامر بالمنذور به ويكره تركها للنساء ويجوز  
 تقديمه في الصبح **فصل** يفترض على المصلي ان يقدم طهارة

Copyright © King Fahd University



بدنه ومكانه وثيابه عن الجحاسة المحمية والحقيقة المانعة  
ويستوعود له فالرجل من الشرة الى الركبة ويجوز الركبة منها  
والامة البطن والظهر ايضا والحرة غير الوجه والكف في القدم  
يدوايتان ولم تفسد الصلوة فطلق الانكشاف فنقدرة يرفع  
العضو كاساق والخذ والبطن وشعر النازل والذكر وحده والا  
فتبين وحده ويجزها مع ما دون النصف معه في رواية ولو  
انكشفت او قام في صف النساء للزحمة او على نجاسة مانعة قد  
اداء ركن يفسدها واجازها ما لم يؤذيه وامر واجد ثوب كحلة  
نجس بالاداء فيه وخيتوة بينه وبين الايام عاريا ولا يعيد ما  
صلى به ولا يلزم غير واحد سائر بالقيام بدنه فسد الايام ويستقبل  
امناعين الكعبة ان كان بمكة وجعلها ان نأى عنها ويتحذى طينها  
وعديم الخبز ويجز صلاته للاصابة في القدم عن جهة النحر  
ويجزي لو اتهم به ليلالا فاختلج جهاتهم ولم يعلم اجهة الامام

ولا يقد صوة ولم تأمر المستدبر بالاعادة ولو علم خطاه فيها يستقيم  
ويغوى الصلوة فيعلم اي صلوة هي ولا معتبر باللسان ويصيف  
المؤمن نية المتابعة ويوصلها بالتخيم ونعده تشوطا لا كذا  
**فصل** يغتسل من التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود  
القعدة الاخيرة وقد ردها بالشهد لا بقدر ايقاع السلام ويسن  
ان يرفع يديه للتخيم محاديا باهاميه شحطي اذنيه والحراة الى  
الكتفين ويأمر بالمعينة وها بتقديم الوقع ولم يقتصر واعلى التكبير  
المجمع عليه فيقتصر على المعرف والمكروه ويجز به بالتكبير وسائر  
كلم التعظيم ولم يؤسلا فتنزع اليمين على الشمال تحت الشرة لا  
على الصدر كالمواة وجعله سنة القراءة وقالا سنة قيام فيه ذكر  
مسنون وياقون بالشاء سبحانك اللهم الى اخوه وانفقوا عليه  
لا على وجهه ويجمع بينهما ثم يستعين بالله من الشيطان الرجيم و  
يجعله سنة الصلوة لا القراءة فيأمر بها المقتدي والمسبوق بعد الشاء



لا عند القضاء وقبل التكبيرات العبيد لا بعدها ثم يقول <sup>الوجه</sup> بسم الله الرحمن الرحيم  
 وتخفيفها وسجلها أول الصلوة وقالوا أول ركعة وهو راية وأمرها  
 بين الشوب في المخافة ثم يقرأ الحمد لله ويقول آمين وتخفيفها  
 ولم يقرأ من الفاتحة بدونها مع سورة أو ثلث آيات والقرآن آية  
 وقالوا طيلة أو ثلث وهو راية وهي بالفارسية بحوثة وقالوا للعلم  
 عن العديتة والاصح وجوهره وتعين ركعتين لغرض القراءة لا الكثرة  
 ويسن في الآخرين الفاتحة خاصة وإن سجد فيها أو سكت جاز  
 ويقراء في جميع النفل والموت ولا يتعين سورة للصلوة ويكفي التعين  
 ويسن في الصبح والظهر طوالي المفضل وفي العصر والعشاء أو سطر  
 وفي المغرب قصارة وفي السفر والصدرة بحسب الحال ثم يركع مكبرا  
 معتدلا على ركبتيه منبرج الأصابع باسطة الظهر مع الواسي يقول  
 سبحان ذي العظيم ثلثا ويستحب الزيادة مع الابتداء للمنفرد  
 وقس الأدعية والأذكار والتسبيحات والتكبيرات ويفتقر التوبة

في الأركان ويوجبانه في الركوع والسجود ثم يقوم ويقول سمع الله  
 لمن حمده والامام يكفي به ويقول المزمع ثم رتب لكل الحمد ومنعه  
 عن الجمع بينهما وتجمع المنفرد في الاصح وتقول رفع اليدين في  
 الحائس ثم يخطو للسجود مكبرا ويضع ركبتيه أو لا ثم يديه ولم  
 يخبروه ونسب هذا الوضع فلا شرط طهارة مكانه ولا يفتقر شئ  
 ذراعية ويبدى ضبعيه ويجافي بطنه عن فخذه في غير راحة  
 وتخفيف المروة ويوجه أصابعه إلى القبلة ويسجد بين كفيه  
 على انحر وجبهته ويقول سبحان ذي الأعلى ثلثا والاقتصاص  
 على الأنف جاز من غير عذر مع الإساءة ودون عن قولها عليه  
 الفتوى وشيخه على فاضل فوبه وكذا رعا منه ولم يكرهه على جلد  
 ومشيح ويكبر السجدة بالوضع لا بالرفع ثم يكبر ويقعد ثم يكبر  
 يسجد ثانية ثم يكبر وينفض إلى الركعة الثانية ولا تسجد جلسة  
 الاستراحة وتغارق الأولى في الشاء والتفرد وأمر بتفصيلها







الاخير من رمضان ولا تقنن في الحج فان اقتدى بقايت فيه  
 بياضه بمقتضى **فصل** يسن للرجال الاداء بالجماعة سنة  
 مؤكدة ولا تكررها في مسجد محلة باذان ثاب فيؤتم الاعلى فالأول  
 فالأورع فالأسنى فالأحسن خلقا وكراهة تقديم الاعلى والعبد وولد  
 الزنا والمبتدع والفاسق واجازوا تقديمه ولا يؤتم المودة النساء  
 وتقف وسطهن وتمنع الصبي من امامية الرجال مطلقا في الأصح ويقتصر  
 الرجال ثم الصبيان ثم الحنثاء ثم النساء ولو حاذته امرأة مشبهة  
 في صلوته مشبهة مطلقة ولا حايك بينهما نفس صلوة ذواتها ويقيم  
 الامام الواحد عن يمينه ويتقدم الاثنين ولا يطوف ويحج في العيدين  
 والجمعة ويتخير المنفرد في الصبح واولي المغرب والعشاء ويجحد  
 الامام فيها وجوبا ولو اصابه حصو فله الاستحلاف للعجز وخصو  
 الجماعة الا الظهريين والجمعة وأطلقاها وشروطا نية امامته للصحة  
 اقتدايهم ولم يؤخر والشروع الى الفراغ من الاقامة واستواء الصلوة

في الصلاة بالجماعة

ولا عين الثانية من لفظي الاقامة فيأمر به غيب الفراغ وما مع  
 اولها ولو تحمى مقامه بالامام فهو جائز وقيل هو الافضا ومنعه  
 عن القراءة ويجعله تبعا مطلقا وانفسدناها من معذور بخلافه  
 والبناء لقوته ولو اتم أمي مثله وقاديا فصلوا ثم فاسد وضعا  
 بالتقاضي ويؤتم ما سح غاسلا ومفتوضا مستغلا ولا تعلقا وانفسد  
 من متبعم مفتوضا ومن قاطع تقاضا بهم ونفسدوها من عموم خلافه  
 ومن مفتوضا لغايبه فوضيه ولو ركع قبل امامه فلكفه قبل قيامه  
 اجزائة ولو اقتدى والامام ركع فرفع فركع المفتدي عكسناه  
 ولو سبق بركعة ونام في ثنتين يصلي فيما ادرك ما نام فيه ثم يقضي  
 ما فات ولو تابع فيما بقي ثم قضى الغايب ثم ما نام فيه اجزائة **فصل**  
 تجزئها على ظهر الكعبة من غير سعة ولم يخصوا النفس في باطنها تجوز  
 الجماعة فيها بجعل الامام وجهه الى وجه الامام وظهره الى ظهره لا وجهه  
 ويستديرون حولها وتجوز صلوة الاقرب اذا لم يكن في جانب **فصل**



القراءة فيها من مضى **مفسدة** ٧ وتفسدها بالكلية الواحدة ولو  
 سهوا أو تفسد بالسلام عمدا أو **تجيزها** مع ثا فيف ونحوه والجواب  
 مخير **تجيز** وتوجيع وتسييح وتهيلد ولاعادة سجوده على  
 الطاهر بعد الخس وتفسد على مصلئ مضروب بخس البطانة ولو  
 اعاد سق نفسه او غيره الى فيه جازت صلواته في الاصح مطلقا  
 ولو اكل فيها او شرب مطلقا او رد السلام بلسانه او يده فسدت  
 وابطلها لتذكر النايبة وطلوع الشمس بعد ركعة من الفجر وهما فرضين  
 الا ان يتوقف ويثم فرضه بعد الطلوع فيجيزه ويكوه فيها العبت  
 وتقليب الحصى الا للسجود عليه مرة والفرقة والتخضرو والسدل  
 والعقضى والكف والاقعاء والالتفات والترويع لغير عذر وكذا عند  
 تسبيح راي باليد **فصل** تجيز البناء كالاستخلاف لسبق  
 حديث ولو استأنف كان افضل ويتعين لجنون او احتلام او غمائم  
 او قهقهة ولو خافه فالصوف فهو واجب ومخالفة وتجيز البناء **النسخ**

بولي ما ينج ولو استخلف مسبقا فحققه عند تمام صلوة الامام  
 يفسد صلواته مع القوم واقتصر عليه وتجيز استخلاف ائمة  
 بعد التلاوة في الاوليين و صلوة ائمة لو تعلم فتلى في الاخيرين  
 ونبطها لو تلا بعد ركعة واجاز استخلاف مقتد به خارج المسجد  
 وابطلنا استخلافها في حقهم ولو نام لاحق سهوا منه عن القعدة

الاولى فاستيقظ بعد الفراغ امرناه بتسلك القعدة **فصل** في اعادة الصلاة  
 قضاء فابتدأ بعد سبب ذكرها متعين والزمان معها تجزي  
 ظهر وعصر من يومين غير مرتين بعصرين ظهرين او بالعكس  
 واقتصر عليه وتثبت الغواير ويسقط بالنسيان واستقطناه  
 بسبب لا شهر واعتبر دخول وقت السادسة وهما خروجه ولو  
 صلى الظهر بغير ظهر ثم صلى العصر به ذكروا ثم قضى الظهر  
 حدها ثم صلى المغرب ذكروا الجزاءها ولو نزلت اجزاء العصر امرناه  
 باعادتها لا الظهر وحدها واستقطوه لتضييق وقت الحاضرة وعذرها



بالجهد في دار الحرب وتلزمه باعادة فوض ارتد عتيقه وتاب  
 في الوقت ولا فوجي قضاء ما فاتة زمان الرقة **فصل** في اربع  
 قبل الظهر بتسليمه ورعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب  
 والعشاء ويستحب اربع قبل العصر وقبل العشاء وبعدهما ولم تقصر  
 الثانية في النذر مطلقا فالنذر باعينة افضل وقال هذه نهارا و  
 نيلك ليللا والثمانية فقط فيه جائز وسجدة الشكر غير مشروعة  
 ويقدم اول الظهر قاضيا على ثابته في الوقت واخرها وقيل بل  
 عكسا في الاصح واستحب قضاء سنة الفجر وحدها بعد طلوع الشمس  
 اذا ادرك الامام في ثابته الفجر في السنة خارج المسجد ان لم يترك  
 قوتها وان ادركه في غيرها شرع معه وان اقيم الصلاة بعد الشروع  
 في التطوع انتم شفعاء او بعد ما صلى من الفجر والمغرب ركعة قطع مكانه  
 فان قبيد الثانية فيها بالسجدة انتم ولم يشارك وان كان في غيرها  
 اضاف ثانية وشارك وان عتد الثالثة انتم وشارك الال في العتد

الاتمام بالشروع والقضاء بالافساد ويفتي بقضاء رباعية تجوز  
 عن القراءة وهما اثنتين ولو تجزأت من كل شفيع ركعة اتم بقضاء  
 اثنتين وهما بالكل ويلزمه بالنذر باعينة ثبتهما وبقتضائهما لقطعهما وهما  
 بشفع وبقتضائهما ان وجد في خلافه ولو توكل القعدة الاولى في رباعية  
 النذر حكم بالفساد اسه عن السورة في الاول من الفوضي لم يوجب  
 قضاها في الثاني واوجبناه لقطع المؤد في الوقت المكثورة  
 وعكسناه لقطع مطلقون الوجوب ولو اقتدى بمقتضى متفلا  
 فافسده ثم اقتدى به فيه ينوي قضاء اجزائه عنه ولو حصل في  
 خامسة قام اليها يلزمه بالنذر فاقتى بالكل فلو افسد صلوة نفسه  
 يلزمه بقضاء اثنتين ومنعه مطلقا ولو جمع نية فوضي ونذر في شفع  
 الفوضي وابطلها او نذر ركعتين بغير طهر يلزمه بها بطهر واحده  
 او بغير قراءة او ركعة او ثلثا حكمنا بها وبثنتين واربع لا بالاهداء فيها  
 وبشفيع او في مكان كذا فاذا اها في اقل من شفع اجزائها ولو نذر



عبادة في غير محاضرت في الزمانها بقضائها ويجوز أن يتنقل القادر  
على القيام قاعدا وكذا بعد افتتاحها به واداء الفروض قاعدا في مركب  
جاء لغرض غير جازم ويومى المستوفى على ما ثبته خان في المصنفين  
توجهت ونجيرة فيه ويمنع البناء بعد النزل **فصل** اذا انتهى  
بنقص او زيادة سلم ثم سجد سجدين ثم تشهد وسلم وجعل السلام  
الاول مرة عن يمينه وهما شتيين والدعاء في التشهد الثاني وهو الاول  
وناقى بالسلام الفاصلة لم يثبت و بالزيادة ولم يوجبوا السجود  
بتوكل ثلث تكبيرات من انشائها وبحج بحجها واخفاتها في غير محلها  
بقدر الفرض وتوكل ثنويت وتشهد وتكبيرات عبيد والفاصلة ويتبع  
المؤمن في الامام وجوبا واداء لا عكسا ويعتبر القرب في الوجوع في  
القيام في الجلسة الاولى وبحج الوجوع الى الاخيرة ما لم تنعقد الخامسة  
بسجدة فاذا انعقدت صارت صلوة نافلة ويصنع سادسة وان  
قعد ثم قام الى الخامسة رجع فان انعقدت ضمن اخرى فتم الفرض

وتعينتنا نفلا ويسجد لوجوعه في الثانية وقيامه في الاولى ويظلم  
شكل معتزض فان كثرة وله خلق تختص والاختار باليقين **فصل**  
يتعد المريض لتعذر القيام ونائمة بالاستلقاء لتعذر ولا على  
الجنب ولو فطر حيان ويومى بواسه ويجعل السجود اخفض ولا  
يدفع شبا الى وجهه ويؤخر للجزء عنه والقياسه بالقلب والعين وقد  
الحاجب ولا يلزم القيام للجزء عن الركوع والسجود فيومى بها قاعدا  
ويتم ان عرض مريض يحسبه او صحتة على مومي استأنف او على قاعدا  
حكمهم ولو استقروا في الاغما وقت صلوة فوجب قضائها والاعتبار  
في عدم لزوم بزيادة زمانه على ساعات يومه وليله لا على اوقات  
خمس صلوات بوقت سادسة **فصل** نوجب سجدة التلاوة في  
اربعة عشر موضعا وتعد منها ص لا ثانية الحج وعذ والنجم فما  
بعد هانها ونجب معطين السماع ولم يشروطوا الذكورة والتكليف  
في الظاهر والى بالفارسية موجبة اذا انجز وشروطا فهم ويتبع المؤمن وامر



بأدائها بعد الصلوة عن تلاوته وألغيا حكمها وتؤدى بعدها عن تلاوة  
خارج ولا يجوز فيها ولا تنفسها ويسجد الخاضع عن تلاوة مصدرة  
وحكمنا بالجزاء في الاداء على حسب الجواب ونعكسه لادائها بالايام  
ماكنا بعد تلاوتها راجلا ونحذف التحاد المجلس وتستتبع الصلاة الثانية  
الخارجية لا بالعكس ولو كثرها في ركعتين يفتى بواحدة لاثنين  
ونكبر للوضع والرفع من غير تحريم ولا تحليل **فصل** لم يعينوا  
أدنى مدة السفر بسير ثمانية واربعين ميلا فتقدره بثلاثة ايام  
وسطا لا بيوم وليلة ونرخص للعاصي ونوعى القص عزيمة لا  
رخصة فيبدأ من مفارقة البيوت الى ان يدخل وطنه ولو مستجدا  
او ينوي الاقامة في غير مفازة خمسة عشر يوما فتقدرها بالاربعة  
ايام ولو نواها بمكة ومنى معاقصا والعسكر المحاصرون ايامهم  
به ولو لم ينو بذكر تقرب السفر فبقي سبعمائة قصر ولو بقي من الوقت اقل من  
قدر ركعتين فمسافر الزمناه بها لا باديح واذا اقتدى بمقيم فوقيته اتم أو

أتم به قصود تحت الاعلام للانعام ولو ادر كل المقيم في شفعية الثاني أمره  
بالاحكام وأمرنا باللاحق بالقصور ولو دخل مصرة لوضوء او شوع  
في عصوره فغدت فنواها ولو خلاصها عن القوة ونوى الاقامة في القوة  
أفسدها وصيرها ربا عينة ونقلها الى الثاني وتحكى القضاء الاحاء  
بفساد او حضور **فصل** الجماعة للجمعة شرط تأكد العقد بالسجدة  
وقال الشروع وتركنا اعتبارها بالاداء ولم نعين أقلها اربعين حجرا  
مقيمين فيجوز الاقترانين فيها وفي المحاذات وحيلولة الطريق رها  
ثلثا ونشرط المصرا وفناءه والوالى ومنعها بمنى مطلقا وجعلوا  
وقتها الى العصر لا المغرب ولو خرج الوقت وهو فيها تأمروه باستئناس  
الظهر لا بتمامها اربعاء ويخطب قبلها ولم نشرط الفصل بين الخطبتين  
والاقتصار على ذكر كوالله مجزئ ولم نشرط القيام والظهر **فصل** الستة  
وتلاوة آية والايضا بالتقوى والصلوة على النبي عليه السلام ويكف  
توكل ذكر ولا يجب على مسافر وامرأة ومريض وعبد والاعمى **فصل** الحج



مطلقاً وكذا العاجز عن الوقوف والتوجه مع مساعد ولو حضروا بعد  
 اداء الطهور فسدناها بالجمعة واجزئنا ما منهم فيها ما عدا المرأة  
 ونكوه جماعة الظهر للمعذورين وجعلنا الظهر اصلاً لا هي فتبين  
 الاعادة عن غير المعذور بعد اداء الامام وسعيه اليها مبطل للظهر  
 وقالوا ادراكها وحكم باتمامها اربعة ادراكه تشهد ولو كان فيها فتدرك  
 الفجر حكم بالمضني ان فاتت هي الظهر وقد ما الفجر وتفرق الجوامع  
 غير جازين ويشترط للاثنتين فقط خيلولة نهر واجازة مطلقاً لم يقدر  
 ثلثة اميال الى الجامع للوجوب على الخارج فهي على قومي تجبى خولجها  
 مع المصير ويحكم به عليهم مشمولين بسوي وشوط سماع النداء وخروج  
 الامام قاطع للصلاة والكلام واجازة الى الخطبة ونسوة عن ردة السلام  
 والنسوة ويجعلها بعدها سثاوها اربعة اكالتي قبلها **فصل** تجب  
 صلاة العبد من ارتفاع الشمس الى الزوال فيقصد المصلي وهو غير مكبر

**جهر** او نكوه التنفل قبلها ويجعل الاخر في الاضحية ويتطليح  
 في الصلاة في الركعة الاولى والاربعون في الركعة الثانية والاربعون في الركعة الثالثة والاربعون في الركعة الرابعة والاربعون في الركعة الخامسة والاربعون في الركعة السادسة والاربعون في الركعة السابعة والاربعون في الركعة الثامنة والاربعون في الركعة التاسعة والاربعون في الركعة العاشرة والاربعون في الركعة الحادية عشرة والاربعون في الركعة الثانية عشرة والاربعون في الركعة الثالثة عشرة والاربعون في الركعة الرابعة عشرة والاربعون في الركعة الخامسة عشرة والاربعون في الركعة السادسة عشرة والاربعون في الركعة السابعة عشرة والاربعون في الركعة الثامنة عشرة والاربعون في الركعة التاسعة عشرة والاربعون في الركعة العشرون

ويتنفل في الاولى بعد الافتتاح ثلث تكبيرات لا سبعاً يتخللها  
 الذكر وفي الثانية بعد القعدة ثلثاً الا خمساً قبلها ويوقع فيها يد يده ولا  
 تقضى لغوتها ويأمر من ادرك الركوع بالتسبيح فيها بها بالتكبير  
 ويؤخر الفطر الى غده لعذر والاضحى الى ما بعده ايضاً ويخطب بعد  
 ثنتين يعلم في كل منهما حكمه والتكبير من فجر عوفى الى عصر النحر وخمسة  
 آخر ايام التشريق ولم يبدأ بظهر النحر الى فجر آخرها وهو على المقيمين  
 بالمصير عقيب اداء مكتوبة بجماعة مستحبة واقتصر على ادائها وتكبير  
 المعزود لثلاث فقط **فصل** يجتمع امام الجماعة بغير خطبة للكسوف  
 لا الخسوف والاصلي الناس في احدى وتكبر ركعتين بركعة عين الاربعة  
 ويطول القعدة والامام يخاف ويأمر بالجهر ثم يدعو الى الانجلاء  
**فصل** الاستسقاء استغفار ودعاء وامر بركعتين كالعبد  
 بقوة جهرية وخطبة ويستقبل بالدعاء والامام لا يقرأ داء  
 وامره به ومنعوا منه المأموم والذم المصنوع **فصل** فيمن للناس

Copyright © King



الاجتماع في شهر رمضان بعد العشاء فيصليوا خمس ثلثين ركعة  
 تسليمات ويجلسوا بين كل ركعة وركعتين قدر واحدة ثم يوتر واجمعة  
 ويختص به **فصل** لا يجزئ صلاة الخوف بعده صلى الله عليه وسلم  
 وتحتويها ان يفتوقوا طائفتين للصلاة والعدو فيصلي باحدهما  
 ركعة وتحضه وباخرى الاخرى ثم تأتي اللاحقة فتؤدى ركعتها  
 بعين قواه ثم المسبوقه ركعتها بالابان ينتظر لينعم الاولى ركعتها  
 فيصلي الثانية ركعة ثم هي ركعتها ويسلم به ولم يأمروا هذه وحدها  
 بركعتها بعده ولم يوجب خمسا سلاحي خطري وبطلان القتال فيها  
 ويصلي بالاولى ثلثين من الغوب وبالثانية الثالثة اذا كان مقيما  
 صلى بكل شفعا في الوباعية ويسقط التوجه والنود والجماعة  
 فيؤذون ايماء عند شدة الخوف **فصل** يوجه المحتضون يمينا  
 وتلقينه الآن لا بعد التلحيد فاذا قضي شد حياه وغض عيناه  
 وغسل على سوي يمينه وتواجماء اعلى فيه سدد ونامر بتعديته غير

العورة وتنعق قضمضته وتنشيقه ويغسل رأسه وحجته  
 يخطي وتنعق قسرحها وقضى شارب به وظفوه ويصيح صارا  
 فيفعل ثم يمينا ثم يجلس فيمسح برفق ويكفي غسل الخنجر  
 ويكشف ثم يلف وتجعل على رأسه وحجته حنوطا على سجده  
 كافر وتخطي رأس المحرم وجهه وتنعق من غسده وجته  
 ويأمره بتجهيزه صاعرة وخالفه ومنعهاها من غسله

الوجه

منه حار ربي

اذا ارتدت بعده او مستت بيه بشهوة واجزاه لو سلم فأت  
 فأسلمت او وطئت بشبهة فانقضت عتقها بعد موت زوجها  
 او وطئ أخت امراته بشبهة فانقضت عتقها بعده وعكسناه  
 في أم الولد **فصل** ويسن تكفين الرجل في ثلثة احوال  
 ولقائه وقبضه ولا يجعلها لغايف ويكتفي بالاولين ولو بقي أقل  
 من عضو امر بنوعه وغسله ويبدأ باليسر في لفه ويعقد  
 خوف التشا وتزاد المرأة حمار فوق القميص تحت اللقافة وخوفه

بعد موت الزوج او مستت ابه بشهوة لا يجوز لها غسله من اخلافا لفرق قيد بقوله بعده او لو ارتدت قبل موته  
 فأت فأسلمت مع اذا اسلم الزوج الجوسي لم  
 تسلم زوجته الجوسية حتى كانت فأسلمت بعده  
 بغير اذا وطئ الزوج أخت امراته فأنقضت عتقها بعده  
 امراته حتى ينقض عتقها أختها المولودة  
 بشبهة فأت الزوج وانقضت عتقها  
 الأخت بعده يجوز لها هذه المسائر  
 ان يغسل زوجها من اخلافا لفرق  
 قيد بالارداد او المستلان لو لم يوجد  
 واحدهما لالتص من عند التناثا



لربط ثدييها وتجزئ ثلثه وتجعل شعورها على صدرها  
وتحمر الكفان وتوا **فصل** وتقدم الوالي في الصلوة  
عليه ثم القاضي ثم امام الحي لا الولي ويعيد هوان صلي  
غيرهم وتنع تعذدها ويصلي على القبر للفوات ويقف  
حذاء الصدر مطلقا ويكبر اربعاً وتنع دفع اليدين بحمد الله  
في الاولى ولا تعين الفاتحة ويصلي على رسول الله في الثانية  
ويدعوله ولنفسه والمسلمين في الثالثة وفسلم في الرابعة  
تثني لا واحدة ومنعناه من المتابعة لو خمس ويأمر  
المسبوق به للحال وهما بانتظار تكبيره وتنعها في سجدة  
وعلى غصوه وغارب ويغسل مستهل ويصلي عليه ويأمره  
بسقط تم خلقه **فصل** وتعين اربعة لحملها لا اياهم  
او ثلثة او خمسة يسرعون دون الجنب ونفضل تقديمها  
لا تقدمها ويكبر للجلوس قبل وضعها ويلحد القبر وتأتي

بوضعه مما يلي القبلة لاسلاً ولافسن الايتار في الواضحين  
ويقول بسم الله وعلى صلوة رسول الله ويوجه ويحل عقده  
ويسوي لينة ويسجي قبرها ويكبر اجر وخشب لا قصب  
ثم يهاك التراب ويسم **فصل** من قتله مشرك مطلقاً  
او مسلم قتل لا يوجب دية بنفسه ظملاً او جده في المعركة  
وبه ان كان شهيداً ولا تعين قتل المعركة غارياً فيلكن  
بدمه وثيابه ويتنعم بعمه ما ليس من جنس الكفر ونصلي  
عليه والصبي والمجنون والجنب والكاهن والنفساء بعد  
الانقطاع والمقتول بالمشقة يغسلون ومن ارتث  
غسل ولو اوصى او عاش اكثر نهاراً وليلاً يأمر به وخالفه  
وشوطه كماله غير عاقد فيه ولا يصلي على باغ وقطاع  
طريق ويلحقها قاتل نفسه **كتاب الزكوة**  
يفتقر من على كل مسلم حرم ما لكل النصاب خوي فاضل عن الكواج



الأصلية أو لنعم سائمة حالية بنية مع العزل أو الاداء  
 ونسقطها بهلاكه ونسما على النصاب والعفو ليستقط  
 منها بقدر الهالك وخضاهما بالنصاب ليكون الهالك من  
 العفو ولو تصدق بالنصاب ولم ينوها سقطت ويعكس  
 في البعض واستقط منها بقدره ولا فوجها على مديون مستفدين  
 وصبي وجنون ويشترط في العارضي افاقة اكثر الحول  
 لا أقله ولو قضى مفلس مقروض ما عليه بعد اعوام اثنى بعد  
 الوجوب عنها وطول فتواه فيما اذا الحقه دين وسط الحول  
 فالتسبب ما قضاة في آخره ولو اثنى اعوام على ديون او  
 عود في قبضت او نضت او جبروها عن الكمال عام القبض  
 ولو ابراه عن دين مساو لنصاب معه في بعض الحول فتم  
 لم يوجبها وخالفه ولم يجز في زكاة مال مستهلكا  
 عن وجوبها في مستفاد وما اوجبناها في الضمان ولا عن

مرت على نصاب مقبوض ولا فوجها في نصاب سائمة صحت  
 الخلطة فيه وفوجها على مضارب عن نصيبه قبل القسمة  
 وهي واجبة عند قبض اربعين درهما من بدل تجارة وما  
 يتن منه لغيرها ومائتين مع الحول بعدة من بدل  
 غير مال والحاق الاوسط بالخير رواية واوجبا  
 عن المقبوض مطلقا وشرط الحول بعد النصاب في الدية والا  
 ريش وبدل الكتابة والنصاب المعين من السائمة مهورا لا  
 تجب فيه بعد الحول قبل القبض والزمنها بركة النصف  
 المردود بعد الحول من الف قبضت مهر الطلاق قبل المسيس  
 واسقطناها عن الموهوب له في مرجوع فيه مطلقا بعد حوله  
 لان كان بقضاء وقطعنا حول السائمة لاستبد الهام مطلقا  
 لان كان بخلاف الجنس ويجوز الحيلة لدفعها وكهها  
 ولا نأخذها من سائمة امتنع ربها من ادائها بغير



رضاه بل تأمره ليؤديها اختياراً ولا من التركة إن لم  
يؤمر ويأخذ المصدق الوسط ويجزأ أخذ القيمة حتى  
إذا وجب سن وقد أخذ الأعلى أو الأدنى ورد  
واسترد واعتبرنا القدر دونها في النصاب الكلي  
والوزن واعتبر الألف للفقير ونظم المستفاد  
إلى جنسه ونوكته بحوله وأجاز والتجمل ولا يمنع  
في العشر قبل خروج الثمن وأجزأه عن نصيب تستفاد  
بعد ملك فود ولم نضمن الساع لتجمله إلى فقير  
استعنى آخر الحول والمأثور بالأداء إذا أدى بعد  
الأمر ضامن وشرطالة العلم واستقطنا تعيين النادر  
اليوم والدرهم والفقير **فصل** بحب شاة في خمس  
من الأبل نختار كان أو عرباً أو شاتان في عشر وثلاث  
في خمس عشرة وأربع في عشرين إلى خمس وعشرين بنت

٢٢  
خاص وبنت لبون في ست وثلاثين وحققة في ست  
وأربعين وجذعة في إحدى وستين وبنت لبون في ست  
وسبعين وحققان في إحدى وتسعين إلى مائة وعشرين  
ثم تستأنف الفريضة إلى فوض خمس وعشرين وتجب ثلث  
حقاق في مائة وخمسين ثم إلى ست وأربعين فأربع حقاق  
إلى مائتين ثم تستأنف بهذا كله الحسين لا في كل أربعين  
بنت لبون وفي كل خمسين حقة من غير استئناف **فصل**  
وتجب تبيع أو تبيعة في ثلاثين من البقر أو الجوامس ومسننة  
في أربعين والواحدة كسابة كربع عشرها في الواحدة أو  
عقوا إلى خمسين مسننة وربع أو ستين كقولاها تبيعان  
أو ثقتان وفي سبعين مسننة وتبيع وفي مائتين مستان  
وفي تسعين ثلاثة أتبعه وفي مائة تبيعان ومسننة  
ويتغير الفوض هكذا في كل عشر ولم يؤججوا فيها وفي الأبل



عوامل وحوامل **فصل** وتجب شاة في اربعين من الغنم  
 الى مائة وعشرين ولا تجوز الجذعة وثنتان في الزايد  
 الى مائتين وثلاث في الزايد الى اربع مائة قارب ثم شاة  
 في كل مائة **فصل** وهو يختص بين اخراج دينار عن  
 كل فوس من المتناسلة وبين فوس مائتي درهم قيمة ولم  
 يوجب شيئا في الاناث والذكور الخالصين رايثان ولا شئ  
 في البغال والحير لغير تجارة وفيوجب في الفصلاان والحملان  
 والعجل جرد واحدة منها ومنعنا اخذ ما يجب في المسان  
**فصل** وتجب شاة في مائتي درهم توزن عشورها بسبعة  
 وتعتبر غلبته الفضة فان غلب الفضة الحقت بالعود وفي ذبح  
 العشر في عشرين مثقالا من العيين ثم الولجب في كل اربعين  
 دوها درهم وفي كل اربعين قيرطان وقالوا بالحساب فيها ونزل  
 ثبوتها وانيتها ونزل الحلي مطلقا ونفتم الويق الى العيين وهو

بالقيمة وقالوا بالاجزاء ومن السوايم الموكاة لا يقنع اليها ويقنع  
 قيمة العود من **فصل** يوزن ملك التجارة اذا بلغت قيمته  
 نصابا من احد النقدين ويقنع بالانفع للمصارف ونشروط  
 كمال النصاب في طوف الحول لا في كله في السوايم والنقدين واخوه  
 في العود من فلا توجهها في عبد تمت قيمته نصابا في اخوه ولو حال  
 على مائتي قنين بمائتين فعلا او رخص فاذا من عينها زكاه  
 بخمسة منها او قيمة فالمعتبر يوم الوجوب وقالوا الاداء ولو تغيرت  
 العين فاذا قيمته اعتبر يوم الحول في الزيادة والاداء في النقص  
 ونزل في القيمة نصاب سائمة اشتراها للتجارة لا بالسوم  
 ولو باع النصاب نجيزه في حصتها **فصل** العشر في كل خايع  
 قصد انباته وسقي بغير آله وقالوا في كل نحو باقية تبلغ خمسة  
 اوسق وتجب نصفه في المسقي بالي ويعتبر اكثر السنة فيما  
 سقي سحاو بالي ولا تحتسب مؤنته والخروج عليه وتوجيه



فيما لا يوسق اذا بلغ قيمة نصيب من اداء الموسوق واعتبر  
خمسة امثال على ما يقدّر به نوعه ويجعل المستتية من  
الانهر العظام خراجية لا عشوية ونعشر العسل المحصل  
من العشوية وهو واجب فيه مطلقا ويعتبر القيمة او عشور  
او خمسة املاء لخمسة انواع ولا يجمع الخراج معه وجمع الزكاة  
معه اذا اتحدتها ومنع تضعيفه على تغليب ملك عشوية  
فلو اسلم فالواجب بحاله ويؤنق التضعيف ولو ملكها الذي  
تغليب الخراج وينتفى العشور ووحدة وعشرها اذا اجرها  
عليه وقال على المستاجر اذ راعها فهو على ذب الارض وقال  
في الخراج واوجبناه على المستعير لا على المعير ولو اشترى زرعاً  
وتركه باذن البايع فادرك يوجب عشور قيمة التقصير على  
البايع والباقي على المشتري وقال عليه وحده **فصل**  
من نفسه الامام لاخذ الصدقات ياخذ من المسلم ربع الفس

٢٢٤  
ومن الذي نصفه ومن الحول العشر ومن انكر الوجوب اتمام  
الحول والقراغ من الدين وحلف صدق ويأمره بتصدق  
اذا ادعى التسليم الى آخر واستحلفاه واخراج البواة  
شروط في رواية ولو ادعى الاداء بنفسه الى الفقراء في  
المصر صدق وان كان في السايمة نصفه وان حلف ونصدق  
الذي كالمسلم ولا يصدق الحول الا في امهات اولاده ولو من  
ذمي مخير وخنزير نهيناه عن تعشيرها فياخذ من  
قيمة الحمر فقط ويأمر به فيهما ان متبهما معا في الحوان فوق  
بينهما ولو من نصيب من البطاب فهو ممنوع عن الاخذ منه  
**فصل** اذا وجد مسلم او ذمي معدن ذهب او فضة  
او حديد او رصاص او نحاس في ارض عشوية او خراجية  
فوجب فيها الخمس وياخذ الباقي وان وجدته في داره فهو  
ساقط في الارض ورايتان وان وجد كنز اسلامياً كان



نقطة والأخذ خمسة وأخذ الباقي ان كانت الارض مباحة ويؤخذ  
الحكيم في المملوكية وقالوا لصاحب الخطبة ويوجب في اللؤلؤ والعنبر  
ذون الوثائق وعكسها فيها **فصل** تصف الى فقير مقدر ومكين  
معدوم وعكس الوصف رواية وعامل على الزكوة بقدر عمله  
وعاديه لزمه دين لا يقض بعدة نصبت وفي سبيل الله **ففي**  
بمنقطع الغزاة لا الحاج وابن سبيل منقطع عن ماله وفي فلكية  
المكاتب وسقطت المولقة ونجى الاقتصاد على احدهم **والنوجب**  
القسم على ثلث من كل صنف **واجزنا** اخراج نصاب تامة مع  
الكراهية ولا تصرف الى ذمي وبناء مسجد وتكفين واعيان واصول  
المزكى وفروعهم وذو جنة وصوف اليهم باطل وعبدية ومكاتبه ومذنبه  
وام ولد له ومعتق البعض كالمكاتب ونحوها على من يملك قدر  
نصاب فاضل عن الحاجة الاصلية لا تدرك الكفاية ولا كسوف ولا تصرف  
الى ولد غني صغير وعبدية وبني هاشم **الشيخ** وعبدية

ومعتق وحادث ومواليهم ويوجب الاعادة على طان قبول  
المحذر فكان بالضد وتجب لوظهر مكاتبه وتجاوز اطعام  
يتيم وكسوته منها اذا ملكه بالسليم اليه ويكره نقلها الا لقاية  
او زيادة حاجة **فصل** تجب صدقة الفطر على الحر المسلم  
ونشرط ملكه مقدار نصاب فاضل عن الحاجة الاصلية لا يملك  
ما يقض عن قوت يومه لنفسه وعياله وزاد البلوغ والعقل  
وقالا يخرج الولي من ماله ويؤذيها عن نفسه واولاده  
الصغار وعبيده ومذنبه وام ولد له لا عن المكاتب ولا تجب عليه  
ولا نوجبها عن النساء واولاده الكبار الفقراء والابق وللجارية  
وتخرج عن العبد الكافر والعبيد بين اثنين لفطرة على واحد  
منها وقالوا على كل ما يخصه من الدوس لا الاشتقاق **والنوجب**  
عليها نصين عن الواحد بينهما واوجبناها عنه سبعا باختيار  
على البائع ان فسخ والاعلى المشتري لا على من له الخيار ويوجبها



حيث هم لأحيث هو ويكملها على كل من ابوين تنازعا ولدا  
 وتسمها عليهما ونجبت صاع من تمر او شعير ونحوه نصفه  
 من البر وكذا من الزبيب في رواية ونجبت القيمة ومن  
 دقيق الحنطة والشعير وسويقهما على النسبة واعتبرا  
 القيمة في الاقط ويقدر خمسة ارطال وثلاث عواقية  
 وهما ثمانية ويمسح صوفها الى ذمي وفوجها باليوم  
 لا بالليلة حتى لا تجب عن قولود بعده وميت قبله وتجب  
 اخراجها قبل الصلوة ويجوز تقديمها مطلقا ولا تسقط  
 لتأخير **كتاب الصوم** يقترض صوم شهر  
 رمضان على كل مسلم عاقل بالغ اداء وقضاء وصوم الذود  
 والكفارة وتحرم العيدين وايام التشريق ويتنفل فيما  
 عدا ذلك ويمسك الصائم من فجر الصادق الى الغروب عن  
 الكبر والشوب والجوع مع النية ويشترط لوجوب الصحة

والطهارة عن الحيض والنفاس لا الجنابة وفوضا النية على  
 الصحيح المقيم وعددها ولم يشترط تعيينها ولا تبينها  
 فيتأدى رمضان والنذر المعين بمطلقها وبنية النقل  
 وقبل الزوال ورمضان بنية واجب آخر لا المعين وتجب  
 التبييت في القضاء والكفارة والنذر المطلق واجاز والنقل  
 بنية قبل الزوال ولا يجوز بها بعده ويفضل الصوم للمساكين  
 ونيته عن واجب آخر معتبرة وفي النفوس وايتان والمريض  
 في النية كالصحيح في الاصح ولو صام مقيم عن غير رمضان لجهله  
 به جعلوه عنه لا عما نوى ويكفر شعبان ان غم الهلال وتجب  
 على المنفرد بؤيته اذا اردت شهادة ولا نوجب عليه الكفارة  
 لو افسده بالوقاع ولا يفطر الامع الناس وان انفرد في هلال  
 الفطر لم يفطر وانبتوا رمضان بعد ان اعتل المطلع ونفبت  
 في الفطر والا نحي بعدتين ولا يجمع نوجب اخبارهم العلم والافتاء

قال في الدر المختار شرح تنوير الاحبار  
 صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر  
 عدلي حيث يجوز وعنده هلال الفطر لا خلاف  
 على المذهب خلافا للحنفية اذ كرهه المصنفين  
 نقل ابن خال عن الزبية انه ان غم  
 هلال الفطر حل اتفاقا ومن الزبية  
 الاشبه ان غم حل دالا لا انتهى



بائنين رواية وتجعل اذا اراد قبل الزوال لماضية الصوم  
والفطر وهما للمستقبله واذا ثبت في مصرونم سائر الناس  
وقيد يختلف باختلاف المطالع ولا يضاهي الشئ الاقطوعا  
**فصل** يجب القضاء على من جامع نيمادون الفجر او اتى بهيمة  
فانزل او قتل او لم يأت فانزل ويكره القبلة اذا لم يأت من على نفسه  
ولا يجب باحلال النجاسات واذهاين وذرع في لا تغدوه ويقهر  
امتلاء الفم في التغد وفي عوده لوجوبه لا التغد مطلقا ولم  
يوجبوه بالانزال من ادامة نظرا او فكري ولا بالاكل والشرب  
والجماع ناسيا ولو نظن فطرة به فتغده او افطر على ظن فاسد  
في الطلوع والغروب قضى واوجبناه على الموطوءة نائمة وعلى من  
صب في فيه ماء نائما ونظرة لدخوله من مضضة وان لم يبالغ  
ولو قطر في اذنه دهنا واحتقن او استعط او دخل حلقه  
مطورا او نلج افطرا اذ باب او غبارا او دخان او طعم الادوية ولا

٢٧  
قطر في احليله يحكم بفطره ووافقه رواية ووصوله واد  
من آتية ارجافه الى الدماغ والجوف ففطر ويحكم به اذا نزع  
لطلوع الفجر وخالفه وعكسناه في نزع النذره وابتناء البشير  
من بين اسنانه ولو سجد وقضا اليوم المنذور صومه لقدم  
فلا يرد قد قدم بعد اكله وخالفه ونكز بالشرع في النفل  
ولو شرعت متطوعة ثم افطرت ثم حاضت اوجبنا القضاء  
ويحكم به لشروعه متنفلا بيوم العيد وشيخ فذره وفوجب  
قضاءه ولو قال لله على صوم كذا ينوي النذر واليمين يجعله  
لادار وهما لها ومنع تقديم وفاء النذر قبل حلول وقتها ويكره  
منع علكه وطيب وذوق الطعام ومضغه للصغير لغير ضرورة  
والاستنشاق والاعتسال والتلفف بثوب للتبريد مكروه ويجالقه  
وقيل تكره المضضة لغير وضوء وكراهية المباشرة والمعاينة  
والمصافحة وراية ولا يكره الحمام ولم يكره السواك الوطء



ولا تكلفه آخر النهار ويستحب السجود ولم يكن هذا تباع الفطر  
 بيت من شوائب **فصل** تجب مع القضاء الكفارة وجعلوها  
 كالظهار لا اليمين غير من جامع في أحد السيلين في نهار رمضان  
 عامدا ولم يزوجها بالنسيان ولا تعددتها لتعدد ووجوبها  
 على المطاوعة وتسقطها لغرض حيض أو مرض وعكسنا لو سرف  
 به كرها بعد نذرهما وتوجبها بالاطر والشوب عامدا فيه وشروطها  
 كونه غداء أو داء أو تعدد فطوره بعد نسيان عالما ببقائه لا  
 يوجبها وكذا الوتعة قبل الزوال ولم يكن نواة أو بعد نية قبل  
 قبل الزوال **فصل** يختار في القضاء بين الجمع والتفريق والزوج  
 فدية للقضاء بعد مضي العام ولا تجب على المويض والمسانر لو سأتا  
 فان منع أو أقام ثم مات **فصل** لا يبسأ بالاطعام كالفطرة عن كل  
 يوم بقدرها ولا يجيز الصوم عنه ولو نذر صوم شهر فصح أيام الزمة  
 بقدرها وهما بطلان والمومن المبيح للفطر **فصل** ان دباه بالصوم وقال

تجوز عن القيام في الصلاة وتفطر الحامل والمريض الخوف على  
 الولد وتقضيان ولا توجب عليهما فدية وأوجبوها على الشيخ  
 العاجز ونمسك من بلغ أو أسلم بنية يومه ولا يقضيه ولو قدم  
 في بعضه أو طهرت فوجب مسأله ويقضى المعنى عليه ما بعد يومه إلا  
 نحرأ ولو استوعبه قضاء وعكسوه لو استوعبه لجنون ولو  
 جبن بعضه نذرته قضاء ما مضى **فصل** ليس الاعتكاف أن  
 يلبث في المسجد مع النية وإذا صلوة بجماعة أو الخس في شوط  
 نذرته بالصوم واقل نذرته يومه واكثره وساعة وتعتكف المرأة  
 في قصر بيتها والحذر في ساعة بغير ضرورة منفردا واشترط  
 أكثر النهار ونجوز للجمعة ونحوه الوطى ودواعيه ويبطله  
 مطلقا بالانزاع من ليس وقبله ولا يفسده بهما ولا يبطل به  
 من نظره وكبر ولا بأس بعقد البيع دون احضار سلعة ويكوه  
 الصمت ولا يتكلم إلا بخير ونحوه الليلة الأولى لنذر اعتكاف يومين

مكتبة محمد سعيد كمال  
 الطائف - المحلة

١٣٦٧



ونعكسة لا أيام ونشوط التتابع فيها وإن لم يلتزمه وإن نوى ولم يكملوه وينعقد له ولا يجعله عمدة ونحوه أهل المدينة  
 الأيام خافضة صدق ولو نذر اعتكاف رمضان فسامية فقط والعواق والشام ونجد واليمن من ذي الحليفة وذات عرق  
 والحففة وقون وبيلم وبجوز تقديم عليها ونلزمه في  
 القضاء به من الميقات لامن حيث أحرم لو قدم ونمنع  
 الأفاقي إذا قصد مكة مطلقا من مجاوزتها غير محرم فان  
 جاوز نلزمه بدم وإن دخلها فبحجة أو عمرة والزمن القادر  
 بعد المجاوزة به لا بد بين ولوعاد بعد أحرامه بحجة أو عمرة  
 لم يبق وهي مع العود وشوط أو عاد فاحرم منه أو عاد بعد  
 أحرامه قاضي من عامه اسقطناه ولا يسقط بعد الشروع  
 في الطواف والبعث دخول مكة فاحرم بالفرض من عامه أسقطنا  
 ما لزمه بالمجاوزة مطلقا ولو اهدأ بحجته الزمنية بحجة وهما  
 هما لكن وفرض هذه عند الشروع في الأخرى فيتحلل لو أحصر  
 قبله بدمين ويحكم به للحال فيتحلل بدم ونحوه من هودا  
 داخل الميقات من الحل ومن مكة للعمرة من الحل والحج من الحرم  
 وإذا اراد الأحرام توفضا وإن اعتسك كان أفضل

ونعكسة لا أيام ونشوط التتابع فيها وإن لم يلتزمه وإن نوى ولم يكملوه وينعقد له ولا يجعله عمدة ونحوه أهل المدينة  
 الأيام خافضة صدق ولو نذر اعتكاف رمضان فسامية فقط والعواق والشام ونجد واليمن من ذي الحليفة وذات عرق  
 والحففة وقون وبيلم وبجوز تقديم عليها ونلزمه في  
 القضاء به من الميقات لامن حيث أحرم لو قدم ونمنع  
 الأفاقي إذا قصد مكة مطلقا من مجاوزتها غير محرم فان  
 جاوز نلزمه بدم وإن دخلها فبحجة أو عمرة والزمن القادر  
 بعد المجاوزة به لا بد بين ولوعاد بعد أحرامه بحجة أو عمرة  
 لم يبق وهي مع العود وشوط أو عاد فاحرم منه أو عاد بعد  
 أحرامه قاضي من عامه اسقطناه ولا يسقط بعد الشروع  
 في الطواف والبعث دخول مكة فاحرم بالفرض من عامه أسقطنا  
 ما لزمه بالمجاوزة مطلقا ولو اهدأ بحجته الزمنية بحجة وهما  
 هما لكن وفرض هذه عند الشروع في الأخرى فيتحلل لو أحصر  
 قبله بدمين ويحكم به للحال فيتحلل بدم ونحوه من هودا  
 داخل الميقات من الحل ومن مكة للعمرة من الحل والحج من الحرم  
 وإذا اراد الأحرام توفضا وإن اعتسك كان أفضل

**كتاب الحج** يفترض في العمرة ويوجب  
 مضيقا أو سقاعا على كل مسلم حرة عاقلا بالغ قادرا على التزاد  
 والراحلة ونفقة الذكأب والآبأب فاضلا عن حوائج الأصلية  
 ونفقة عياله إلى حين عودته ومع من الطريق ونشوط الصبر  
 فلا يجب عليه منع غني والوجوب رواية ولم يعتبر أقدرة  
 المشي ويشترط في حج المرأة من سفير ذوات أو محرم بالغ عاقل  
 غير مجوس ولا ناسق مع النفقة عليها ولم تعتبر النساء الامينات  
 لفقدها وإذا وجدت منع ذواتها من سفرها عن الفرض واعتبرنا  
 إيساء صبي بلغ وكانوا مسلم به قبل وقته **فصل** ويكف  
 تقديم الأحرام على أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة



ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا و رداء و تحجب  
 ثوب ساتر للمعورة و يتطيب ان وجد و كرهه بما بين  
 عينه و صلى ركعتين و قال اللهم اني اريد الحج فيسره لي  
 و تقبله مني و ان نواه اجزاه ثم يلبس غنيسهما التيسل  
 ليسل ليسل لا شوك لكر ليسل ان الحمد و النعمة لكر و التكل  
 شوك لكر ليسل و يجوز الزيادة فاذا انوى و لبس فقد احرم  
 فكفى بالنية فليتنق الوث و الفسوق و الجدال و الطيب و  
 دهان و الغسل بالخطي و الحلق مطلقا و تغطية الواشي و غنسه  
 من تغطية الوجه و لا يقتل صيد البر و لا يشير اليه و لا يد  
 عليه و لا يلبس قيضا و لاعمامة و لا قلنسوة و لا قبعة و لا خنجر  
 فان فقد النعلين قطعها السفلى من الكعبين و لا مصبوغا ب  
 و لا زعفران الا ان يكون غسلا و منعه من العصفور و  
 ويستحم و لم يكرهوا شد الجبين مطلقا و لا الاستطالة  
 بالمحرم و القسطاط و يكثر من التلبية جهرا عقب الصلاة  
 و كلما على شرفا و هبط و ادى الى ركن و بالاسحار فصل

فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا اشاهد الكعبة كبر و هلك  
 و ابتداء بالحجر فاستقبله و كتب و رفع يديه كالصلوة و قبل  
 ان تمكن و الا اشار اليه ثم يطوف الافيح طواف القدوم سبعة  
 اشواط و لم يوجبوه فيبدأ من الحجر بحيث يمايل الى الباب و راء  
 الحطيم و قد اضطلع من قبل فيرمي في الثالثة الاولى ثم يمشي  
 على هينته فيستلم الحجر ان تمكن كلما مر به و يختم به الطواف  
 و تعتبره عدرا تا و بغير طهر و منكوشا و يعاد ان امكن و الا  
 جبر بالدم ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث تيسر من المسجد  
 و ثوبيهما و يحج منه الوصل بين الاسابيع اذا صدر عن و تب  
 و كرهها ثم يعود فيستلم و يخرج الى الصفا فيصعد عليه  
 و يستقبل البيت و يكتب و يرفع يديه و يهتد و يصلي على  
 النبي صلى الله عليه و سلم و يدعو ثم ينحط على هينته فاذا  
 و اتي الميلين الاخضرين سعى بينهما سعا ثم مشى الى المروة  
 ففعل كالصفا و قد تم شوط فيطوف سبعة اشواط يبداء  
 بالصفا و يختم بالمروة و نجعله واجبا لا ركنا و يكث بمكة





حراماً فيطوف بالبيت ما بداله فاذا كان اليوم السابع خطبة  
 الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة بعد  
 الوقوف والافاضة وعيناً للخطبة السابع والتاسع والحادي عشر  
 لا يوم التذوية وعرفة والنحر فاذا صلى فجر التذوية بمكة خرج  
 حجاج الى منى فاقام بها الى فجر عرفة ثم يتوجه الى عرفات ويقوم  
 فاذا زالت الشمس خطب وعلم الناس الوقوف بعرفة والمودعة  
 ورمى الجمار والحلق والنحر وطواف الزيارة ثم يصلي بهم  
 الظهر والعصر باذان واقامتين ولو فصل بينهما في الاذان  
 والجماعة شرط الجمع ولو انفرد بالظهر ثم احرم منعاة عن  
 اداء العصر بجمع ثم يتوجه والناس معه الى الموقف الاعظم  
 ان يقف بعرفة كلها الا بطن عرفة ويستحب ان يقف على  
 راحلة يقرب جبل الرحمة ويستقبل الكعبة ويبسط يديه  
 ويثنى على الله تعالى ويحمد ويصلي على رسوله صلى الله عليه وسلم  
 ويحتمد في الدعاء ويلقي لم يفوضوا الوقوف جزاً من الليل  
 ومن ادرك الوقوف ما بين الزوال والنحر وهو ما اذا بان

او نعل عليه فقد ادرك الحج ومن فاته فقد فاته فيطوف ويسعى  
 ويتحلى ويقضي ولا توجد ما فاذا غابت افاض والناس معه  
 على هينتهم الى مزدلفة ولوا فاض قبل الامام وجاوز عرفة نكح  
 بدم فلو عاد سقط وفي سقوطه بعد فوان الامام عرفة رواه  
 ويستحب التذوية بثوب قرح فيصلي بهم المغرب والعشاء باذان  
 واقامة ولم تنهها وتوكلنا اعادة الفصد نفلاً ومجيئ اداء المغرب  
 في الطويق وعرفة مع اسائة وقال عليه الاعادة ما لم يطلع  
 الفجر ثم يصلي بغليسي ويقفون الا في بطن حنيفة ويجوز هذا الوقوف  
 ويأتي اذا اسفر مني فيبتدأ بومي حرة العقبة من بطن الوادي  
 بسبع حصيات كحصى الخذف يكتو معهن ولا يقف عندهن  
 وقطعوا التلبية مع اولاهن لامع الوجوع من عرفات ويجزى  
 بطينة يابسة ومدرة ولا تجزى قبل طلوع اليوم النحر ثم  
 يذبح ان احب ثم يحلق ويفضد على التقصير وقد حذر  
 النساء ولا تجزى هذا اليوم سبب التحلل ثم ياتي مكة في ايام  
 النحر لاداء فوض طواف الزيادة سبعا ويسعى ويومئذ ان لم يكن



قدّمها وتخلّده النساء ثم يعود إلى منى فاذا زالت الشمس من  
 منى نان الحج رُمي الجمار الثلاث يبتدأ بالتي تلى مسجد الخيف بسبع  
 ثم بالأخرى كذلك ويقف عندهما يحمد الله ويهتف ويكبر ويهتف  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعور فعابده ثم بحجرة العقبة  
 بسبع ولا يقف عندها وتسقط الترتيب في الوعى ويعمل كذلك  
 في الثالث وإن لم ينفذ في الرابع وتقدم فيه على الزوال  
 بعد الفجر جائز ولا نوجب المبيت في هذه الليالي عني ويكره  
 تركه وتقدم الثقل قبل فواع الوعى ثم ينزل **بابا** المحض  
 ثم يدخل مكة فيطوف للصدر سبعا لارحل فيها وتوجه  
 على الأفاقي ويأتي زمزم فيشرب منها ويستحب أن يأتي  
 الباب فيقبل العتبة ويضع صدره ووجهه على الملتزم  
 ويتشبهت باستار الكعبة ويقف قرمودة عام يعود  
 إلى أهله والمجاورة بها مكرهة ويسقط طواف القدوم إلا  
 قوف من غير منى ويسقط الصدر لاستيطان مكة بعد  
 النفر وخالفه وقواف المدة الوجدا في كشف الواسع

الصوت والوسيلة السعي بين الميادين والحلق ولبس الخيط  
 وتكشف وجهها وتقصّر وتمتنع من الطواف فقط للحصى  
 ولو حاضت بعد طواف الزيادة سقط عنها طواف الصدر  
 بغير منى **فصل** ونحج عن الموصى به ركباً من مصادره وإن  
 كفته النفقة والأمن حيث تبلغه وإذا مات المأمور به  
 في بعض المشا فالابتداء من منزله وقالا منها وكذا مات  
 الحاج لنفسه وأوصى ولو أمر بالأفراد فنكون فهو مخالفت  
 ولو امرأة به فاهل عن أحدهما ثم عتق قبل المضي بجعله  
 عن نفسه وقالا عتق عتق ولو هلك النفقة بعد الأفراد  
 حج عنه من ثلث الباقي ومن باقى الثلث وأبطلها ولو حج  
 من لم يؤد فوضه عن غير بجعله عما نواه لا عن نوضه والأحوط  
 عن المعنى عليه جائز **فصل** ولو أحرمت أمة بأذن مؤلاها  
 بباعها اجزأنا تحليلها لأزدها وتحليل حرة أحرمت لنفل  
 ثم تزوجت أو عبت بأذن بجيزة أو زوجة لنفل فحلها  
 ثم أذن فحجت من عامها جعلناه قضاء وإن لم تنو وأستقطن



العمرة والحج **فصل** نفقذ القنوان مطلقا الا افراد فيظل  
 بالعمرة والحج مقام الميقات ويسأل الله تيسرها و  
 قبولها عقيب صلواته ونائمه بتوئيد افعال الحج على  
 افعال العمرة فيطوف طوافين ويسعى سعيين لا واحدا  
 ثم يذبح يوم النحر بعد الومي فان لم يجد صام  
 ثلثة ايام تحقها بعرفة ولو فاتت او جئوا الدم لاصوم  
 ايام التشريق او ما بعدها ونجيز بعد العمرة قبل الاحرام  
 بالحج في التمتع ثم يصوم سبعة اذ رجع ونجيزه بعد فريضة  
 مكة واذا ابتداء بالوقوف فقد قضى العمرة فيكون الدم  
 والفضاء ويسقط دم القنوان **فصل** نفقذ التمتع  
 على الافراد والعكس رواية فيبدأ بالعمرة من الميقات  
 في شهر الحج فيطوف لها ويسعى ويقطع التلبية مع استلام  
 الجحول لم ياموه به عند مشاهة البيت ان لبي من الحرم  
 وعنده ان لبي من الميقات وتخلق او يقصر وقد حل  
 ثم يحرم بالحج يوم التوبة من الحرم ونفقذ تقديمه مطلقا

ويبعد كالمفرد ويومك ويسعى في طواف الزيارة ان لم يكن  
 قدما بعده ثم ياتي بدم التمتع فان لم يجد صام كما امر وان ساق  
 الهدى كان افضل فان كان بدنة قلدها ولا نسنة في الغنم  
 والاشعار مكرورة ونفقذ الاحرام على التقليد ونجعل بتقليده  
 وسوقه محرما فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل ويحرم  
 بالحج فاذا اخلق يوم النحر بعد الذبح حذر من الاحرامين ويقون  
 الآفاق ويتمتع ويفرد اهل مكة واصافوا اليهم من يليهم  
 الى الميقات فان اعمره لم يسق ثم عاد الى بلده بعد فريضة  
 من العمرة بطل تمتعه ويشترط ان لا يلزم باهله بينهما الحاميا  
 صحيحا او بطلا لو كان سابقا فعاد ثم رجع بحج او كان طاف  
 الاكثر او اخرج الحلق ومن احرم لها قبل شهر الحج فطاف قل  
 من اربعة اشواط ثم دخلت فاتها واحرم بالحج كان  
 متمتعا وعكسوا الوطاف اكثرها ولو اعتمر كوني في الاشهر  
 وحل وخرج الى البصرة وعاد فحج من عامه فهو متمتع ولو  
 انسدها واتى البصرة وعاد وقضى وجح فهو بالعكس والمكئي



الذي طاف قلها ثم أحرم بالبحر يتوكله ويقضيها وقال لا يتوكها  
 ويقضيها **فصل** إذا طابت المحرم عضوًا يجب عليه دم  
 وفي الأضدية صدقة وتوجب في الناسي للصبي وتنعكس في  
 شتمه وأكل كثيره موجب له وفي قليله صدقة بقدره وكفى  
 بتفطيمه رأسه وليس مخيط وتشتط لهما كمال يوم ولو لم  
 يجد إلا السراويل فلبسه ولم يفتقه فوجب له واجزأ وضع  
 القباء على المنكبين من غير إدخال اليدين والفصل بالخطي  
 والأدهان موجب له وقالوا صدقة وتؤاخير النسل وتقدم  
 موجب له مطلقا ويخالفه مطلقا واعتبره في المكان دون  
 الزمان وكذا خلق موضع الحاجم وقالوا صدقة وتلحق الوبع  
 بالكر فيه لأبثت شعرات ولو خلق غيره نلزم بها أو خلقه  
 آخر بعير أمه منعناه فيما نعده من الوجوع على الخلق  
 ولو قطبت وليس أو خلق لعذر ذبح إن شاء أو صام ثلثة  
 أيام أو تصدق بثلثة أصوع من طعام على ستة مساكين  
 ويجوز بالحنه وشرط تملكه ويجب دم بقصر كل الألفاظ بها

من يدا ورجل وأوجبنا عن ثلث أصابع صاعاً ونصفاً  
 لادماً وأوجبنا في خمس متفرقة وقالوا صدقة ودماً في يدين  
 أو رجلين في مجلسين وقالوا دمين ويفسد الحج بالجماع  
 قبل الوقوف ولو ناسياً فيجب الدم والقضاء والائتمام بعده  
 بدنه ولا يفسده وتعدد الهدى لتعدد بعدهها ويجب به  
 دم بعد الحلق ولو ناسياً لشهوة ولم يوجبوا الفتنة بين  
 الزوجين في القضاء من حين مفارقتها المصير ولا عتيا حالة  
 الاحرام ولم نعين مكان الجنابة فلا يفتقران ويفسد به العمره  
 قبل طواف اربعه اشواط فيجب الدم والائتمام والقضاء  
 وبعدها فوجب ما لا بدنه ولا يفسدها ويجب الطهارة  
 للطواف في الأصح فان طاف للتقدم أو للصديق محدثاً نجس  
 صدقة وجنباً دم وللزيادة محدثاً دم وجنباً بدنه  
 وراكباً من غير عذر دم ويستحب الاعادة مادام بمكة في الحذر  
 ويجب في الجنابة في الأصح ولا دم عليه ولو تكل من طواف الزيادة  
 أكثره بقي محرمًا أبدًا حتى يطوفه ولو تكل أقله أو الصمد



او الكثرة او السعي بين الصغار المروية او الوقوف بالموت  
او دمي الجار في ايامها او يوم او حرفة العقبة يوم النحر وجب  
دم ولو نزل اقل الصداق واحد الجار الثلث فصداقة  
**فصل** ونجب الجزاء بقتله الصيد ناسيا او عامدا او  
مبتدئا او عايده او فوجبه بالدلالة ولو دل حلال عليه  
في الحرم الا اذا كان المباشرا لا الدال فينقصة عدلان في موضع  
القتل او قوبه ان كان في بيوت خبثها او القاتل في ان يشترى  
بها هديا فيذبحه وبلوغها ما يجوز في الاضحية شرط او طعانا  
فيتصدق به على كل مسكين نصف صاع من بقر او شعيير او  
يصوم عن كل سهم يوما فان فضل اقل من نصف صاع اخوجه  
او صام عنه يوما ووجب ان يكما بالهدي نظيرة من الاهل  
صورة وقال اقيمة كمان غير المثل والافكا قالوا ووجبنا على  
التخيير لا التوقيف ولو اشتراك في قتله نكح كل الجزار او  
حلالا ان في صيد الحرم كان عليها او محرم صيد الحرم فجاء واحد  
ونجب ضمان النفسان بمحرم او قطع عضوه او تنفيعه

والقيمة بقطع قوائم وتنفيذ ويشد وكسوي بيضه وان خرج  
منه فوخ يترت ضمنه ونوجب على الحلال ارساله اذا اخذه  
الحرم ولو احرم بعده او جبهه ولا فوجبه ارساله في المنزل  
للاحوام والموسل من يده ضامن ولو قتل احدها صيد  
الاخر فضمننا حكما بوجوع الاول على القاتل ولا فوجبه على كل  
لو قتل صيدوا اقا صيد المتخذ ونعذر الحلال بالقيمة في قتل  
صيد الحرم لا بالتكفير وفي الهدي روايتان ومنعنا الصوم  
واوجبنا الجزاء عليه اذا رمي في الحرم فاصاب في الحرم لا  
فوجب التصديق بقيمة ما ذبح من الجزاء لسوق والكلم منه  
بعد الجزاء فضمن وليس في قتل غراب وحداية وذئب  
وحية وعقوب وفارة وكلب عقور جزاء ووجبنا  
في خنثي و فيل و قرد ولا شئ بوغوث وقردة وبعوض  
ونملة ونوجب في السبع الا اذا صال ونجب في الضبع ووجبنا  
فيه غير ما كول قيمة لا تتجاوز دما لا ما بلغت ويتصدق  
بما شاء عن قملة من بدنه وبحراة ولو نزل اظبي على مشاة



نَحَقُّ وَلَدَهَا بِهَا لَا بَدَّ وَيَأْكُلُ الْحَرَمُ صَيْدَ الْحِلَالِ إِنْ قُتِلَ صُنْدُهُ  
 وَيَذْبَحُ الْأَبْدَ وَالْبَقْرَ وَالْغَنَمَ وَالْبَيْضَ الْأَهْلِيَّ وَحَرَّمَ الْحَامَةَ  
 الْمُسَوَّلَةَ وَحَرَّمَ الظَّبْيَ الْمُسْتَأْنَسَ وَحَرَّمَ ذَيْبَهُ مَطْلَقًا وَالْمَيْمَنَ  
 أَوَّلِيَّ مِنَ الصَّيْدِ الْمَصْطَرِّ وَبَحِيرَهُ لَهُ مَكْفُودَةٌ وَضَمَنُوهُ بِقَطْعِ النَّارِ  
 مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ قِيمَةً وَبَحِيرَهُ رَعَى حَشِيشَتَهُ وَلَا يَقْطَعُ مِنْهُ إِلَّا الْأَخْضَرَ  
 وَلَمْ يُحْرَمِ الْمَدِينَةُ وَبَيْطُ بَيْعِ الْحَرَمِ وَشِرَاؤُهُ الصَّيْدَ وَبَحِيرَهُ  
 وَتَلْذُمُ الْقَادِنَ بِدَمِينٍ وَكُلُّ مَا فِيهِ عَلَى الْمَفْرُودِ **فصل**  
 نَحَقُّ الْأَحْصَادَ بِالْمَرْضَى كَالْعَدَةِ فَيَبْعَثُ شَاةً وَالْقَارِئُ  
 دَمِينٍ وَلَوْ كَانَ الْمُحْصَرُّ مَأمُورًا أَنْ يُوجِبَهَا عَلَيْهِ وَهِيَ عَلَى الْأَمْرِ وَلَا يُجْزَى  
 ذَنْبُهَا فِي مَكَانِهِ بَلَدِيًّا أَعْلَى بِهِ فِي الْحَرَمِ ثُمَّ يَتَحَلَّى وَيُوجِبُ الْحُلُقَ الْعَدِ  
 ذَنْبُهَا وَهُوَ قَبْلَ يَوْمِ الْخُرُوجِ أَيْزُكَ الْمُحْصَرُّ بِالْعِمْرَةِ وَلَا يُجْزَى الصَّوْمُ  
 لَوَاعَسَ وَإِذَا تَحَلَّى نَامُوهُ بِالْقَضَاءِ فَيَقْضِي الْقَادِنُ حَجَّةً وَتَمِيمًا  
 وَالْمَفْرُودُ حَجَّةً وَعِمْرَةً وَإِذَا زَالَ الْأَحْصَادُ بَعْدَ بَعَثِ الْهَدْيِ فَإِنْ  
 قَدَّرَ عَلَى دَاكِلِ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ لَمْ يَتَحَلَّى وَيُضَيِّقُ أَوْ الْهَدْيِ وَحْدَهُ تَحَلَّى  
 أَوْ الْحَجَّ دُونَهُ اجْزَاءَهُ وَلَا نَحَقُّ الْأَحْصَادَ بِكَلِمَةِ الْأَمْنِ مَعَ الطَّائِفِ

مع الوقوف **فصل** وَلَا تُفْرَضُ الْعِمْرَةُ وَبِحَجَّتِ الْأَحْرَامَ وَالطَّوَافُ  
 وَالسَّعْيُ وَالْحُلُقُ وَلَا تَفُوتُ وَتَجُوزُ فِي كُلِّ الْعَامِ الْأَيُّومَ عِدَّتُهُ  
 وَيَوْمَ الْخُرُوجِ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ **فصل** يُهْدَى مِنَ الْأَبْدِ وَالْبَقْرِ  
 وَالْغَنَمِ وَتُجْزَى مِنْهَا الثَّنْيُ وَالْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ لَا تَقْطَعُ الْأُذُنَ  
 وَقَطْعُ رِجْلَيْهَا أَوْ ثَلَاثُهَا أَوْ الزَّائِدَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى النِّصْفِ وَبَقَا لَا  
 مَانِعٌ تَوْلَا مَقْطُوعَ الذَّنْبِ وَالْيَدِ وَالْعَوْرَةِ وَالْجَنْبِ وَالْعُزَّةِ  
 الَّتِي لَا تَبْلُغُ الْمَسْكَةَ وَلَوْ نَذَرَ بِدَنَةٍ لَمْ نَحْضِ الْأَبْدَ وَلَا عَيْنَهَا  
 الْبَقْرَ لِقَدِّهَا فَيَتَخَيَّرُ وَيُحْضِ ذَنْبُهَا بِالْحَرَمِ وَتُجْزَى  
 عَنْ سَبْعَةٍ فَتَشْرُطُ قَصْدُهُمُ الْقَوْبَةُ وَالْفَيْئَةُ الْحَادِ جِهَتَهَا  
 وَتُجْزَى الْأَكْرَمُ مِنْ دَمِيٍّ الْمُتَعَةِ وَالْقَدْرَانِ وَلَا تُجْزَى ذَنْبُهَا  
 قَبْلَ يَوْمِ الْخُرُوجِ وَيُفَضِّلُ فِيهِ ذَبْحُ النَّطْوَعِ فِي الْأَصْحَى وَيُؤْكَلُ مِنْهُ  
 وَتَجُوزُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا قَبْلَهُ وَلَا يُؤْكَلُ مِنْهَا وَيَتَعَقَّبُ الْحَرَمُ  
 لَذَبْحِ الْهَدَايَا وَتُجْزَى الْقَصْدُ عَلَى مَسَاكِينٍ غَيْرِ الْحَرَمِ وَلَا يُجِبُ  
 التَّعْدِيفُ بِهَا وَلَا يَقْدَرُ إِلَّا الْبَدَنُ مِنْ دَمِ النِّسْلِ الْجَبْرِ وَالْجَنَائَةِ  
 وَلَا يُفَضِّلُ نَحْوَ الْأَبْدِ وَذَبْحُ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ وَبَنَفْسِهِ إِنْ عَوَفَ



ويتصدق بجلالها وخطاها ولا يعطى أجرة الجواب منها  
 ويجوز ذكرها باللفظ لا مطلقا وينضح ضوع ذات اللبن  
 بالماء البارد ليقطع فان كانت بعيدة حلب وتصدق  
 وان انتفع به ضمنه ولو غطت تطوع سقط او واجب  
 او تعيب اعاض عنه وضاع به ما شاء او بدنة فان كانت  
 تطوعا تحرقها وصنع بدنها قلاذتها وضرب بها صفحتها  
 وتصدق على الفقراء او واجبة اعاض عنها وفعلت تلك  
 ما شاء **كتاب البيوع** يتعقد  
 باليجاب وقبول بصيغة المضي وبكل لفظ يدل على  
 هاء والتعاطي مطلقا في الاصح وتختار القابل في المجلس ان  
 شاء قبل وان شاء رد من غير تفريق صفقة الا بالرضا  
 وتفصيل الثمن فان قام احدهما قبل القبول بطل الاجاب  
 ويلزم خصمها وتلغى خيار المجلس ويكتفى بالاشارة  
 في الاعراض ويشترط معرفة المبيع بما ينفي الجهالة وتذلل  
 الثمن ووصفه اذا كان في الذمة ولا يعين النكدين فيه

الجهل والرد

بان النقد في ذمة المالك لا في ذمة المشتري  
 من ان يصر في حال الاورع منها

ولو عتينا ويتعين نقد البلد للاطلاق فان اختلفت النقود  
 عتين ويجوز بالحال والى اجل معلوم والمشتري اجل سنة  
 ثانية لمنع البايع السلعة سنة الاجل ويجوز بيع الحبوب  
 المتنوعة جزا فاكلا وبانا وحجر جمولى المقدار وبيع  
 صبرة طعام كل قفيز بكذا الجمول المجموع صحيح في لود  
 للمشتري الخيار واجازة في الكرو فاسد في صبرتين من جنسين  
 وفي قطيع وثوب مزارعة وعشيرة اذرع من مائة من دابة  
 بمائة ولو كانت اسما جان ولو قابل الثمن بحملة القفاز  
 فنقصت تختير في اخذها بالحصة او الفسخ فان زادت  
 رد الزايد او بحملة ثوب او ارض فنقصت تختير في اخذها  
 بالكرا او تركها وان زادت لم يرد او بحملتها واجزاؤها فنقصت  
 تختير في الحصة او النول او زادت ففي اخذ الجميع على وفق الا  
 جزاء او الفسخ **فصل** يمدخ في بيع الدار بناؤها ومغائرها  
 تبعها في الارض الشجر لا الزرع الا بالتسمية ولو اطلق شواء محلا  
 بملكه عينها لا غير واودخلها فيها وهو المختار ولو باع نصيبه



من دار فعلم العاقد بين شرط ونجاسة مطلقا وشرط علم  
المشتري وجده وهدان رايان وشراء الدار بفنائها  
فاسد ونجاسة واجوانه بطريقها ولو اشترى ارضا بشي  
فاثرت قبل قبضها وقيمتها سواء فاستهلك البائع ثمرها  
يستقر ربع الثمن وهما ثلثه او ثمرتين ثلثه وهما نصفه  
ولا تدخل الثمرة الا بالاشتراط وتوجب التسليم بقطعها  
ونجاسة شراء غير المدرس مطلقا كالمدرس ويجب قطعها للحال  
الا ان يوضي البائع بتوكها فيطيب الفضل وان شرطه فسد البيع  
واجاز شرط توكها متناهية العظم ويفسد باستثناء اطلاق  
معلومة ويجوز بيع الباقي والخطبة في قشره وسبيلها ويؤدي  
البائع اجر الكتيان وناقدا الثمن في رواية والمشتري اجورانه  
ويسلم المشتري اذلا وان تقايضا سلعتين او غنيتين سلما  
معا وان وجده زيوفا منعاه من استرداد السلعة وجب  
عليه رياموه بود مثل زيوفا تلفها والمطالبة بجياد عند  
علمه ولم نجعله احق بالمبيع اذا مات مفلسا ونسب الثمن

على الاصل والزايد عند القبض فلو اشترى بخلافه فاعثرت  
الثمنه قبل القبض او اذ ادت قيمة تجارية قبله ففوت  
واختار مشتريها بالبيع وتضمن التاجر لا تحل الفضل فيها فيتصدق  
به ونقسم الثمن عليها وعلى ما ولدت قبله فتوزع احداهما عيبا  
بالحصة لا الام بكلمة ونعنه بالعيب للزيادة المنفصلة بعده  
**فصل** في نجاسة التوكيد بالبيع هبة الثمن ولا الا برأ عنه ولا الخط  
منه ولا تاجيله ولا قبوله احواله به وقال ابيهم ويضم ولو قاله صبح  
ولا يسقط الثمن عن المشتري واسقطاه والزماء الوكيل ولو وطه  
بشوا هو صوف بغير عيب فاشتراه من غير نية يعتبر نقده وجعله  
للكيل ولو باع متاعا فقبضه المشتري ولم ينقد الثمن فوكل البائع  
من يشتريه له باقل مما باعه قبل النقد فاشتراه فهو صحيح ويظهر  
التوكيد وجعله للامر بعقد فاسد ونعنه من شراء ما باعه  
باقل منه قبل نقد الثمن ولو باع بدراهم منعناه من شرايئه  
بدنانير اقل قيمة منها قبل قبضها ولو باع نفس عبده منه تجارية  
يعتبه فهلك قبل القبض قال يوجع عليه بغيره وقال ابيهم



وانقصاها من ثمنها على انقصاها وعادتها  
فيستحقها ما يبيعها واذا قلنا اننا لا نكسر  
انقصاها والعقد ونسأله على اننا لا نكسر  
ما يبيعها

ولو دفع احد مشتريه كل الثمن بغيبته الآخر حكم له بقبض نصيبه  
وعدم رجوعه وخالفاه فيها ولو اشترى المفسى عبدا فاعتقه  
قبل قبضه يحكم باستنساها البايع اياه ورجوع العبد به على المشتري  
ولو امر عبدا قد اقرب بالرق رجلا بشرا له فدفع الثمن وغاب  
البايع فظهر حرا اجمع من الرجوع على العبد بشي وقال لا يرجع  
عليه به ثم هو على بايعه ان ظهر به **فصل** في بيع البايع  
ان يشتريها ولم يوجبوه وهو واجت عليه اذا اتى لا قبل القبض  
وتقيته عنه لزمانها واجزأ له وطى مرتفعة الحيز الا يابس قبل  
حولين فعتن اربعة اشهر وعشوا في رواية ونصفها في اخرى وهما ثلثة  
اشهر والتقدير بالحولين رواية ومشتريها من فاذونة المديون وقد  
حاضرت عنده فيستبرئها بعد قبضها ولو اشترى مكانا اخاه فحاض  
ثم عجز فودع المولى استبرأوها ويكتفي بحبضها في يد البايع والكا  
المبيعة اليه ما انت قبل القبض للمشتري وقال البايع ولو اتى ان حله  
جارية من فلان فكذب به ثم اذعان المولى في باطله ولو وطى البايع  
امته المبيعة قبل التسليم فالثمن كائن ولا شيء عليه ان لم ينقصها وقسمها

على العقر والقيمة واستقاما اصابه ولو استهلك ما ولدت الشاة  
قبل القبض في المشتري بقسطها من غير خيار والبتاه **فصل**  
وتجوز للذمي ان يعقد على الخمر والخنزير كسائر الباعثات  
وتوكيل مسلم ذميا بذكر ومحرم حلالا لا يبيع صيده صحيح  
وتجيز للمجوسي بيع المخنوقة من مثله ومنعه ولو اسلم  
ذميا ثوبا باع اخر اقبل قبضه فتخلد قبل الحكم بنقصه  
اجزأ البايع وخيونه **فصل** فذة خيار الشرط ثلثة ايام  
والزيادة مفسدة وقال لا يجوز اذا كانت معلومة واستقام  
خيار الابد بعد الثلثة لا يرفع الفساد ورفعاها باستقامه  
قبلها ولو قال ان لم اتقد الثمن الى اربعة ايام فلا يبيع بيننا  
فهو فاسد ويوافق في الاصح واجازة ولو قال الى ثلثة اجزأه  
والفد غاية في الخيار داخل واخرجاه ولو شرط الخيار  
لغيره اجزأه ويثبت لكل منهما فان اختلفت تصرفهما اعتبر  
السابق وان حصل امتار خج العقد في رواية والفسخ في اخرى  
واذا باع بالخيار لم يخرج المبيع عن ملكه خرج المبيع عن ملكه



والثمن غير مملوك له فيملكه عند المشتري بالقيمة واذا اشترى  
بالخيار لم يخرج الثمن عن ملكه وخروج المبيع عن ملك البائع والمشتري  
لا يملكه ولو تعيب او هلك فوجب الثمن لا القيمة ولو اختلفا فيه  
فالقول لمذعبيه وقال المنكره وبطله بالموت ولو مات او  
مضت المدة ولم يخرج لزم ولم يفسخه ولو باع الوصي ملكه  
بالخيار فبلغ في المدة حكم بتمامه وابطاه للوصي وملكه للبيع  
نقط وان مضت المدة حكم بتنفاذه في رواية وباجازة المال  
فيها في اخوى ولو اشترى عبدا ببطون الكتابة فلم يكن تخيرا  
في اخذه بالجميع او النول واذا اجاز من له الخيار في المدة  
بغير علم الآخر اجاز وان فسخ بغيره وشوطا علم الآخرة  
والمشتريان بالخيار لا ينفرد احدهما بالفسخ **فصل**  
من اشترى ما لم يره بخير عقده مع الخيار ولا خيار للبائع  
فيما لم يره ويسقط خيار الاعي لمعرفته بباقي خواصه وبالا  
صوف في العقار او بنظر وكيله وينظر الوكيل بالقبض مسقط  
كالوكيل بالشراء وقال اهوكا رسول ويكتفي بوثنية ما يدعى

على العلم بالمقصود واذا ارادى بعض ما لا يتفاوت احاده  
كان كوثنية ظه الا ان يكون الباقي ارادى بخلاف المتفاوت ولذا  
نظر الى ظاهر الصبره او وجه الامه او جسي شاة اللحم او راى  
ضوع شاة القنية او ذاق ما يطعم سقط الخيار وتبينت  
الى الوجه في الدابة الكفل والكتفى به واستقطناه بوثنية ظاهر  
ثوب مطوي الا ان يكون في باطنه ما يقصد بالنظر وصح داب  
وان لم يشاهد البيوت وتشتراط وثبتها في الاصح ولو ارادى  
في زجاج فهو على خياره واستقطه في رواية وتخيروا في شراء  
لؤلؤ في صدفة وابطله واذا انصرف في المبيع تصرفا لاذما  
او تعيب عنده او تعذر رد بعضه او مات بطل الخيار ولا يملك  
بيع الفضولي فيتخير المالك وتستلزم الاجازة قيام الحجر  
والمعتاقين اذا كان الثمن دينارا فان كان عينا فقيامه ايضا  
ويملك الفضولي فسخ البيع قبل الاجازة دون النكاح والى اجاز  
احد المالكين فخير المشتري في حصته والذمة بها ومن رآى احد  
ثوبين فاشترى اهما ثم رآى الآخر اجاز رد هما ومن اشترى شيئا







الحادث ولم يفسد البيع ولا الأبراء ولا أجرناه مع فساد الشرط  
المجهول ولا نؤد المصريات مع لبعها ولا منع صاع غير لفقدته وفي الرجوع  
بالنقصان ردوايتان **فصل** اذا كان أحد العوضين غير ما كان  
والهيئة والدم بطل البيع ولم يند الملك ويكون المبيع امانة واذا كان  
منعقدا باصله دون وصفه كان فاسدا فيفسخه كل من العاقلين  
عند بقاء العين ولو بعد القبض ان كان الفساد قويا بان كان لشرط  
فسخ من له الشرط ونحكم باقاده الملك عند القبض باذن البائع  
يكون مضمونا بالقيمة فيما يقوم وبالمثل في المثل فلو ازيدت  
قيمتها فاستهلكه او جفها يوم الهلاك وهما يوم القبض واذا باع  
المشترى نفذ واذا بيع الحرف بنقد بطل او بعين او عتق بها ففسد  
بيع ام الولد والمكاتب واذا رضى فروايتان اظهرها الجواز وبطل  
بيع المدبر المطلق ولو جمع بين حرة وعبد وقصد الثمن فالفساد  
سائر او بين عبده وعبد غيره صح في عبده بالخصه او مد بقاء  
مكاتب او ام ولد اجزناه فيه بها ونطخ شوا كافر مسل او مضافا  
مع الاجبار على اخراجها عن ملكه ولو عقد على جنس فظهر خلافه

كما توت ظهر رجاء بطلا واختلنا في الوصف والتفاوت فلحق  
كفلايم ظهر جارية او هودوي وكان موديا ابطالناه ويتوقف  
بيع الموهون والمستاجر في الاصح ويفسد بيع ما تعدر تسليمه  
كالابق عند غير المشتري والسمل والطير قبل صيدها وفسدوا  
تمليك الدين من غير من عليه الدين ويفسد بيع الاوصاف والاتباع  
كالبنية شاة حية وكالحمد والنتاج واللبن في الضرع ولبن الحواة  
ولا نجيزوه في الامة ونجيز بيع الصوف على ظهر الغنم ويفسد  
بيع ما لا يتبعض الا بصور كذراع من ثوب وجذع في سقف  
ولجها له كثوب من ثوبين وضربة القافض وبالقار الجوا والملاسية  
والمنابذة وبيع المحاقلة ونفسد الخابنة ولو فيما دون خمسة  
اوسق ونجيز بيع الدهن النجس والانتفاع به في غير الاكل ومنعوا  
بيع ما اصله غايه وبعضه معدوم تبعا للمناجم والموجود ولجار  
بيع النخل المحرز ودود القز وبيضة مطلقا وهما الاولين تبعا  
ويفسد بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد ففسده  
بشرط العتق فان اعتقه فالثمن لاؤم وقال اقيمت وهو رواية

مطلقا ونجيزه م



ويُفسد بشرط تدبير وكتابة واستيلاء واستخدام البايع شهراً  
وقد يرضى وهدية وسكنى دار وخياطة البايع المبيع وحذوه وبيع  
بشرط وطى المشتري فاشد واجازه بشرط عدمه ويُفسد باستئثار  
الحذر وبالتجديد في المبيع المعين وبجهالة اذا كان الثمن ديناً فلا يجوز  
الى البيوع وز وصوره النصارى وفطوره والحصاد والدباسي وقدم  
الحاج والعطاء اذا جهل الوقت فان اسقط الاجل قبل ذلك اجزا  
ونكحة الجنس والسوم على سوم غيره وتلقى الجلب اذا اضر بالبلد  
او لبس عليهم وبيع الحاضر للبادى في القحط ووقت الذبذبة والتفريق  
الغير المستحق بين صغير وكبير او صغيرين احدهما ذور حرم محرم  
من الآخر وهما في ملكه ويجوز البيع ويأثم ويُفسده في الولاد ومطلقا  
في رواية وان كانا كبيرين فلا بأس به **فصل** تصح الاقالة بلفظ  
احدهما مستقبلا وشروط المضى فيها وتوقف على القبض في المجلس  
وهي فسخ مطلقا في حق العاقلين ببيع في حق ثالث وتجوز مثل الثمن  
الاول فلو شوط اكثر منه او اقل وخلاف جنسه او اجل فالشرط  
باطل ويجعلها بعد القبض بيعا وقبله نسيئة الا في العتار وجعلها

في البيع ما لا يملكه ولا يملكه غيره  
في البيع ما لا يملكه ولا يملكه غيره  
في البيع ما لا يملكه ولا يملكه غيره

في البيع ما لا يملكه ولا يملكه غيره  
في البيع ما لا يملكه ولا يملكه غيره

بمثل الثمن الاول او اقل فسخا وبالاكثر وخلاف الجنس بيعا ويجزى  
هلاك المبيع او بعضه بقدره لا هلاك الثمن **فصل** تجوز التولية  
البيع بالثمن الاول والمواصفة بزيادة والوضعية بنقصه ولا  
يصح ذكرا حتى يكون مثليا او مملوكا للمشتري والزوج مثلي معلوم  
ويضم اجرة القصار والصبي والطراز والعتد وحمل الطعام و  
السمسار وسابق الغنم لا الراعي ونفقة نفسه وجعل الابن  
واجرة طبيب ومعلم ويقون تقوم بكذا الا اشتريته والمشتري  
الخيار للخيانة في المواصفة بمن الاخذ بالثمن والتفكر والخط  
في التولية ويأمر به فيها مع حضنها من الوبح وخير مطلقا  
فلو هلك قبل الرد او امتنع الفسخ يسقط الخيار ولو اشترى  
ثوبين صفقة خلا خمسة كونه له بيع احدهما مواصفة بخمسة  
من غير بيان ولو اسلم فيها بعشرة فبيعه احدهما مواصفة  
بخمسة مكووه ولو اشترى ثوبا بعشرة فباعه بخمسة عشر  
ثم اشترى بعشرة فالمواصفة فيه بخمسة ولو باعه بعشرين  
ثم اشترى بعشرة فالمواصفة تمتنع وقال ابو ابي بصير بعشرة فيهما



ولو تعيب نفسه عنده وثمنه معلوم فوالبح به من غير بيان  
 اجزائه **فصل** منعوا بيع المنقول قبل القبض مطلقا وطوره  
 في العقار وبطلوا البيع بهلاك المبيع قبله ومن اشتكى مكيلا  
 او موزونا بكيل ووزن فباعهم اعاد المشتري منه الكيل و  
 الوزن والعدد عددا كالموزون وقالوا كالمذروع ونجوز  
 التصرف في الثمن قبل قبضه في غير الصوف ونجوز الزيادة عليه  
 فالحط منه ونكحها بالعقد ولو بعد لزومه ونجوز تاجيد الحال  
 منه وتاجيد الديون ومنعه في القوض **فصل** تحريم الرجوع بعلة  
 القدر مع الجنس لا الطعم والتمنية ولم يعللوا بالجنس مع القوت  
 والافخار ولا فرق بين الجيد والودى عند اتحاد الجنس فاذا  
 غدا جاز التفاضل والنساء او وجد احوما او احدهما تحريم  
 النساء الا في اسلام منقود في موزون ويعرف الكيل والوزن  
 بالنض وما لا نض فيه بالغوف وجعلوا البت والشعر جنسين  
 ويشترط في الصوف قبض العوضين في المجلس وفي غيره من الرجوعات  
 التعيين ولا يشترط التفاضل في بيع الطعام بمثل عينه ولا يكون

بيع الحنطة بالديق والاسويق والخالة والديق بالسويق  
 لا يجوز مطلقا وكذا الخبز بالحنطة وطاقم المذهب الجواز  
 وعليه الفتوى واستقرض الخبز لا يجوز مطلقا ونجزة وزنا  
 واطلقة والوطب بالتمر والعنب بالزبيب جائز متساويا  
 ومنع من حنطة وزبيب وطبن بيا بطين او رطبن و  
 منعنا الزيتون بالزيت والسمن بالشيح حتى يعلم زيادة  
 الدهن فيها ليقابله الثجير لامع الجمالة واشترط لبيع اللحم بالحيوان  
 فضل اللحم واطلاقا جوازه ونجيز اللحم والالبان نقد وكيف  
 اتفق ولا رجوعا بين المولى وعبد المأذون غير المديون ولا  
 نقتنه بين المسلم والحدني في دار الحرب **فصل** اجزئنا السلم  
 بلفظ البيع ويصح في كل ما عكس ضبط صفته ومعرفة مقداره  
 ككيل وموزون ومذروع واجزئناه في معدود متقارب  
 كالجوز والبيض عددا او كيلا ولا يدخله خيار الشوط ولو اسقط  
 قبل التدقيق اجزئناه ونعنه في الحيوان ومنعه في رؤسه  
 واطرافه وفي الحلو عددا وفي النقدين وهو في اللحم غير جائز

اما عندنا في حنطة بالديق والاسويق والخالة والديق بالسويق  
 فلا يجوز مطلقا وكذا الخبز بالحنطة وطاقم المذهب الجواز  
 وعليه الفتوى واستقرض الخبز لا يجوز مطلقا ونجزة وزنا  
 واطلقة والوطب بالتمر والعنب بالزبيب جائز متساويا  
 ومنع من حنطة وزبيب وطبن بيا بطين او رطبن و  
 منعنا الزيتون بالزيت والسمن بالشيح حتى يعلم زيادة  
 الدهن فيها ليقابله الثجير لامع الجمالة واشترط لبيع اللحم بالحيوان  
 فضل اللحم واطلاقا جوازه ونجيز اللحم والالبان نقد وكيف  
 اتفق ولا رجوعا بين المولى وعبد المأذون غير المديون ولا  
 نقتنه بين المسلم والحدني في دار الحرب

قد اعدنا في حنطة بالديق والاسويق والخالة والديق بالسويق  
 فلا يجوز مطلقا وكذا الخبز بالحنطة وطاقم المذهب الجواز  
 وعليه الفتوى واستقرض الخبز لا يجوز مطلقا ونجزة وزنا  
 واطلقة والوطب بالتمر والعنب بالزبيب جائز متساويا  
 ومنع من حنطة وزبيب وطبن بيا بطين او رطبن و  
 منعنا الزيتون بالزيت والسمن بالشيح حتى يعلم زيادة  
 الدهن فيها ليقابله الثجير لامع الجمالة واشترط لبيع اللحم بالحيوان  
 فضل اللحم واطلاقا جوازه ونجيز اللحم والالبان نقد وكيف  
 اتفق ولا رجوعا بين المولى وعبد المأذون غير المديون ولا  
 نقتنه بين المسلم والحدني في دار الحرب



وفي منزوع العظم **رويان** اصحهما المنع ولا يجوز في الخطب خربا  
وفي الوطنة جوزا **وكميال** اجل بعينه وذراعه المجهولين و  
طعام قويه وغرة نخلة بعينها وفي الجواهر والخرز ويجوز  
في صغار اللؤلؤ وزنا وفي اللين والآجر اذا عيّن الملبس ولا  
يجز الحان ولا المنقطع ولو لم يقبض بعد الاجل حجة النقص **حكم**  
بالتخيير بين الاخذ عند وجوده وبين الفسخ لا بالانفساخ  
والشروط التي تذكر في العقد **سبعة** معلومات جنس ونوع  
وصفة وقدر واجل وتسمية راس المال في المكيل والموزون  
والمعدود وتسمية محل الايفاء ان كان له حذر ومونة واخرجا  
هذين عنها عند تعينها وبسلمة في موضع العقد وكذا الخلاف  
في محقر ايفاء الثمن الموجب النهي له مونة وكذا الاجر والقسمة  
وشروط قبض راس المال في المجلس مطلقا ولا يصح وفيه والمسلم  
فيه قبل القبض ولو اسلم عينا ودينار او عيني في كذا او حنطة في  
شعير وزيت فالفاسد شايع ان لم يبين قسط كل منهما وقال  
يصح في العين والزيت بالخصية ولوردة زيوفا من راس المال في غير

مجلس العقد منعنا الانتقاض بقدرها مطلقا فله الاستبدال  
فيما دون النصف والانتقاض لازم ان جاوز وقال يستبدل  
في مجلس التدة مطلقا ولو تقايلا السلم منعنا من الاستبدال  
ولو اختلفا في مكان الايفاء فالقول للمطلوب والبيعة للطالب  
وقال لا يتخالفان ولو اختلفا في الاجل فبيننا المتخالف وجعلنا الثمن  
لمدعي الاقرار في المسلم فيه قبل التفريق والقبض وبرهنا يقضي  
بعقده ويثبت الفضل وحكم بعقدين او في راس المال قبل التفريق  
وبرهنا اتخذ الخلاف ان تصاد قارة دين فان اتفقا على انه  
عين واحد قضى بعقده او عيّن فبعقدين والمسلم اليه ذو  
عوى الشايد **مصدق** كوت السلم وهو في الاستصناع العييج  
سلم كالفاسد ونجيز صلح الكفيل بالمسلم فيه بامر المطلوب  
رب السلم على راس المال النقد ويقتدر على المطلوب له او  
قفاة على اجازة الاصيل وصلح احد الشوكيين المسلم اليه  
على حصته من راس المال واوقفاه على اجازة شوكيه ولجاء  
كنخبة ازبد قيمة او انقص واخذ واستور او يذوع النقص



ذراعاً أو قيمة **تجيرة** ولو وكله في اسلام ماله في ذمته او شراؤه  
به عبداً فتعين المسلم اليه والعبد او بايعه **شوط** **فصل** اذا باع  
ثمنه بغيره كان صوفاً ولا يتبعينان حتى لو استقرضا فاديا  
او استحق فاستبدل او امسكا واديا المثل اجزائه ويشترط  
المماثلة عند اتحاد الجنس حتى صح الجواز عند الاختلاف لانه لا  
صاف والتفريق قبل التفريق بالابدان مطلقاً ولا يصح جواز التفرقة  
فيه ولا الاجزاء فان استقطا في المجلس صح ولو كان بعض البدل زينة  
فقد لم ينقضوا العقد في غير المودود وبيع جارية مطوقة بذهب  
نسبة فاسد بينهما وحققه بالطوق ولو باع سيفاً محلي بمائة  
حليته نصفها فدفعت خمسين من الثمن او عنهما صح ويفسد بالتفريق  
قبل القبض الا في السيف ان تخلص بغير ضرر وحكم بنقضه  
لو ائلف قبل التفريق والقبض واختار المشتري تضمينه ففادته  
قبل قبض القيمة وضع من الاستبدال بها قبل قبضها والحكم  
من ثمن القلب بعده صحيح والعقد فاسد ويعكس واجازها  
وحكم الزيادة كالخط وابطلاها ولو اشتري نارا فضة بذهب

ثم وجد عيباً فصالحه على دينار وقبضه في المجلس فهو جائز مطلقاً  
ومنعاه ان كان اكثر من حصته بما لا يتغابن فيه وان وقع على  
عشرة دراهم وهي اكثر صح ولو استهلك خلتا ذهباً فقبض عليه  
بقيمة فضة فتفرقا قبل قبضها اجزأنا القضاء ولو كان له على  
آخر عشرة دراهم فاشتري منه دينار بعشرة مطلقة و  
قبض ثم تقاضا اجزأناها ولو اشتراه بذلك الدين صح فان حدث  
فتقاضا فغيره رايتان اصحهما الجواز وخططه دراهم غيره بمنها  
من دراهم استهلكا واختاره بين التضمين والاستهلاك ولو  
استهلك دراهم غيره فصنعها فاجلت اجزأنا التاجيد ولو باع  
انا فضة فافترقا وقد قبض بعض ثمنه صح فيه وكان شوكه ولو  
استحق بعضه بخير المشتري في اخذ الباقي اوردته او بعض  
نقود تعين الاخذ بالحصته وتجزئ ببيع درهمين ودينار بد  
ينارين ودرهم واحد عشر درهما بعشرة ودينار بد  
درهمين صحيحين ودرهم غلة بدرهمين غلة ودرهم صحيح  
ويعتبر في التقدير غلبة الذهب الفضة فان غلب الغش جاز



بيعها بجلستها متفاضلاً وكسادها فبطء البيع ويوجب القيمة  
يوم العقد لا آخر التعامل ويجوز البيع بالفلس النافقة كالنقد  
ويجب التعيين في الكسدة ومنع بيع فلسين بفلسين باعيانها ولو  
استند فيها فكسدت ردة عينها فان هلكت فعليه ردة مثله  
ويوجب القيمة يوم القبض لا يوم الكساد ولو اجزأ الشراء  
بنصف درهم فلسين ويؤدي منها ما يباع به ونحوه بدرهم  
فلسين ومنعه ولو اعطاه درهمًا فقال اعطيت بنصفه فلسين  
وبنصفه نصفًا لأخته فهو باسد مطلقًا واجازة في الفلس  
ولو كثر الاعطاء فالحكم كقولها اوقال نصف درهم فلسين  
ونصفًا لأخته جاز **كتاب الوهن**  
ينعقد بالاجاب والقبول ويتم بالقبض ويكتفى فيه بالتخلية  
في الاصل فاذا قبضه المدين محو ما غنمته اتم العقد فيه  
وما لم يقبضه يتخير الراهن فيه بين التسليم والرجوع ولم  
يلزمه بالاقرار ولا يصح الا بالديون والاعيان المضبوطة  
بانفسها ونحو حكم الراهن حبسه بالدين باثبات يورثه

٤٧  
عليه لا تعلق الدين به استيفاء من عينه بالبيع فيجعله مضمونًا فان  
سادت قيمته الدين صار مستوفيا حكمًا او زادت كان الفخذ  
امانة او نقصت سقط بقدره ورجع بالفضل ونعدي حكمه  
الى الذوايد كالولد واصاف الثمار ايضا فان هلكت فغير شيء  
او الاصل افتكل الثمار تخصته بتقويم الوهن يوم قبضه والثمار  
يديم فكله فيسقط ما اصاب الاصل ونحوه الزيادة في الدين واجزأ  
ناهيا في الوهن ومنع انتفاع الراهن به مطلقًا ومضمونة بدعواه  
الهالك مطلقًا لا في الاموال الباطنية ولو ابق فجلد بالدين ثم عاد  
اعذناه رهنا لا ملكا للمدين ولو هلك في يد المدين بعد ابرائه  
الراهن من الدين اهدرناه او بعد تبويع اخذ بالدين او بيمين  
عبد ثم رده بعيب او مهر ثم طلق قبل الدخول جعلنا الدين و  
التمن ونصفه للمتبوع لا للراهن فالمشترى والنفيع ونحوه  
ودفعة بقوله امسكه حتى اوفيك ويطالب المدين بالدين  
وتحبس به وليس عليه التمكن من البيع للايفاء لكن اذا قضاه  
سلمه اليه وحفظه بنفسه وزوجه وولده وخادمه وهما في



عيا له فان حفظه بغير من في عياله او اودعه ضمن ولو اذنتها ما  
يقيم فذنه احداهما الى الآخر فهو ضامن للنصف ولا ينتفع بكونه  
ولا يبيع ولا يستخدايم ولا سكنه الا باذن ولا يبيع الا بتسليم  
ولا يوجر ولا يغير فاذا ائتمل كان متعديا فيضمن جميع قيمته  
وان استعاره الواهن وقبضه خرج من ضمان الموثق  
ويجوز لا استرجاعه ويؤدي اجرة بيت الحفظ والحفاظ  
وجعل الابق وينفق الواهن عليه ويؤدي اجرة الواعى  
المزاج **فصل** ولا يجيز رهن المشاع فلو طوا عليه بحكم  
ببقائه وفساده ولا ترهن ثمرة دون ثمنها ولا تخلف  
زرع بدون الارض ولا ارض بدون ثمنها ولا تخلف بدون ثمرة  
ولا بالمانات والدرك واجزائه بواشي مال السلم وثمن  
الصوف والمسلم فيه فان هلك في المجلس ثم الصوف والسلم  
وصار مستوفيا وان ائتمل قبل الهلاك بطلا وان هلك  
وهو بالمسلم فيه بطل السلم بهلاكه ولا يصح بالمبيع فلو هلك  
بغير شيء ولا رهن الحق والمذنب والمكاتب وام الولد

رهن التقديس والمكيل والموزون فان رهنهت بجنسها  
كان هلاكها عندها ويسقط الجوده ولو رهن قبل فضة  
وزنه عشرة وقيمتها ثمانية بعشرة فهلك فبها وقال  
يضمن قيمته ذهبيا فيكون رهنا مكانه ولو ساوت القيمة  
الوزن فانكسر فانقصت قيمته خير الواهن ببقائه  
بالدين او جعله به وضمناه قيمته ذهبيا رهنا مكانه وبملك  
المكسور بالضمان او كانت القيمة اثني عشر وانقصت بالكسر  
سدسا فعليه ضمان قيمته رهنا مكانه ويضمنه قيمة خمسة  
اسداسه ذهبيا ويجعله مع سدس القلب رهنا مكانه  
وقال ان نقصه المكسور سدسا او اقل اجبر على الفكاك  
او اذا فتنه به او جعله بالدين ولو كان وزنه اثني عشر  
دينارا او قيمته ثلثة عشر بعشرة فانكسر فله بالدين  
او تضمينه به خمسة اسداسه فضة وجعلها مع سدسه  
رهنا ويغرمه عشرة اجزاء من ثلثة عشرة والمحتبي  
النقصان فان لم يزد على دينار اجبر على الفكاك وان زاد

والمكسور بالدين ولو كان وزنه اثني عشر  
دينارا او قيمته ثلثة عشر بعشرة فانكسر  
فله بالدين او تضمينه به خمسة اسداسه  
فضة وجعلها مع سدسه رهنا ويغرمه عشرة  
اجزاء من ثلثة عشرة والمحتبي النقصان  
فان لم يزد على دينار اجبر على الفكاك  
وان زاد



اقتله او جعل خمسة اسداسه فقط رهنا ولو باعه عبدا  
على ان يرهقه بالثمن شيئا بعينه جان فلوا امتنع عن التسليم  
خبرنا البايغ بين توك الواهن وبين الفسخ الا ان يتقد النفي  
او يجعل قيمته رهنا ولو رهن عبدين بالف فقط حصته احدهما  
لم يقبضه حتى يؤدى الالف ولو سمي لكل قسطا من المال فاقى  
قسطا اجاز قبض ما قبله ويجوز رهنية عيني عند رجلين  
بدلين لكل منهما فاذا قبض احدهما دينه كانت رهنا عند الآخر  
وبضمن كل منهما حصته منها ولو رهنا عينا عند رجلين  
عليهما جان ولو برهن على انه وفلا نارا تهنا هذا لكذب  
فلان ويحد المدعي عليه بحكم بوجه عليه وجعله في يد المدعي  
مع عدل الى استيفاء حصته ولو برهن على ارتهاه والواهن  
ميت يبطله وجعله رهنا بينهما ولو ارتهاه ارضا بما تصاد  
قوا عليه من الدين فقال احدهما لا دين لنا عليه وانكر الآخر  
يبطله واجازة وحصته المنكرو ولو رهن مستامن عند مسلم  
ثوبا ثم عاد فبسي بحكم بتملك الموهون بالدين وقال الموهون

٣٩  
يباع للموفاء وما فضل للغايه **فصل** اذا اتفقا على وضع الرهن  
عند عدل ايجاز وليس لاحدهما اخذه فان هلك من الموهن  
واذا اوكلا الواهن الموهن او العدل او غيرههما بالبيع عند  
الحاكم جازت ولو شوطت في العقد لم ينقض بعزله ولا بموته  
ولا بموت الموهن فان مات الوكيل بطلت فيتم اضيان على  
بيعه وان مات الواهن باع وصيته الوهن للموفاء فان لم يكن  
نصب له وصي يبيعه ولو باع الواهن بغير اذن الموهن توقف  
على اجازته او وفاة الدين ولو اعتقه نفيه ويطالب بالدين  
ان كان حالا والا اخذت قيمته فجعلت رهنت مكانه وان كان  
معسرا استسعى في قيمته للموفاء وان استهلك الواهن احد الحكم  
او اجنبى كان الموهن خصمه بضمه القيمة وقيمتها وقامه و  
جناية الوهن على الواهن والموهن وما بينهما هدر واعتبراها  
على الموهن وتضمن من الواهن عليه ومن الموهن وتسقط  
من دينه بقدرها ولو قتل خطأ وقيمة ضغف الدين ففداءه  
الموهن والواهن غايب فله الرجوع بالنصف ولو كان موهونا



بالذوق قيمة الف فقتله آخر قيمة مائة قد نفع به خير الراهن بين  
فكم بالالف وتركه بالدين واوجبا فكاله بالالف **كتاب الحج**  
يجوز تصوف الصبي باذن الولى ويصح من العبد باذن المولى ولا  
يصح من المجنون بحال ومن قصد من قولاً ببيعاً او شواً اجيزا  
للمصلحة والافسخ ولو باع صبي مجبور ثم بلغ فاجازه اجزاه  
ولا يصح اقراء الصبي والمجنون ولا يقع طلاقها ولا اعتاقها ويلزمها  
ضمان ما اتلفه ويقع طلاق العبد وينفذ اقارده على نفسه دون  
مولاه ويلزمه المال بعد العتق والحد والقصاص في الحلال ولا يجوز  
على الفاسق المصلحة لما له مطلقا وكذا البالغ العاقل لا يجوز عليه  
والتبذير وتصوفه جائز وان خلا عن مصلحة وقال لا يجوز عليه  
يتوقف تصوفه على اجازة الحاكم وينفذ عتقه ويستسقى العبد  
يجوز نكاحه وتسميته المهر ويبطل القصد من مهر المثل ويجوز زكوة  
وينفق على اولاده وزوجه وذوى ارحامه ولا يمنع من فرض الحج  
ومن عمره واحدة وينفق عليه في الطريق ثقة وتنقذ وصاياه  
في الثوب من الثلث والبالغ غير شيد يسلم اليه ماله بمخبرين

سنة وان لم يؤتى رشفه وقال لا يمنع ابد احتج يؤتى رشفه  
ولا يصح تصوفه فيه ويبلغ الغلام باحتلام واجبال وانزالا  
فهو بنهما ثمانية عشر والجارية تحيض واحتلام وجب والا فهو  
بنهما سبع عشر وقد رآه خمسة عشر فيها وهو رواية واذا  
ادعى المراهق منهما البلوغ صدق والمديون لا يجوز عليه بل يحبس  
ابد اليؤفى ويقضى عنه لتجائس دينه ونقده ويباع احد النكدين  
بالآخر استحسانا وقال لا يجوز عليه لطلب الغوا فيمنع من التصوف  
وبيع ماله لا متناعه ويقسم بالخصص وان اقترن وهو مجبور لزمه  
بعد قضاء الدين وينفق على المفلس واولاده وزوجه وذوى  
ارحامه وتحبس لطلب الغريم وانكاره المال فيما التزم به عقد  
او لزمه بدل مال في غيرهما بالبيعة حتى يظهر افلاسها ببيعة  
او مضى شهرين او ثلثه او ما يراه الحاكم في الصحيح والمفرد املا  
ثمنه من غير ان يمنعه من التصوف والسفر واقتسام فاضله  
كسبه بالخصص ومنعاه من البيعة يساره **كتاب المأذون**  
اذا اذن له المولى اذا ناعا فاجاز تصوفه مطلقا وانبتناه بالدلالة



كالصريح ولو سمي له نوعاً او مدة أطلقناه في الكلام **ابشرا** ثياب  
المسوة وطعام الاكل ويجوز بيعه وشراؤه **بغين** يسير وكذا **بالفالج**  
ولو ابتاع بالخيار فهو له **التمن** فله **الود** او اشتوى **عبد** بالوفاء  
دادت قيمة لسميته فله الاقالة فيه **ويجوز** لو كان مديونا بعد  
هبة **التمن** **ويؤكل** **وينضغ** **ويضارب** **ويغير** **ويوهن** **ويستوهن**  
**ويؤجر** **ويستاجر** **ويؤادع** **ويجوز** اجادته نفسه **ويقتد** بالدين  
والفصل **والود** **يبيع** والمديون لا يصح اقراؤه لاصوله وفودعه  
زوجته ولا يتزوج ولا يزوجه مما ليكته **ويجوز** له والمضارب **شوبل**  
العنان **تزوج** **الامة** ولا يكاتب ولا يعتق على مال ولا يقضى ولا يفت  
مطلقاً **ويهدى** **اليسير** من الطعام **ويضيف** **فما** **لملة** **ويبيع** **كسبة**  
في الدين **وتامر** **بيع** **رقتة** فيه الا ان يغديه المولى **ويقسم** بين  
الغرماء **بالحصص** وان اعتقه **نفذ** **ضمن** **لم** **قيمة** فان فضل شيء  
طوله به بعد العتق **فيها** ولو كان له مولى ان فاداه **احدهما** **بما**  
**واجبت** **منها** **فبيع** **بما** **او** **مان** **وتوكما** **فالثلث** **للمدين** وقال **الربع**  
**والباقي** **للاجنبي** **وجعلنا** **الغرماء** **احق** **من** **المولى** **بالوليد** **والجود**

٥١  
وتبيع **وعليه** **الف** **معلقة** **واخرى** **معلقة** **بالغبن** **نقضي**  
**المعجل** **امونا** **بناخير** **الموكل** **الى** **وقته** **لا** **بتجيلة** **واعتاق**  
**المولى** **عبد** **مأذون** **فيه** **المستغفر** **بالدين** **لا** **يبيع** **وقوله** **له**  
**هذا** **ابني** **وهو** **ممكن** **بجهود** **غير** **ملحق** **وضمان** **قتله** **اياه**  
**ضمان** **جناية** **وقالا** **ضمان** **اتلاف** **واذا** **باع** **من** **المولى** **عقل** **القيمة**  
**او** **التي** **جان** **او** **باعه** **المولى** **بالمثل** **واقتل** **جان** **فان** **سلمه** **اليه**  
**بطل** **التمن** **وان** **حبسه** **لا** **استغايه** **جان** **وبيعه** **من** **مأذون**  
**وابتباعه** **بغبن** **يسير** **فاسد** **وخبراه** **بين** **الفسخ** **او** **رفع**  
**الغبن** **ويشترط** **في** **الحجر** **عليه** **ظهوره** **لا** **اهل** **سوقه** **ولو** **اخرجه**  
**فعداله** **المخبر** **والعدد** **شروط** **واثبتناه** **بواحد** **مطلقاً**  
**ويثبت** **موت** **مولا** **ه** **وجنونه** **ولحاقه** **بدار** **الحوب** **موتدا**  
**وتثبت** **بالباق** **واثبتناه** **بولا** **دتها** **منه** **واقراؤه** **بمال** **في**  
**يده** **بعد** **الحجر** **صحيح** **ولو** **جرح** **في** **يده** **الف** **ثم** **اذن** **له** **فاقر**  
**بالف** **لزمته** **في** **الاذن** **الاول** **فهو** **نقضي** **بهذه** **وقال** **الاهي** **المولى**  
**ويغديه** **او** **يبيعه** **ولو** **اقر** **بانتضا** **ض** **خوة** **او** **امه** **باصبعه**



يلزمه الحال أو قوله الكاتب فجوز فزاد فالضمان متأخر ويلزم  
الحال ووافق أن تضيء قبل العجز **كتاب الاقرار**  
إذا اقر حرة بالغ عاقل معلوم بحق لزومه مطلقاً وبين المجهول  
وان امتنع أجبر ولو شرط الخيار بطل الشرط وان اقر بغير  
فسره بماله قيمة عتقاً وحلف أن غورض باكثر أو بسهم من  
الدار فهو سددش وامراه بالبيان أو بعبد **يوجب** قيمة عبد  
وسطاً لأمأشاء أو بماله رجع إلى بيانه أو بماله عظيم فيصدق  
في اقرار من مائة درهم والعشوة **دراية** أو بدراهم كانت ثلثة  
فهي عشوة وقالوا نصاب أو بكذا كذا كانت احد عشر أو بواو فاحداً  
وعشرين أو بشيكل في عبد **يحل** النصف وامره بالبيان أو  
بماية ودرهم كانت دراهم أو ثوب فستر المائة أو بماية وثلثة  
الثوب كانت اثواباً أو بالغصب من هذا وهذا فادعياءه و  
استحلفاه واراذا ان يقتسماه بينهما بالصلح **يحل** وخالفه  
أو لفلان ثلث أو دغنية فلان كان للاول ولا يضمه ان سلم اليه  
بقتضاه وخالفه أو لفلان والآخرة **يحل** وحكم به للاول ومن

قال علي أو قبلي فقد اقر بدين أو عندي ونحوه فبإماني ولو  
قال عليك الف فقال اقرتها أو انتقدتها أو اجلني بها أو قضيتها  
فقد اقر بها أو بدين مؤجل فكذب في التأجيل كان حالاً ويستحل  
المقوله على الاجل وتعد المشاهدة والشاهد من العدلين **فلزم**  
للمالين والزماء بالاكتران تفاوتاً وقوله علي أو على الحداد  
ملزم ويلزمه بقوله علي في علمي والزماء الذين يقولون  
بله الغان لا بثلاثة وبالكلمة قوله غصبناه الف وكنا عشوة  
والطالب لعينه لا بالعشوة ولو قال اوصى ابي بالثلث لزيد  
بل لعمير بل لبكواهد رنا الاخيرة لا الوارث وثلزم  
الوارث المقوله على موردته بدين مع تحيد الباقي بكلمة لا بنصيبه  
ولو اقر بتم في قوصوة أو بغصب ثوب في منديل لزمه أو  
بدانية في اصطبل لزمته خاصة أو بثوب في عشوة يلزمه **بم** لا  
بأحد عشر أو بخمسة في خمسة بمعنى مع لزمته عشوة وان اراد  
الحساب الثمانية بخمسة لا خمسة وعشرين أو من درهم إلى عشوة  
فهي تسعة وقالوا عشوة أو بخاتم لزمه الحلقة والفضى أو بسيف



فالنصر والجفن والحماض او مجلعة فالعبدان والكسوة او  
 تحمل جارية او شاة صح او للمجد فان بين سببا كالوصية  
 والارث صح وان ابعهم يبطله واجازه **فصل** اذا استثنى  
 الاكثر والاقول متصلا باقواره صح ولزم الباقي فان استثنى  
 الكل بطل الاستثناء ولو قال ان شاء الله متصلا بطل الاستثناء  
 ولو كتب في آخر المصل فكله باطلا واعاداه الى ما يليه وبطل  
 استثناء تقييد دينار من درهم وضحاها بالقيمة  
 يبطل استثناء ثوب وشاة ولو قال على كذا جنطة وكذا  
 شعير الا كذا جنطة وتقييد شعير بالاستثناء باطلا واجا  
 زاه في التقييد ويصح الاقراء بالعرضة ويبطل استثناء  
 البناء من الدار ولو قال على الف من ثمن عبد لم يقبض  
 فان عينه سلم وقسم **والا فعليه الف ولا يصدق في عدم**  
**القبض** مطلقا وصدقاه ان وصد او من ثمن خمر لغى عليه الف  
 او ثمن متاع او من فريضة وهي زبوف او بعهجة او سنوكة  
 او رصاص او الا انها زبوف فاجباد لازمة وصدقاه ان وصد

او غصب ثوب وجاء به مبيعا كان القول له ويلزمه بقوله  
 دنع الى القائل ان يقبض متصلا وخالفه ولو اتزله بزبوف  
 فقال بده جياذا او من ثمن عبد فقال بده جارية او قرض او  
 لك فقال بده فلان حكما باقواره لا يبطلانه ولو قال هو لك  
 ابتعته منك متصلا وبرهن قبلناه **فصل** ولو اذع التركة  
 دينارا او ديرة وصدقها الموارث فما يقسمها منها ونحسا  
 او ديرة ولو ترك عبد اقيمة الف يدعي اعتاقا واخر دينارا  
 فالدين او الف والعبد يسقى واسقطاه واطلقاه او قال اسكنه  
 دارى ثم اخذتها او وضعت ثوبى عنده ثم اخذته فقال بده مال  
 فالقول للمقر وقال له وعلى هذا الجارة والعارية ولو تواضعا  
 سزا على البيع تلجئة ثم اطلقاه واختلفا في البناء والابتداء  
 فالقول لمذعي الجواز وبطلان ما لم يتفق على الصحة او على الف  
 سزا والدين جعرا وعقدا بها فالثمن لها وقال له ولو اذع صبي  
 فبده رجلا له ابن آخر واذع امه واذع له فصدقه واقطعها  
 فواليد لها له وجعلها القول للصبي ويجعله لها لو اذعت أمومية



ولد فلان فصدقتها وكذبها ذوالبيد ولو اقرت بنكاح لرجعت فانت  
 فصدقتها فهو باطل وقيل الخلاف في العكس على الاصح او كان في يده  
 مال فقال لاخر ماتت اختك زوجتي وهذا ميراثها بيني وبينك  
 فتوفي زوجتي بحكم بقسمته بينهما وقالوا هو للاخ الا ان ثبتت  
 مانعاه او هذه الالف مضاربة زيد بدعي وادعي كل منهما  
 انه ذلها اليه مضاربة بالنصف ثم نزع النافي يجعل المالك نصف الميراث  
 لزيد ويغزوه لعيم النافي غير وضمنه لكل منهما النفا وامره بالنظر  
 بالبرج وجعلنا القول للمضارب اذا اتى بالبين وقال هو اصد ولما  
 لا يثبت المالك في انهما اصد ولو قال هذا المالك ولهذا اخي ميراث  
 فقالنا انتم دون كل قسمناه بينهما ولا ينقود به المقلد ولو اقر  
 حوئي اسلم باخذ مال قبل الاسلام او باتلاف خير بعده او مسلم  
 بمال حوئي في الحرب او يقطع يد معتقه قبل العتق فكذبوه في الا  
 سناد انني بعد الضمان في الكبر او احدث شيك في ذابلية  
 معين لاخر قدره عشرة اذ ربع والدار مائة ثم اقتسماه البيت  
 مع شريكه جعل له ستمائة عشرة من نصيبه وهما سهمين من احدى عشرة



ولو ترك ثلثة بنين وثلاثة آلا فادعيت فصدقه الاكبر  
 فيها والاوسط في الفين والاصغر في الفين فمع الاكبر الفة والا  
 صغر ثلثها ويأمر الاوسط بخمسة اسداسها لا يملكها واكبر  
 اخوين بشركة زيد في دارهما والاصغر يعيم ايضا الحكم لزيد  
 بربع اسهم الاصغر وحكم الخمسة ثم يقاسم الاكبر نصيبين  
 يقاسم الاصغر عرقا نصيبين والقولان **فصل**  
 اذا اقر مريض بدين قدم دين الصحة ومعلوم السبب لا يشك  
 فان فضل شي صرف فيما اقر به وبسط اقراره لو اذن الا ان يصدق  
 الباقي ويصح للاجنبي وان استغرق المال ولو اقر ببنوة غلام كان  
 منه مجهول فصدقه لحق وشارك او لا جني ثم ادعي بنوته لحق وبطل  
 الاقرار وحكمنا بصحة لو تزجها بعده ولو طلقها ثلثا ثم اقر لها  
 بدين كان لها الاقد منه ومن ميراثها ولو اذن مع اجنبي فتكاذب بشركة  
 صحته في الاجنبي او ان هذه الالف لقطة وهي المال فكذب به المورثة  
 يأمرهم ان يتصدقوا بالثلث واعطاهم الحكم اقرت مريضة  
 بمجولة بانها امة فصدقتها وكذبها نذرهما مع قيام النكاح ونكح



ولها بعدد الاكثر من ستة اشهر رقتا وخالفه ويصح اقرار الموهب  
 بالوالدين والولد والزوجة والمولى اذا صدقوا واقوارها بالاولاد  
 الاب والولد حتى ينفذوا الزوج او شهد بالولادة قابلة لا كما في دعوى  
 ويورث لعدم وارث او بعد موت ابيه باي لم تثبت وشارة  
 او احد ابين باي الاب وكذا به الآخر امره بدفع نصف نصيبه  
 لاشئيه او باختيار لاب ثلثه لاختمسه او ابن وبنت من ابين  
 وبنتين باي لاب فمخشي نصيبها الاربع **كتاب الاجارة**  
 وتنفذ على منفعة معلومة بذكر مدة او قسمة او اشارة بعد  
 مالي معلوم ولا يحرر بالاعيان فلا تملك الاجرة بالعقد بل بالتجديد  
 او اشتراطه او استيفاء المنفعة ونحوه ان يتصدق بالفضل اذا  
 اجر ما استأجره بالثمن ولا يجوز الاجارة بالاجارة ولا حكم بانسائها  
 لموت المتعاقدين او احدهما اذا اعتقد لنفسه كما تنفسح بفوات  
 المنافع كحزب الدار وانقطاع شرب الضيعة وما الرخي ونسجها  
 بالعدس كالعيب مثل من استأجر حانوتا ليتجر فافتقر او دابة ليسان  
 ثم بداله للموخر ولكن اجره كما كان ثم لم يدين ولا مال له سواء و

نقطتها

وتسقطها بالفساد للتعدى ونحوها اضافتها للمستقبل فحكم  
 بصحة خيار الشوط فيها ومن استأجر دارا سكنها لم يشاء وصنع  
 فيها ما شاء الا القصد والطحن والحداة ونحوها بنفس القبط  
 وان لم يسكنها وتسقط بالغصب اقرار ضامتي المذروع او على ان  
 يزرع ما شاء ويدخل الشرب والطويق فيها تبعا وساحة للبناء  
 والغرس فانقضت المدة وجب تسليمها فارغة فان نقصت الارض بالقلع  
 غريم الاجرة قيمة ذلك فقلوعا وتملكه وان لم تنقص توقف على رضاه  
 او تراخيا فيكون الارض لهذا والغرس لذلك فان زرع فانقضت  
 تترك باجر المشد الى نهايته او دابة او ثوبا او ما يختلف باختلاف  
 المستعملين فان اطلق اركب والبس من شاء فان ركب او اركب  
 واحد اتبعين وان خفى فاركب غيره تعطيت ضمن وان سمي نوعا وقدر  
 تحمله كقفير حنطة جاز ابداله بمثلها او اخف كالشعير والسمسم لا باضن  
 كالحلح او قدر من القطن لم يجوز ابداله بخد يد مثله وزنه ولو عطيت  
 برديين ضمن النصف ولا اعتبار فيه بالشغل ولو زاد على المسمى ضمن بقدر  
 الزيادة والكبح والضرب مضمون وقال غير المعتاد ولو انكس الاجارة



في بعض الطريق يوجبها عن ركوبه من قبل الاعن الكروا واذعها بعشرة  
 الكذا فقال الموجد بل انفسه ولم يترك تحالفوا واذعها وان يوجها قضيا  
 المستاجر لا يقصد به بعشرة الخامسة عشر ولو تعدى المسمى فهلك من  
 ولم يجزوه بينه وبين فضل الاجرة ولو عاد الزمان به ولو بدله  
 سترها بالكاف فوكله عمله فهو ضامن وقال لا يقدر الزيادة ولو استعمل  
 فسطاطا فدفعه الى اخرى بغيره وخالفه واجزوا بالبحال ورب الدار المطال  
 لكل مرحلة ويوم الاتوقيت ويطلب القصار فحوة بالفراغ الا بشرط  
 العجز ويغور الخزان في بيت المستاجر بالسليم والطباخ للدولة  
 بالغرف والفراغ من ضرب اللبن باقائه وقال لا يتشرب من تحبس العين  
 على الاجرة من له فيها تائب ولا يستعمل غيره ان شوط عم نفسه اطلق  
 جاز ولا يضمن الاجير الخاص المسمى للاجرة بتسليم نفسه مطلقا  
 والمشتري المسمى بالعمال من في السلعة وضمنه ما اتلفه بعلمه الا  
 ملغوق من آدمي بمده او سقط من الدابة وكوكس الحمال عند احماله  
 في بعض الطريق او انكسرت لوقته خيونا المالك ان شاء ضمنه قيمته غير  
 محمول ولا الجوز له او في موضع الكسر وله اجور ما حمله لا هذا فقط ولا يضمن

باخراج بالتور

النقاد الا ان يتجاوز المعتاد والمستاجر لا يسأل كتاب ورد جواب  
 يعود به لكونه ميتا الاجرة مطلقا وقال اعن العود او طعام فردة  
 استقطنها ولا يسافر بعبد استاجره للخدمة الا بشروط ولو غصبه  
 فاجر العبد نفسه فالتلف الخاص باجرة فهو يودي **فصل** وتفسد  
 بالشروط ويجوز للمتلل ان يتجاوز به المسمى واجارة المشاع فاسفة  
 الامر الشريك واطلقا جوارها ولو مات احد زوجين او مستناجرين  
 ابقىها في الحي واجارة طريق غير محدودة للموور فاسفة واذا  
 استاجر داء اكل شهر بكذا صح في شهر الا ان يعنى شهرا معلومة  
 فان سكن ساعة من الثاني صح فيه فظاهر الداية بقا الخبز في الليلة  
 الاولى ويومها او سنة صح من غير بيان قسط الشهر وكانت بالاهلة ان  
 كان العقد حين الهلاك وان كان في انشاء شهر فكلها بالايام وقال لا ينجم الاول  
 بها والباقي بالاهلة ومن استاجر رجلا للحي وراكب في مكة جاز وتعتق  
 المعتاد ولو شوهر كان اجود او زاد معلوم فنقص رد مثله او في  
 مسلما للحد خير او دابة لبيعها فهو مكروه وقال لا فاسد ولجاز الاجرة  
 لا سنيها القصاص ولو قال ان خطنة فارسي فبدرهم او روميا فبدرهم



او اليوم فبدرهم او غدا فنصف اجزائه لكن شرط اليوم صحيح فيجب  
 بالخطاطة غدا امر مثله لا يتجاوز المسمى واجازتهما وان سكنت  
 عطار فبدرهم او حدا فبدرهمين فهو جائز ولو استأجره ليخط  
 ثوبه اليوم بدرهم فهو فاسد ولو قال اموت كل ان تحيطه قباء  
 فقال الخطاط نقيصا كان القول للمالك مع اليمين ويضمن الخطاط  
 ولو ادعى العبد بالاجر فالقول للمالك ويجعله للصانع ان كان  
 حريقاله وحكم به ان صدقة العرف ولو استأجره لخطاط  
 مشتعل بينهما نفسه ولا فوجب شيئا ويجوز للام اجارة ابنها  
 وهو زعيال عمة ومنعها ولو كانت له لجرة في الفضة فصارت  
 بها ولم يكن شرط التعجيل ولم تنقضي المدة لا يجيزة وخالفه  
 ويجوز استئجار الظهير باجرة معلومة وهو بطعامه وكسوته  
 جائز ولا يمنع الذبح من الوطي فان جبلت وخيف على الرضيع جاز  
 الفسخ وتصلح غدا فان اردت في المدة بلبس شاة فلا اجازة  
 ولو اجرت المكاتبته نفسها ثم عجزت فموت يحكم ببقاء العقد  
 وابطله ويجوز اجرة الحمام والحمام لا عيب التيسر ولا يجوز على المالك

كالغنا والنوع ولا على الطاعات كاللحج والاذان والامامة وتعليم  
 القرآن والفقه وقيل يغني بجوارزه على التعليم والامامة  
**كتاب الشفعة** وتجب للخليط في البيع  
 ثم في حقته كالشرب والطريق الخاص ثم تثبت بها الجار ولو قسما  
 وتقسما على الدوس لا السهام وتجب بعد البيع الصحيح الخالي  
 عن خيار البايع وما في معناه وبسقوط الخيار والفسخ في القلبد  
 وتستقو بالاشهاد وتملك بالخذ اذا سلمت اليه وحكم له بها  
 ولا تجب في غير العقار يعوض هو مال وجبت فلا تثبت في دار يتزوج  
 عليها او يخالع بها او يستأجر بها او يباح بها عن دم عديا ويعتق  
 عليها فلو تزوجها على دار على ان تودة عليه الفاق الشفعة غير ثابتة  
 مطلقا واجبا لها في حصية الا لو لو صالح عنها بانكار او سكوت لم يجب  
 ارباقا او عليها مطلقا وجبت ولا تجب بالارث والوصية وطردوا  
 ذلك في الهبة الا يعوض مسووطا ولا تثبت للجار باقتسام الشركاء  
 ولا بركة المشتري بشرط او بؤديه او غير يقضاه بعد التسليم فان رده  
 بعد بيع القبض بغير قضاء او تقايلا وجبت ولو استثنى ذوا عامه يلبس

تثبتها فيما لا ينقسم والظنة لا تدخل حتى يقول المالك عقار



استغنى وان ابتاع سهما بغيره ابتاع الباقي ثبت في الاول او بغيره  
ثم عوضه عنه بثوب ثبنت بالتمن وكوه الحيلة في استقاطها **فصل**  
واذا علم بالبيع اشهد في مجلس علمه على الطلب ثم على البايع ان كان  
المبيع في يده او على المشتري او عند العقار وتأخير الحفوضه بعد الا  
شهاد لا يسقطها وعليه الفتوى ويسقطها بتوكل المحاكمه مع القدرة  
وقد رده بشهر من غير عذر واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سأل  
القاضي المشتري فان اعترف بملكه الذي يشفع به والاكتفاه البيعة  
فان عجز استخلف المشتري ما يعلم به فان نكل او بوهن الشفيع سأل  
المشتري عن الشراء فان انكوه طولب الشفيع بالبيعة فان عجز استخلف  
المشتري ما ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة فان نكل قضى بها ولا  
يلزم احضار الثمن الا بعد القضاء بها والزمه به قبله وهو رايه واذا  
كان المبيع في يد البايع لم يسمع البيعة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع  
محضره ويقضى بها ونجد العهدة على البايع لا على المشتري ويؤخذ  
بخيار الدوية والعيب مع شروط المشتري البوابة ومن اشترى لغيره  
كان حتما للشفيع الا بالتسليم الى الموكه ولو قال المشتري لو كيد الشفيع

قد سلم فوكله يا امر بتأخير القضا حتى يحضر فيجلف وامره الحال  
ولو باع او وهب ثم غاب فادعى الشفيع على الحاضر فانكر بجعله خصما  
**فصل** ولو توكل الاشهاد مع القدرة او صالح من شفيعه على عوض  
او باع ما يشفع به قبل القضا بها مطلقا او ساوم المشتري او اشترى  
منه او اخذ من راعية او معاملة مع علمه بالسوا او مان قبل القضا  
بها بطلت ولا تؤد منها وان مان المشتري لم تبطل ولا الشفعة لو كيد البايع  
ولا لمن ضمن له الذر كل بخلاف وكيد المشتري ولو باع الموبض من وادته  
دارا بمثل القيمة او اكثر فالبيع والشفعة باطلان او باق ولا مال له  
غيرها فلا شفعة ولو باعها من اجنبي بالثمن فشفعة الوارث باطلة  
او باق فلا شفعة له في الاصح واذا اخرجها ببيعته بالغ او ان المشتري  
فلان فسلم ثم علم انه غيره او ان البيع باق او بملكه او موزون قيمته  
الفاو اكثر لم تبطل او بمانه قيمتها الف تبطلها او بعور من غير مثلي  
قيمتها الف تبطل او اقله تبطل ولا تجد قوله اخذ نصها تسليمها خلفه  
وابطل تسليم الاب والوصي شفيع المصني ولو بيعت بثمن يسير فتسليمه  
صحح وابطله ولو اشترىها لابنه الصغير اجزأه اخذها بالشفعة



وَمَنْعَةٌ مِنْ اخْذِ احَدِي دَارَيْنِ بَيْعَتَا فِي مَصْرَيْنِ بِصَفْقَةٍ  
 وَاحِدَةٍ وَلَوْ اشْتَرَى مِنْ اثْنَيْنِ مَمْنَعَةً مِنْ اخْذِ نَصِيبِ احدهما  
 وَلَوْ بَاعَ مِنْ اثْنَيْنِ جَارَ **فصل** وِبِنَاءِ الْمُشْتَرَى وَالتَّخَاذُ  
 مَسْجِدًا قَاطِعَ لِحَى الْبَايِعِ فِي الْفَسْخِ وَالْمُشْتَرِى اخْذَ بِالْقِيَمَةِ  
 فِي الْأَوَّلِ وَإِذَا ابْنَى وَغَرَسَ ثُمَّ قَضَى بِهَا اخْذَهُ الشَّفِيعُ بِالْثَمَنِ وَ  
 قِيَمَتِهَا أَوْ كَلَفَ قَلْعَهَا وَتَحْيِيزَهُ بَيْنَ اخْذِ بَذَلٍ أَوْ التَّوَكُّلِ وَلَوْ بَنَى  
 الشَّفِيعُ وَغَرَسَ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ رَجْعُ بِالْثَمَنِ لَا يَقِيمَتُهَا وَيَفْتَى بِهِ  
 فِيهَا وَيَتَحْيِيزُ بَيْنَ اخْذِ جَمِيعِ الثَّمَنِ أَوْ التَّوَكُّلِ إِذَا أَصَابَتْ الْمَبِيعَ  
 آفَةٌ سَمَوِيَّةٌ وَإِنْ نَقَضَهَا الْمُشْتَرَى تَحْيِيزُ بَيْنَ اخْذِ الْعَوَصَةِ  
 بِالْحَصَةِ أَوْ التَّوَكُّلِ وَلَا يَأْخُذُ النِّقْضُ وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ ثَمَرِ التَّخْلُصِ  
 الْأَيْضَى وَإِنْ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرَى فَلَوْ اخْذَهَا سَقَطَ حَقُّهَا فِي  
 غَيْرِ الْحَادِثَةِ وَلَوْ انْهَدَمَ عُلُوٌّ فَبِيعَ السَّفَلُ لَا يُوجِبُهَا لِلْعُلُوِّ وَلَا  
 وَلَوْ بَيْعَتْ إِلَى جَنْبِهَا دَارٌ وَطَلِبَ أُولَاهَا فَانْهَدَمَ الْعُلُوُّ وَالسَّفَلُ قَبْلَ  
 اخْذِ بَيْعَتِهَا لِلْسَّافِلِ لَا لِهَا **فصل** وَلَوْ قَالَ الْمُشْتَرَى اشْتَرَيْتُ  
 الْبِنَاءَ وَالْأَرْضَ فِي صَفْقَتَيْنِ وَقَالَ الشَّفِيعُ فِي صَفْقَةٍ كَانَ الْقَوْلُ الشَّفِيعُ

فَإِنْ بَرَهْنَا وَلَا تَانِ نَحْ يُوَحِّجُ الْمُشْتَرَى لَا الشَّفِيعَ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ  
 كَانَ الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرَى فَإِنْ بَرَهْنَا يُقَدِّمُهُ وَقَدْ مَا الشَّفِيعَ وَلَوْ ادَّعَى  
 الْمُشْتَرَى ثَمَنًا وَالبَايِعُ أَقَلَّ مِنْهُ وَلَمْ يَقْبِضْ اخْذَ الشَّفِيعَ يَقُولُ الْبَايِعُ وَجَبَلْ  
 حَقًّا فَإِنْ قَبِضَ يَقُولُ الْمُشْتَرَى وَلَوْ حَطَّ عَنِ الْمُشْتَرَى بَعْضُ الثَّمَنِ فَسَقَطَ  
 عَنِ الشَّفِيعِ أَوْ الْكُلِّ لَمْ يَسْقُطْ أَوْ إِذَا دَفَعَهُ الْمُشْتَرَى لَمْ يَلْزَمْ الشَّفِيعَ وَإِنْ  
 كَانَ الثَّمَنُ عَرْضًا أَوْ عَقْدًا اخْذَ بِالْقِيَمَةِ أَوْ مِكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا فَبِالْمِثْلِ أَوْ مَوْزُونًا  
 فَإِنْ شَاءَ صَبْرًا أَوْ انْقِضَاءَ الْجَدْوِ أَوْ اخْذَ بِنِجَالٍ وَمَنْعُوهُ مِنْهُ مَعَ  
 التَّاجِيلِ أَوْ خَرًّا أَوْ خَيْرًا أَوْ هَادِثَتَانِ فَبِالْمِثْلِ فِيهَا كَوَالِقِيَمَةِ فِيهِ أَوْ  
 الشَّفِيعُ مُسَلِّحٌ فَبِالْقِيَمَةِ فِيهَا **كتاب** **الشُّكْلَةُ**  
 وَتَكُونُ عَيْنَ نَوْعَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَعَقْدٌ فَإِذَا وَرَثَتْنِهَا أَوْ اشْتَرَى يَدَاهَا أَوْ أَلْبَابَهَا  
 أَوْ اسْتَوْلِيَ عَلَيْهَا أَوْ اخْطَطَّ مَا لَهَا أَوْ خَطَطَهَا حَيْثُ يُعَسَّرُ التَّيْمِيمُ كَانَتْ  
 شُكْلَةً سَلَكِيَّةً وَتَحْزُزُ كُلُّ مَنَمَةٍ بِبَيْعِ حَقَّتِهِ مِنْ شُكْلَةٍ وَغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ الْخَلْطِ  
 وَالْإِخْلَاطِ وَلَا يَنْصَرَفُ فِي نَصِيبِ صَاحِبِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَإِذَا عَقِدَ لَهَا بِالْبَحَابِ  
 وَالْقَبُولِ فَيُعَايِقُهَا الْوَكَالَةُ مَفَاوِضَةً أَوْ عَمَانًا أَوْ الصَّنَاعِ أَوْ بِالْوَجْهِ كَانَتْ  
 عَقْدًا أَحْكَمَ بِصَفْقَتِهَا وَلَا تُعَيَّنُ الْعِمَانُ وَلَا تُنْفَخُ الْمَفَاوِضُ إِلَّا بِإِذْنِ الْخَوَّينِ بِالْإِذْنِ



العائلي المسلمين او الذين **ي**تجزئها مع اختلاف الدين مع الكراهة ولا  
بذم لفظة المفاوضة او بيان جميع مقتضاها وتنعقد على الوكالة  
والكفالة حتى يدخل في الشراكة كل ما يشترى **ا**حدها الا طعا  
اهله وكسوتهم ويطالب البايع بالثمن ايتما شاء ويضمن كل منهما ما  
لزم الآخر بدلالة ما يقع فيه الشراكة ولو كلفا اجنبيا بمان ياذن  
في لازمة لشريكه او غصب **ن**خصه بضمانه واقراوه للابدين  
غير لازم لشريكه وهو لشوايه جارية لنفسه من المال ياذن  
غير ضامن للآخر النصف ولو اذنت مفاوضة على اخرفا نكر فبرهن  
ثم اذنت ذواليد ملكية عيني بيقينة **ي**ؤدها وقبلها او التحق عقارا  
بيقينة فهو ذواليد على تجديد بناء فيه اطرد الخلاف ولو اشتد  
من احدها ثم وجد عيبا فانكر **ي**فتى بتخليفه على البتات وحده  
واضاف يمين الآخر على العلم واذا ملك ما يقع فيه الشراكة صار  
عنا ولا لو فاقضه مرتد توقفت فان قتل في باطله وقال العنان  
والانفج المفاوضة والعنان **ا**لأ بالنقدين وتبرهما ان جبرالة النفاذ  
واجاز الشراكة والمضاربة بالفلس النافقة **و**يقا فقه في راية

**و**يختلف في المضاربة في أخرى واجزأها مع اختلاف النقدين ومن  
دون خلط ولا يجوز بالمكيل والموزون والمعدود المتقارب قبل الخلط  
**و**يجوزها بعدة شوكه ملكا لا محذور بالجوز بالعروض الا ببيع النصف  
بالنصف عند تساوي القيمتين وينعقد العنان على الوكالة دون  
الكفالة ولو شرط فضا الوبح مع تساوي المال او بالعكس اجزأه او  
بالتفاضل في الوضيع والمال سواء بطل الشرط ونصح بالبعض دون  
البعض ويطالب المشتري منها بالثمن ويرجع محضته ان اذاه من مال  
نفسه ولو باع احدها فاجل شريكه فهو باطل واجازاه في نصيبه ونصح  
في الكراذ اقالا العمل بوايكل ولو هلك المالا ان واحدها قبل الشراء بطلت  
وان اشترى بماله فذلك الآخر كان المشتري مشتو كما ويرجع محضته ولا  
يجوز بشرط تسمية ذراهم من الوبح لاحدها ويضمن كل من شريكه الفوي  
وبودع ويضارب ويؤكل ويكون امينا واذا اشترى الصانعان على ان  
يتقبلا بالاعمال ويقسما الكسب **ج**از واجزأها اختلاف الصنعة  
وتجوز التفاضل في الوبح مع التسوية العمد ويلزمهما ما يتقبل احدهما  
فيطالب كل منهما بالعمد ويطالب بالاجور ولو اقر احد قضا بين انهما قبضا للوب



وانكروا الآخر بنفذه عليها وخصه به وتنفق شركة الوجوه على الـ  
كالمه وتقتسمان الربح على قدر المشتري ولا تصح الشركة في الاحتطاب  
والاصطياد ولو اعان احدهما فاستحق اجره مثله حكم لم ينصفه فيه  
لما اصد لا بالعلم بالغ واذى صاحب البغلة اجرة مثل الوادي به  
وبالعكس ويجوز النسخ في الشركة الفاسدة على قدر الملاك واذ اطاق  
احدهما اوارتد وحكم بحاقه بطلت وليس لاحدهما ان يؤدى زكوة  
مال الآخر الا باذنه فان اذن فادى بعد اذنه فهو ضامن مطلقا  
**كتاب المضاربة وتنفق على الشركة**  
في النسخ بمالك من احدهما وعمد من المضارب فان شرط حكم للعامل كان  
قوضا او لو لم يكن المال كان بضاعة واذ اقبض المال كان امينا فاذا اقبض  
كان وكيل فاذا اخرج صار شريكا فان فسدت كان احيوا وان خالف كان  
غاصبا ولا تصح الا بما تصح به الشركة ولو قال تبع هذا العوض وانما في  
عملي او اقبض مالي على فلان واعلم به جاز لا بالدين الذي عليك وتوقف  
شروع الربح فلو شرط لاحدهما درهم مسماة فسدت فيكون الربح له  
المالك المال امانة والمضارب اجره مثله فيحكم به ان ربح ويمنع مجاورة

وخالفه فيها ويشترط التسليم الى المضارب واذا اطلق المضارب به باع المضارب  
واشتري ورهن واستقره وبضع واودع ووطر وسافر ولجرو  
استاجر ولا يضارب الا باذن او تفويض ولا يتقوض ولا يهب ولا ينصدق  
الا بتفويض وان خصها ببلدة او سلع او معامل لم يتجاوز ذلك او  
عمدة بطلت بعضها ولا يجوز بيعه او لائمة ولا يشتري من يعتق على المالك  
فان فعرضه ولا من يعتق عليه ان كان ربح وان لم يكن فاشتري فان اذن  
القيمة عتق نصيبه وسعى العبد في قيمة نصيبه رب المال لو اشتري بالف  
المضاربة عمدا وقوض ما يئى لحماها فله بيعها من ائتمه على الكل  
وحققة الماية له وقالا على الف ولو تصرف بماله في غيره فاجاز لم يجبر ووه ولو  
ادعى التقييد والمضارب لا اطلاق جعلنا القول لا للمالك ولو باع من رب  
المالك ما اشتراه به اجزأه او دفع المالك اليه مضاربة حكمتنا ببقاء الاذنى  
لا بانفسا حها ولو دفع المالك مضاربة بغير اذن فالاول ضامن ان ربح  
الثاني وقالوا ان عمدا وما ضمنناه بنفس التسليم وقبل يتخير في التضمن  
انها شاو ولو دفع اليه المالك وقال يارزق الله يئتنا نصفان واذن له  
ان يضارب فضارب بالثلث كان نصف الربح لو لم يكن الثلث للاول



والثلث للثاني أو ثلثه فنصفه مضارب بالنصف فلا يبقى له أو بالثلثين <sup>الأول</sup>  
للثاني قد رسد من الزوج أو ما زاد تكل الله اخذ الثاني الثلث واقتسم الأول  
وذهب المال ما بقي ويجوز له بالمال أن يزيد في الزوج بعد القسمة كالعكس  
وخالفه ولو مضارب من استباحه حوله بالنصف يعطيه الجزء ويجعل  
الزوج لرب المال واعطاه ما شرط له ولا يفسخ الجادة **فصل**  
ولا ينفق المضارب من المال وهو في مصلحته أو يصير الخذنة دارة ولا في  
الفايدة فان سافر ولو لم يولد ما لم يولد فيه انفق منه على نفسه ومن خذنه  
وأخرج مالا بد منه في العادة بالمعروف فان تجاوز ضمن فلو سافر  
بماله ومال المضاربة أو خلطه باذن أو بمالين لو جلس انفق بالحصة  
وإذا قدم ردة ما فضل من كمسوة وطعام المال وتبطل بموت رب المال  
وبودته والحاجة وموت المضارب دون ردة ولا ينفق بعذله ما لم  
يعلم وإذا علم فان جالس رأس المال لم يتصرف فيه ولا يجعل من جنسه  
وامتنع من التصرف وإذا انتداه في المال ديون وروح أجبر على الاقتصار  
وان لم يكن روح وكثر رب المال فيه ويصرف المالك الزوج فان زاد عليه  
لم ينفق المضارب ولو اتقسما الزوج قبل الفسخ ثم هلك المال وبعضه إذا

ليست في المالك ماله فان قصد شيئا لنفسه وان كانا فصحا ثم عقداها  
فهلك ما يتوفا **كتاب الوكالة** لا تصح الا ان  
يكون الموكل عالما بالتصرف وتكون له الاحكام والوكيل يعرف العقد ويقضه  
فاذا وقع الخبز البالغ أو المأذون مثلها جاز أو صبي أو عبداً المجورين <sup>بما يقتل ان ليس له مال</sup>  
عاقلين جاز ويتعلق الحقوق بموكلها ويجوز بكل عقد الموكل مباشرته  
وتجوز بالحضومة في سائر الحقوق وبانباتها واستيفائها الا في الخذ  
والقبض فلا يجوز استيفاءها عند غيبة الموكل والتوكيد بانباتها  
جائز ويخالفه وقيل الخلاف في الغيبة ورضا الخصم في التوكيد بالحضومة  
شرط للزوم الا ان يكون الموكل مسافرا او مريضاً او مخدرة ولو  
اتى على موكله في مجلس الحكم اعتبر نأه ولا يشترط المجلس وجعلنا الوكيل  
بالحضومة وكيله بالقبض وينفى بقول زفر والوكيل يقبض الدين وكيل  
بالحضومة وقولها رواية ويقبض العين لا يكون وكيلاً بها ولو اذعته وكيل  
الغائب في قبض ويغني فصدقة الغريم أمر بالتسليم اليه فاذا حضر فان  
صدقة والأسلم ثابتاً ودفع على الوكيل ان كان في يده وان هلك المبيع  
الا ان يكون دفعه اليه مضمناً له او غير مصدق ولو انكر الوكالة واقوال الدين



فتحليله على نفي العلم سابقا ونحوه وهو الظاهر ولو اذعاهما بقبض  
ودفعة لم يؤمر بدفعها وان صدقة وتعلق حقوق العقد فيما  
يضاف الى الوكيل به لا بالموكل كالباع والشراء والجاره والخلع  
عن اقرار قبض المبيع والتمن وتسلمها ونحوها صم في العيب ولو  
طلب الموكل الثمن من المشتري جاز له المنع والدفع وتقطع عنه مطالبة  
البعه الوكيل اذ ادفع ويتعلق فيما يضاف الى الموكل به كالنكاح والخلع  
والصلح عن انكار وعن عدم عمد وكالتعلق على مال او الكتابة والحبة  
والصدقة والاعارة والايداع والوهن والاقراض والشركة و  
المضاربة **فصل** واذا وكل رجلا بشيء ذكر جنسه ونوعه  
او جنسه ومبلغ ثمنه الا ان يفوضه الى رايه وان عيّن له ما يشترطه  
لم يكن للموكل ان يشترط لنفسه فان اشتراه بخلاف جنس الثمن الذي  
سماه او بغير النقيدين او وكل رجلا بشيء فاشترى الثاني بغير حصة الاول  
وقع المشوالة وان لم يعين فاشترى كان له الا ان يضيف العقد الى  
مال الموكل او يفويه له واذا اطلع على عيب وهو في يده رده به وان  
سلمه الى الموكل فباذنه وان وكل في اسلام او صوفي صحيح فان فارق

قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل واذا نقض الوكيل ثمن  
المبيع من ماله وقبضه رجع به واجزنا حبه لاستيفائه فان  
هلك قبله فمن الموكل اذ بعده جعلناه مضمونا الا كالغصب فيجعله  
كالمراهون وهما كالمبيع ولو وكله بشيء عشرة اربط الحزم بدراهم  
فاشتوا به عشرون من ذلك الحزم فاللزام للموكل عشرة بنصف  
والزناه العشرون ولو وكله بشيء امية فاشترى عمية او شلاء  
فهو نافذ على الموكل او بشيء عبيدين باعبيتهما ولم يشتري احدهما فاشترى  
احدهما جاز له بالف وقيمتها سواء فاشترى احدهما بالثمن من خمسين  
فهو غير لازم وقالوا يلزم اذا زاد ما يتغابن به وقد بقي ما يشترى  
بمثله الاخر او بشيء هذا العبد او بيعه بالف فاشترى معه او باع  
اخر بالقيين وقيمتها سواء فهو غير نافذ على الموكل او بشيء عبيد بالف  
فاتاه بعبد وقال اخذته لكذا الزفاد هاتقان بل اخذته لنفسك  
فالقول للامور وقالوا لما حور او بشيء شيء معين فاشترى به بكماله او دونه  
في الذمة انفذناه على الوكيل **فصل** والوكيل بالبيع والشراء لا  
يعقد مع اصوله وفروعهم وذو جهة وعبد ومكاتبه واجازة



بمثل القيمة الآفة العبد والمكاتب وبيع جانيه مطلقا وتيداه بتمن  
المند وهو رواية وهو بالعرض جانيه وخصاه بالنقود وكذا الاجارة  
والنجار الارض بكلي او ورنى بغير عينية جانيه وخصاه بالاثمان  
وبعض الخان ولو استأجرها من اربعة وقد اطلق فهو مخالف  
بجنيته ببيع ضيعة ولو ضمن عن المبتاع بطل ضمانه ويجوز للوكيل بالشراء  
العقد بمثل القيمة وزيادة يتعاقب في مثلها كنصف درهم في عشرة في  
العووض ودرهم في الحيوان ودرهمين في العقار ولو وكل ببيع عبيد  
فباع نصفه فهو جانيه وقال ان باع الباقي قبل الخصومة او بشوائيه فا  
شترى نصفه توقف فان اشتوى الباقي قبل الخصومة الزمناه الموكل  
او ببيعهم في السوق فباعه في البيت اجزأه ولو خالف في خير انتداه  
ولو امره بالبيع فاسد اقباع صحيحا ادفعه على الاجازة وانفذه او  
بالبيع بخيار شهر فاشترطه ثلثة ايام فهو جانيه ولو شرطه فزاد او  
القيمة في المدة فاجاز او سكت حتى مضت فالبيع لازم ويلزمه بالسكوت  
ونفاة بها او بعق عبيد فاعتق نصفه فهو صحيح وقال الاكله او بنصفه فكله  
باطل وانتداه او بتزوج امراة فتزوج بغير حاجتي في المهر فهو جانيه

او بغير كفو ممن يعقل لها شهادة الوكيل فهو جانيه او بكفو ممن لا يقبل  
لها شهادة الوكيل فهو غير جانيه واستثنى من يلى عليها الوكيل او  
بهذه الحوة فتزوج بها بعد لحاقها وبسببها فهو جانيه او بالصلح عن  
دم العمد فصالح على اقل من الدية فهو صحيح او عن موضحة خطأ  
وما يحدث منها تخسامة فيموت فله نصف غشوها ويؤذي الباقي وقال  
الكل له **فصل** واذا وكل اثنين لم ينفذ احدهما في كل تعليم او عقد  
فيه بدلا واجزأه في الخصومة ولا يملك الوكيل التوكيد الا باذن او تفويض  
فلا عقدا الثاني بخصومة الاول اجزأه او بغير خصومة فاجاز وجاز  
ويملك الموكل عقده ما لم يتعلق بها حق الغير ونشيط علمه في ابطال  
تصوته والعزل يثبت باخبار اثنين او واحد عدل او قالوا واحد  
مطلقا كالمسالة وتبطل بموت احدها وجفوة جنونا مطلقا  
يقدره بشهر او اكثر من يوم وليلة وتذكره محول لحاق الموكل  
بعد دقته بدار الحوب بطله وقال ان حكم به واذا الحق الوكيل بطل  
تصوته فان عاد مسلم لا يعيده وخالفه ولو عاد الموكل لم تعد  
في الظاهر واعاده واذا وكل المكاتب فمحررا او المأذون فمحرر عليه او



الشريكان فافتقرتا بطلت علم اولم يعلم او تصرف الموكمل فيما وكل به بطلت  
 فلو باعه فرد عليه بعيب بقضاء يمنع الداليل عن بيعه واجازة له  
**كتاب الكفالة** وتقتضي بضم الذمة لا الذمة في  
 المطالبة لا في الدين ولم يستقوطه عن الاصيل بالكفالة ولا تصح الا من  
 يملك التمتع ونحوها بالنفس فيضمن احضار المكفول به وتنقذ اذا  
 قال تكفلت بنفسه او بما يعقوبه عنها كالوهر والوجه او بحز شايع  
 ويقول ضمته او هو على او الى او انا زعيم به او قبيل ولو علق تسليمه  
 بوقت معين احضره فيه اذا طال به والاحبس واذا سلمه في مكان يقدر  
 على محاكمته بولي وان عيّن مجلس الحكم تسليمه في السوق بولي وكذا في مصر  
 غير المستحق لا في بزية ويؤا الكفيل بموته وموت المكفول به لا المكفول  
 ولو قال ان لم اوف به غدا فانا ضامن الالف التي عليه فلم يواف به فضمته  
 ولم يبرأ من الاذى ولو قال كفلت بنفسى زيد فان لم اوف به غدا فانا كفيل  
 بنفسى عمى او بما له على عمى او فعلى الف مطلقا بطل الثانية والكفالة  
 بالنفس جبراً في القصاص وحده القذف باطله كسائر الحدود ونحوه للثمة  
 بشهادة مستورين او عدل ولا تصح بنفسى الحد والقصاص ولو ادعى قدنا

على عبد فهو من محضوة مولاة فلحكم حبسه الى حين التوكية واخذ كفيل  
 بنفسى المولى ويأمر باخذه بنفسى العبد لا بنفسها **فصل** ويجوز  
 بالمال معلوما كان او مجهولا اذا كان ذنباً صحيحاً تكفلت عنه بالف  
 او بما له عليه او بما يذركل في هذا البيع ويتخير المكفول له في مطالبة  
 ايها اشاء فان شرط براءة الاصيل انعقدت حواله كما اذا شرط  
 في الحواله مطالبة الميحد كانت كفالة ويجوز تعليقها بشروط ملابيم  
 كشرط وجوب الحق او امكن اللقيف او تعذره كما بايعت فعلى  
 او ما ذاب لك عليه فعلى او اذا قدم المكفول عنه او غاب عن البلد  
 لا يجوز والشروط كقبول الزوج ومجيئ الموطر ولو جعل اجلا وجب  
 المال لا الا يصح تعليق البراءة منها بالشروط ويصح زر واية ولو تكفل  
 بما عليه فقامت البيعة بالف ضمنها والا كان القول **عنه** ما يعترف به  
 فان اعترف المكفول عنه بالكر لزمه دون كفيله ويجوز بامر المكفول عنه  
 ويغير امره ويرجع في الاول اذا ادى دون الثاني ولو قال الغير خليط  
 اقضى فلانا الثا ولم يقل عني فاذا ي حكم بالاجوع وليس للكفيل مطالبة  
 الاصيل قبل الاداء عنه الا ان يلزم به قبل اذمه حتى يخلصه ويؤا الكفيل



بسواة الاصيله بالاستيفاء منه ولا يبرأ الاصيله بسواة الكفيل وان  
 اتفق الاصيله فافتر عن الكفيل لا بالعكس ولو قال الطالب للكفيل ضمن له  
 بامر الاصيله بوايت الى رجع بالمال او ابرأه فكل لم يرجع او بوايت  
 يتحققه بالاول لا بالشاني ولو ابرأ الميتم فوده وارثه يحكم بانه يتردد  
 وخالفه ولو كفله عبد عن مولاه بانه نعتق فاذى منعناه من الرجوع  
 به ولو اذى انه كفله عن فلان بامره بكذا فانكرو فبهي فاذى حكمنا  
 بالرجوع ولو تعجل المحجل يموت الكفيل فاذى وارثه حكمنا بالرجوع  
 وقت الاجل لا المحال ولا تصح الكفالة الا بقبول الكفيل في مجلس العقد الا في  
 قول المديف لو ارثه تكفل عنه بما على فتكفله مع غيبة الغريم و  
 يجزىها مطلقا وهي عن الميت المفلس باطلة ولا تصح عن المأذون والمليون  
 عن مولاه بانه فان اعتقه في الموضي ومات سعى العبد للغرما ثم اذا  
 عتق فالكفالة نافذة وانقضاءها عند عتق المولى تصح بالتم بالبيع  
 وتصح بالايمان المضمونة بنفسها كالمقبوض على شئ المشوي او بيع  
 فاسد وكالمقبوض لا يغيرها كالمبيع والموهون ولا بالامانة وهي  
 عملا في يد الاجنبي المشتمل باطلة ولا تصح بالتم على دابة مستأجرة بعينها

وتصح بغير عينها وتصح بمال الكفيل واذا كان دين على اثنين فنكافلا ولو كان  
 احدهما زيادة على النصف رجع بالزيادة ولو تكفلا عن ثالث وكل  
 منها كفله عن صاحبه رجع كل بنصف ما يوقر به على الآخر مطلقا  
**كتاب الحوالة** وتصح بالدين دون العين  
 بوضا المحجل والمحال عليه واذا عتق حكمنا بسواة المحجل ولو  
 ابرأ المحجل بطله واجازه ونثبت الرجوع بالتقوى وهو بان يتجدها  
 ويحلف ولا يثبت او يموت مفسدا قالوا بالحكم به في حياته واذا مات  
 المحجل ولو احوال البايع غريمه على المشتري بالتم ثم رده المبيع بعيب  
 حكمنا ببقائها واذا طالب المحار عليه المحجل فقال انما احلت بدين لي  
 عليك يقبل او المحجل المحال على الحوالة فقال انما احلتني بدين لي عليك  
 لم يقبل ويكره قوضي يستفاد به من الطريق **كتاب المصالح**  
 ويجوز مع الاقرار ونجاسة مع السكون والانكار فان وقع عن اقرار  
 بماله عن ماله اعتبر بالبيع او عن ماله عن ماله فبالاجارة وان اتفق فيه  
 بعض المصالح عنه رده حصته من العوض وان اتفق الجميع فالجميع  
 او كل المصالح عليه رجع بغير المصالح عنه او بعضها فبعضه فان وقع

قد يؤخذ قبل اداء المحال عليه  
 فحكمنا المحال به من الغرما ولا يثبت فيه  
 المختار ص



عن سكوت أو انكار كان معاوضة في حق المدعي ولا فتدأ اليه **ويقطع**  
للمتضمنة في حق المدعي عليه فان صالح عن دأ لم يجب فيها شفعة  
أو صالح عليها وجبت وان لم يحن فيه المصالح عليه رجوع إلى الدعوى  
في كلف أو بعضه ففي بعضه أو مصالح عنه رد العوض ورجع بالخصومة  
أو بعضه رد حقتة ورجع بالخصومة فيه ويجوز عن مجاور **والبيع**  
الأعلى معلوم ولو لم يحن بعض دأ ضو لم عن بعضها مجهول لم يرد  
شبان العوض ولو ادعى دأ انقص لم على بعض منها معلوم جاز  
أن أبراه عن دعواه في الباقي أو شاة فصول على صورها بحجزة الحال  
بجيرة ومنفعة والمنع **ورأيه** ولا يجوز تعليل الصلح ولا اضافة ولو قال  
ان الحكم بيننا غدا أو ان أسلمت بمنع **واجازاه** ويجوز من دعوى  
مال ومنفعة وجناية عميد وخطا في النفس وماد وزها لاجد ولو صالح  
من عميد على هذين العبدين فاذا احدهما حو قلة **العبد** غير **بعض**  
قيمة لحر لو كان عبدا أو اضاف تمام الدية نقد أو لو عفا أو صالح عن شفعة  
فمات فالدية ولجيرة في مال الجاني ولو قتل مدبو حو اخطا فصالح  
مولاه **ولي** التقييد على عبدا بغير قضاء أو على قيمته بغير قضاء في الأصح

٩٧  
ثم قتل آخر فولي الثاني مخير ان شاء رجع على ولي الأول بالنصف كما قالوا  
وان شاء على المولى بنصف القيمة **ليو** جمع هو على الولي ولو غصب عبدا  
فمات فصالح مولاه على أكثر من قيمته فهو جائز ولو ادعى نكاحا فمات  
ثم صالحته على مال التوكل الدعوى جاز وكان في معنى الخلع أو ادعت  
هي نكاحا فصالحها جاز وقيل لم يجوز أو عبودية **رأيه** فصالحة جاز  
وكان في معنى العتق على مال والتهاني في غلتي عبيد بن علي ان يأخذ  
هذه غلة هذا شهر أو ذاك غلة ذاك شهر **باطل** وهو في ركوب دابة أو  
غلتي أو غلتي دابتيين أو ركوبها اصطلا **حاجبا** من الجبر أو منعه  
في غلة دابة واجازاه في الباقي جبر أو لو أسلم عشرة في ركوب اصطلا  
على زيادة نصف كذا آخر **الجل** لم يصح وعلمه رد ثلث العشرة  
وإيصال **ذكر الكو** وقالوا لا يرد شيئا ولو وجد بطعام اشتراه  
عيبا فصالحته على ان يتيده طعاما من غير جنس العيب **الجل**  
هو **باطل** مطلقا وقالوا ان لم ينقد الثمن في المجلد أو على خذمة عبده  
أو سكره داره أو زراعية أو لبسي أو ركوب شهر **افعل** المدعي عليه  
لا يملكه أو المدعي يملكه في الركوب واللبس **باطل** في الكراوية والمنفعة



بفعل ضامن فاخذت قيمته بخيوة في مطالبة عبد الخدمة او نقض الصلح  
وابطله ولو استأجره منه بعد ما صلح على خدمته وسلمه بخيوة  
ومنعه واجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك او الوذ  
ويمنع الوذ بعيب حادث قبل القبض بعد صلحه عن ابرائه من كل عيب  
واجازة **فصل** راذ اصلح عن دين ببعضه صح ولم يكن معاوضة  
بل استينافا لبعضه واستقاطا للباقي كمن صلح عن الف على خمسمائة  
او عن الف حيا في خمسمائة ذيو او عن حالة بمثلها فوجلة لا عن درهم  
بدنانية فوجلة ولا عن الف فوجلية بخمسمائة حالة ولا عن الف سود  
بخمسمائة بدين ولو قال اذ الى غدا خمسمائة على انك بوي من الباقي  
تتكم بمراتهم مطلقا وقال ان نقد في غدا والاعادت الالف ولو كان عليه  
مائة درهم وعشرة ونايبر فصالحه على مائة وعشرة درهم على ان  
ينقده خمسين ويؤجل الباقي فنقدها قبل التفتق بخيوة وخالفه  
ولو وكل في الصلح عن دين عبد او دين ببعضه فصالح لم يلزم الوكيل ما صلح  
عليه الا ان يضمنه ولو تبرع به عنه فان صلح بماله ضمنه او قال على الف مثلاً  
او على الف هذه او هذه الالف صح ولزم تسليمه وان قال على الف فوفى على اجازة

المدعي عليه **فصل** ولو صلح احد الشريكين من نصيبه على ثوب  
فان شاء شريكه اتبع المديون وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان  
يضمن له ربع الدين ولو استوفى احدهما نصف نصيبه شريكه الآخر  
فيه ثم يرجعان بالباقي ولو اشتري نصيبه سلعة ضمنه الاخر ربع  
الدين ولو اخرج احدهما على المديون ثوبا فقا ضامع شريكه  
من الجوع محضته وخالفه ولو صلح احد شريكين في تسليم نصيبه  
على راس المالك بخيوة ومنعه ولو صلح الورثة احدهم فاخرجه  
من التركة وهي عقار او عوض بمال حيا قليلا كان او كثيرا وان كانت  
فضة فاعطوه ذهباً او بالعكس حيا مطلقا وان اشتغلت على النقد  
وغيرها فصالحوه على نقد زاحرة على نصيبه من ذلك النقد وان كان  
فيها ديون فاخرجوه منها على ان يكون الدين لهم لا يجوز فان  
شرطوا ان يبرأ الغرماء من نصيبه جاز **كتاب** **المهبة**  
وتنعقد بالاجاب والقبول بشرطوا القبض للملك فان قبض في  
الجلسة بغير اذن جاز لا بعد الافتراق وان كانت بيده كالمودع  
والغايض والمستعير ملكها بمجرد الهبة وتنعقد بوهبة ونخلت



وأعطيت وأعطيت هذا الطعام وجعلته كذا وعمرته كذا وحملت على  
 هذه الدابة إذا ذوى الهبة وتجوز هبة المشاع فيما لا يقسم ولا تجوز  
 فيما يقسم إلا بعد القسمة كسهم في دار وإن وهب قبقاً في حنطة  
 أو ذهناً في سمسهم لم تجز وإن استخرجها وإذا وهب اثنين من واحد  
 وإن أجاز للهبة الواحد من اثنين لا تجوز ولو وهب لأحد هاتين  
 وللآخر الثلث أجازها وأجاز هبة الأب مالاً لئنه بشرط عوض مساوٍ  
 قيمته وإذا وهب أبوه ملكه بالعدا أو أجنبي قبضه أبوه ويقبض الولي  
 عن البقيع وإن كان في حجره أو حجر أجنبي جاز قبضها عنه ولا يقبض  
 بنفسه جاز ولو وهب لابنه وبنته يأمره بالقسمة نصيبين لا  
 كالميراث **فصل** ويكره الرجوع فيها ويجوز فيها يهب لأجنبي  
 بتراضيهما وتحكم الحاكم فإن هككت بعد الحكم لم يصح ويمتنع الرجوع  
 بالمحرمة والزوجة والمعاوضة وخروجها عن ملك الموهوب له وموت  
 أحد المتعاقدين وحدوث زيادة متصلة لا نقصان ولو وهب  
 لعبد أخيه فله الرجوع كالمال وهو عبده أو المكاتب فعجز بجكره  
 كالموثن وخالفه وأبطلوه في القيمة للزيادة المتصلة وجعلنا القول

للموثر المنكدر لا للموثر بوجه في دعواها ولو قال أخوها بدلاً عن هبته أو في  
 مقابلتها أو عوضها أو عوضه أجنبي فثبتت بما قبض فلا رجوع ولو  
 استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض أو كل العوض رجع في الهبة  
 أو نصفه منعناه من الرجوع إلا أن يرد الباقي وإذا أنكر الموهوب  
 واستحق ضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب إذا شرط العوض  
 اعتبرنا حكم الهبة قبل القبض والبيع بعده لا البيع مطلقاً ولو  
 ضحى الموهوب أو نذر النصدق به يسقطه ولا يهرب عبده المديون  
 من رب الدين فسقط دينه ثم رجع فيه يعيده ويبطله ومنع من  
 الرجوع في رواية أو جارية الأحكام حتى الطهر لا الاستئذان  
**فصل** ويجوز العنبري للعمر في حيوته ولو رثته من بعده  
 ويبطل الشرط ويجوز الوقي وأبطلها ولو قال جميع مالي  
 أو ما ملكه لغداً كان هبة أو ما ينسب الي أو يعوضني كان  
 اقراً أو تشتتوا القبض في الصدقة ولا تقص في مشاع كالهبة  
 ولا رجوع فيها بعد القبض ولا في الهبة للفقير ولا الصدقة على  
 الغني ويجوز الصدقة على الفقيرين وهي على غنيين لا تجوز



بما هو اولى بملكه واعلمنا باننا في  
الملك والحق ما ليس في الملك

ولم يفتوا الثلث على من نذر التصدق الكفر ونجس قدر النفقة  
لان يكتسب فخرج من مثله **كتاب الوقف**  
جائز ولزومه بالقضاء او بعد الموت اذا علق به وقال هو لازم  
مطلقا فيخرجه عن ملكه بالقول من غير تسليم الى ولي وشروطه و  
يجوز في المشاع وفيما يحكم القسمة ولا يجوز في المسجد والمقبرة  
ويجوز شرط المنفعة والولاية لنفسه وخالفه فيهما ويجوز  
من غير ذكر تائب ويكفي الفقراء وان لم يسمهم ولا يدخل في  
ملك الموقوف عليه ولا يملك عن المسجد بقوله وشروط اراؤه و  
صلوة واحدا او جماعة فيه باذنه وافران الطوبى شروطه ولو خرب  
ما حوله واستغنى عنه لا يعيده ملكا وخالفه والذوم في الوباط الخال  
والسقيان والمقبرة بالحكم وتجعله بالقول لا باستعمال فيما وضع  
له ولا يجوز وقف كل عين معينة مملوكة قابله للنقد مفيدة باقية  
يجوز وقف العقار ووقف المنقول باطلا وقال يجوز ما كان ثباتا  
كالآلات الحوت والبقر وعبيده الا كذا مع الضيقة ولجان ما يتعارف  
وقفه كالمصاحف والكتب والناسي والقدوم والقدور والكنائز

منفعة

والكراع والسلاح ويقتى به ولا يجوز تملكه ويجوز القسمة في المشاع  
ويبدأ بعادته مطلقا فان وقف دارا على شئته ولده عمرها ساكنها  
فان امتنع او انتفى لجرها الحاكم وعمرها ثم ودعها اليه ويصرف ما  
انهدم من الوقف في عمارة فان استغنى حبسي للحاجة فان تعذر إعادة  
العين بيع في العمارة ولا يقسم بين مستحقين **فصل** ينبع شرط الوقف  
في اجارته فان اهلكه قبل يطلق وقيل يقتيد بسنة ويختار للفقوى  
ان تجوز الضياع ثلاث سنين وغيره كسنة ولا يجوز الا بالملك  
ولا تنقض ان زادت الجدة لكثرة الدخول وليس للموقوف عليه  
ان يوجر الا بانابه او لاية فان مات وقد عقد لم تنفسح والاعار  
ولا يبرهن وان اتلف منافع ارضه عقاره تختار وجوب  
الضمان وجوز الشهادة بالشهادة لا ثباته

**كتاب الفصل** يجب على الغاصب

رد عين المقتصوب في مكان غصبه فان هلك فمضى مثله ان كان  
مهلكا والافقحة يوم غصبه وان نقص ضم النقصان وان القطع  
المثل فوجوبها يوم القضاء ويعبر يوم الفصل لا الانقطاع واذا



اذ عي المال حبس الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية اظهرها ثم قضى  
 عليه بالبدل اذ اغتصب المفسد بقضه بالقيمة ثم ملكه اياه ويقبل قوله  
 مع يمينه في القيمة الا ان يبرهن المالك انها التي فان ظهر وقد ضمنه  
 بتكوله او بقول المالك او بيمينه فلا خيار او بقول الغاصب مع يمينه  
 خيرا المالك بين امضاء الضمان او الاخذ ورد العوض ولو برهن  
 كمنها على هلاكه عند الخرج يخرج المالك ويخرج الغاصب بهذا ظاهر  
 المذهب ويضم ما نقص العتار بفعله وسكنائه وضمنه بهلاكه واذا تغير  
 العين بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها ثم ملكه اياها ولا  
 ينتفع بها حتى يودع في البلد والقبول لكل وهو رد اية كما لو دفع  
 فبطونها ارشواها او طحن حنطة اوزر عرها او خبز دقيقا او جعل  
 الصقور ائمة والحديد مسينا او بني على ساجية او عصور يفتونا او عتبا  
 او غزل اطننا او نسج عتلا ولو غصب ثوبا فصاغه ائمة او صوبه  
 دنانيرا ففي المالك وقال لا ملكها الغاصب وعليه المثل ولو دفع شاة غيره  
 او قطع عضو منها فان شاء المالك اخذها وضمنه نقصانها او سلمها  
 وضمنه قيمتها وان خرق ثوبا فابطل عاقبة منفعتها ضمنه وان كان يسيئا

ضمن نقصانها وان بني في ارض او غرس ثمرها وسلمها فان نقصت به  
 كان للمالك ان يضم قيمة غرسه او بني اياه مقلوعا ويكون له  
 ونضم المسلم قيمة ما اتلف من خمر في الدخيل مثلها فلو سلم بعد  
 اتلافها يبرهنه وادرج القيمة والقولان رايان ولا يضمنه ذوق  
 خمر يشقه لاراقتها وخالته ولو كسره بعد الغيبة فهو ضامن ولو ابق  
 المفسد ثوبا فودع على المالك فاذى الجوار يضمن من الرجوع على الغاصب  
 وخالفه ومشتريه منه لو اعتقه ثم اجاز المالك فالعتق جائز وابطله  
 او قطع يديه فالملك يضمنه ان سلمه اليه وقال لا يسكنه ولا يخذ النقصان  
 او دفع جلد ميتة بماله قيمة ثم استعمله فهو يبرهنه وقال لا يضمن قيمته  
 طاهر او السواد في الصبغ نقصان وقيل هو اخذ لان زيارته ولو  
 صبغ احمر اولت شويقة جسمي فان شاء اخذها ورد ما زاد الصبغ  
 والسمن فيها قيمة ثوب ابيض ومنه السويق وسلمها ولو اطعم المالك  
 ما غصبه منه ولم يعلمه يبرهنه عنه ولا يضمنه زوايد المفسد مطلقا  
 الا بالتعدي او بالمنع بعد الطلب ولا المنافع استوفاه او عطاه او  
 الزيادة المتصلة لا يضمن بالبيع والتسليم ويضمن ما نقصت الجارية



بالولادة الآن يفي الولد بحجبه فنسقطه ولو جعلت فردة فالت  
 في نفاسها فعليه قيمتها يعدم العلوق وقالوا نقصان الحبل في الاصح  
**كتاب الوديعه** من استودع كان أصيلاً  
 فيحفظها بنفسه ومن في عياله وتعتب المتسائلة وحدها وقيل مع  
 النفقة فان حفظها بغيرهم ضمن الأكلوف عتوق أو حرق وان نهاه  
 عن التسليم لأحد منهم ولا بد له منه لم يعتب أو أموه بالحفظ في بيت  
 من داره فحفظ في بيت آخر منها مساو له لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار  
 وان خلطها بنفسها حتى لا يتمتد فهو ضامن وقالوا يشترط ان شاء  
 وان اختلطت بغير ضموه كان شريكاً وان انفق بعضها وردت مثله فحاطه  
 بالباقي ضمن الجميع أو رنع بعضها فانفقت ثم هلك الباقي ضمنه بقدره  
 أو أودعها عند آخر فالأول ضامن وخيرة أو طولب بها فحبسها ضمن  
 أو تعدى ثم أزال التزوير الضمان أو جحد ثم اعتوف لم يزد أو منعها الضمان  
 بالحدود في غيبة المودع ولو تصرف فيها فخرج يطيبه له وأما بالتصدق  
 به ولا يمنع من التسفوفها فله ذلك مع الأمن وعدم النهي وقالوا ان لم يكن  
 لها حد وموثة ولو أودعها مكيللاً أو موزوناً وغاب واحد وطلب الآخر

نصيبه فدفع اليه فهو ضامن أو أودعها ما يقسم فاقسمها  
 ودفع أحدها قسمه إلى شريكه فهو ضامن وان كان لا يقسم  
 جار حفظ أحدها باذن الآخر ويقسم الصبي والعبد المودع  
 دين ما اتلفاه للحال أو قال لا يضمن العبد وجده بعد العتق  
 ولو دفع العبد الوديعه إلى مثله فهلك فلما كان يقضي الأثر  
 بعد العتق فقطع بحجبه في أيها شاء للحال وذا فق الأول  
 والثاني الثاني للحال وقيل بعد العتق أو عند ثالث مثلهما فالأول  
 كالأول والثاني ضامن للحال فقطع بحجبه في أيهما شاء وذا فق  
 الأول في الأول وخيرة في الآخر **كتاب العارية**  
 وتقتصر بهيمة المنافع بغير عوض ولا تكون الأفيما ينتفع به  
 مع بقاء عينه فاذا أعار مكيللاً أو موزوناً كان قرضاً ويجعلها  
 أمانة وتصح بأعدت كل ومنحت كل هذه الدابة وحملت عليها إذا لم يرد  
 بها هبة وأخذ متكل هذه العبد وذاري كدسكنه أو سكنه عمره  
 يجيز للمستعير أن يغير ما لا يختلف بالالتعمال وليس له أن يوجده  
 ولو استعاره ليؤجره جاز وان تيدد بمقدار وجب أو مكان لم يتجاوز



ولو هكذا بعد النكاح اقبل الارهاق فلا ضمان او في يد الموهن ضمن  
 الواهن للمعير قدر ما سقط عنه بالهلاك من الدين وان اعاد ارضه  
 للمبني والغرس كان له ان يرجع ويكلفه تفويغها وان وقت فجع  
 قبله كره والزمنه الضمان فقبل ما نقصهما القلع وقيل قيمتهما  
 ويملكهما الا ان يدفعهما المستعير وقيل ان ضمان الارض تحمي المالك  
 الماوان اعادها للزور فلا رجوع قبل خضده مطلقا والمستعير يكتب  
 اطمعته ارضه وقالوا اعادني ويؤذي المستعير والموجود والقاصر اجرة  
 رد العارية والعين الشجرة والمقصوبة واذا رد الدابة الى  
 اصطبل مالكا او مع عبده او اجيره او عينيا مستعارة او مستأجرة  
 الى داره بوي دون الوديعة **كتاب اللقيط**  
 يحكم بحريته وليس لغير الملتقط اخذه منه وينفق عليه من يملكه  
 فان انفق الملتقط كان متبرعا الا ان ياذن له القاضي بشرط الرجوع  
 او يصدق اللقيط اذا بلغ ومن ادعى انه ابنه ثبت نسبة منه فان  
 ادعاه اثنان وذكر احدها علامة فيه او سبق كان ادعى وان ادعياه  
 معا ثبتت منهما ولا يعتقب قول التاييف ونوحه بالاسلام والحريته واذا

وجد في بعض اصهار المسلمين او قراهم فاذهاه ذمي ثبتت ذميته وكان مسلما  
 او في قربة لاهل الذمة او بيعه او كنيسة والواجد ذمي كان ذميا وان  
 كان مسلما فهمنا وذميا هناك فاعتبار المكان او الولد والاسلام  
 روايات وان ادعاه عبده ثبتت عنه وكان حرا ولا يقبل دعوى عبودية  
 وان كان معه مال كان له ولا يزوج الموجد ولا يتصرف في ماله ويقبض  
 عنه الهبة ويسلمه في ضائقة ولا يواجره في الاصح ويجمع الامام عن استيفاء  
 الفضايل لو قتل وقبلوا شهادته **بالزنا كتاب اللقطة**  
 واذا شهد الملتقط انه ياخذها ليوردها كان امينا ولم يشترط  
 الاشهاد ويعود فها مدة يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها  
 بعد ذلك هو الصحيح وتعرف ما دون العشرة دراهم اياها وهي  
 فافوتها حولا رواية ثم يتصدق بها ان شاء فان جاء صاحبها  
 فامضاها والا ضمن الملتقط او المسلماني ان شاء وان كانت قايمة  
 اخذها منه وان اتلف العبد ما اللقطة قبل التعريف يبيع او فدى  
 او بعده طوبى له الحال ولم يؤخروه الى عتقه ويجوز للفقير  
 ان ينتفع بها ولا يجزوه للمغني ولا يتصدق بها عليه ويجوز ان



يُتَصَدَّقُ بِهَا الْغَنِيُّ عَلَى أَهْلِ الْفَقْرِ وَبِجُوزِ فِي الشَّاةِ وَالْبَقَرِ  
الْأَبْدِ وَالْفَرَسِ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْحَاكِمُ فِي النِّفْقَةِ وَالْأَكْلَانِ مُتَبَرِّعًا  
يُوجِبُهَا الْحَاكِمُ وَيَنْفِقُ عَلَيْهَا مِنَ الْجُرَّةِ إِنْ كَانَ لَهَا مَنَفْعَةٌ وَالْأَبْدِ  
بَاعَهَا إِنْ كَانَ أَصْلُهَا وَحَفِظَ ثَمَنُهَا وَإِنْ رَأَى الْإِنْفَاقَ مَدَّةً قَصِيصَةً  
أَصْلُهَا أَمْرًا بِهِ وَجَعَلَهَا دَيْنًا فَيَجْبِسُهَا لِاسْتِيفَائِهَا وَإِذَا أَذَعَهَا  
لَمْ تَدْفَعْ إِلَيْهِ الْأَبْيَنِيَّةَ وَيَجْلُ لَهَا دَفْعُهَا إِلَيْهِ بِذِكْرِ عِلَالَتِهِ وَلَا يَجْبُرُ  
وَنَشَوِي بَيْنَ لِقْطَةِ الْكُلِّ وَالْحَكْمِ **كتاب النكاح**  
إِذَا كَانَ لِلْمَوْلُودِ فَرْجَانِ فَلَا مِنْ لِحْدِهَا أَوْ بَقِيَ أَعْبَسَ بِهِ وَإِنْ كَانَ  
مَعًا هُوَ مُشْكَلٌ وَاعْتَبَرُوا بِالْأَكْثَرِ وَإِذَا بَلَغَ فَظَهَرَتْ لَهُ أَمَارَاتُ الرِّجَالِ  
أَوِ النِّسَاءِ أَعْتَبِيَ بِهَا وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ أَوْ تَعَارَضَتْ كَانَ مُشْكَلًا فَيُخَذُ  
فِيهِ بِالْأَحْوِطِ فَيَتَقَدَّمُ عَلَى صِفَةِ النِّسَاءِ إِنْ صَلَّيَ مَعَهُنَّ أَعَادَ مَعَ  
الرِّجَالِ أَعَادَ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ وَخَلْفَهُ وَيُصَلِّيُ بِقِنَاعٍ وَيَكْتَبُ  
لُبْسَ الْكُرْبِيِّ وَالنَّخْلِيِّ وَلَا يَخْلُو بِهِ غَيْرُ مُحَرِّمٍ وَلَا يُسَافِرُ الْأَمْعَى وَتَحْتَهُ  
أَمَةً تَشْتَرِي لَهُ مِنْ مَالِهِ وَالْأَقْمِنُ بَعْدَ الْمَالِ ثُمَّ تَبَاعَ وَلَوْ وَرِثَ  
مَعَ ابْنٍ فَهُوَ أَنْثَى أَوْ قَالَ لَهُ نِصْفُ مِمَّا أَنْثَى ذَكَرًا أَنْثَى فَيُطْبِئُهُ ثَلَاثَةَ

اسم

اسْمِهِ مِنْ سَبْعٍ لِلْخَمْسَةِ مِنْ أَنْثَى وَإِذَا مَاتَ يَتِيمٌ وَكُنَّ كَامِلَةً  
**كتاب المفقود** إِذَا أَجْهَدَ كَانَ لِلْمَقْقُودِ  
وَحَيَاتِهِ نَصِيبُ الْغَاثِي مِنْ تَحْفِظِ مَالِهِ وَيَسْتَوْفِي حَقُّهُ وَيَنْفِقُ مِنْ مَالِهِ  
عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ فَيُحْضَرُ بِهِ بَغْيُ قِضَا أَوْ يَبِيعُ مِنْهُ مَا يَخَافُ  
هَلَاكَهُ فَإِذَا مَضَتْ مَدَّةُ لَا يَعِيشُ مِثْلَهُ إِلَيْهَا حُكْمُ عَوْتِهِ وَاعْتَدَّتْ  
زَوْجَتُهُ وَفُسِّمَتْ تَوَكُّمُهُ لَمْ يُعَيَّنُوا أَرْبَعَةَ أَعْوَامٍ وَلَمْ يَقْطَعُوا نِكَاحَ  
الْأَوَّلِ بِدُخُولِ الثَّانِي وَبِجَعْلِ حَيَاتٍ فِي مَالِهِ مِثْلًا فِي مَالِ غَيْرِهِ  
**كتاب الأباقي** إِذَا رَدَّ الْأَبْقَى مِنْ مَسِيرَةِ  
السَّفَرِ قِضَا عَدَا مِنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ أَنْ أَخَذَهُ لِيُؤَدَّهِ وَجِبَ لَهُ الْجُعْلَانُ  
بِعَوْنِ دَرَاهِمًا وَفِيمَا دُونِهَا بِحِسَابِهِ وَلَا تُؤَقَفُ عَلَى الشَّرْطِ فَإِنْ كَانَتْ  
فِيمَتُهُ أَقْلُ مِنْ حَكْمِهِ لَمْ يَقْبَلْهُ إِلَّا دَرَاهِمًا وَيَأْمُرُ بِالْجُعْلِ وَإِنْ أَبَى مِنْهُ فَلَا عِلْمَ  
وَالَهُ وَلَوْ رَدَّ إِلَّا الْمَصْرُ فَإِنَّ الْمَالَ وَهُوَ مَوْرُثُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَيُظْلَمُ وَ  
يُجْعَلُ الْمَدْبُورُ أَمَ الْوَلَدِ لَا الْكَاتِبِ كَالْقَيْنِ **كتاب أحياء الموات**  
إِذَا أَيْسَرَ مَسْلَمٌ أَوْ ذِمِّي أَرْضًا لَا يَنْتَفِعُ بِهَا وَلَيْسَتْ مَمْلُوكَةً لِمُسْلِمٍ وَلَا  
ذِمِّي وَهُوَ بَعِيدَةٌ مِنَ الْقُوَّةِ إِذَا صَاحَ مِنْ بَاقِضِي الْعَامِ لَا يُسَمِّعُ بِهَا صَوْتَهُ

مكتبة محمد سعيد كمال  
الطائف - الحجاز  
١٣٦٧





ملكها واذن الامام مشروط من تجزئ ارضها وانما ان كان سبيل دفع  
 الاغرة وحريم بين الناضح اربعون كالقطن وقال استون ديتند  
 للمعين جسمانية من كل جانب يمنع غيره من الحفر فيه ويلحق ما امتنع عود  
 وجلة والغوات ابيه بالموت اذا لم يكن حريما وان جاز عوده لم  
 تجزئ احياءه والنهر في ملك الغير الحريم له الا بيقظة وقال الحريم بقدر  
 الماء الطين ونحوه وقبل هذا بالاتفاق وفي رواية يقدرة بنصف عرض  
 النهر من جانبيه وقدرة بكله **فصل** وتجوز قسمة الحياض بين الشركاء  
 ودعوى الشريك بغير ارض ويورث ويوصى بمقتضى الابوة قبله والبيع  
 والايه ولا يقصدن به ويستثنى النكاح في ما الاودية والانهار العظام  
 في الشفة وسبق الاراضى ونصب الاجرة وفي الشفة لا يغور في النهر الخاض  
 بالقربة والبير والحوض وليس للحيوان ياخذ شيئا مما احوز منه الا برضا  
 صاحبه واذا كان النهر والعين في ملك رجل جاز له منع غيره من دخوله  
 فان لم يجد غيره ملكه منه او اخرج ابيه فان منع وهو يخلف العطش فانه  
 بالسلاح وفي المحاذي بغير سلاح وتكون الانهار العظام من بيت المال  
 والشركاء من الشوكا دون اهل الشفة ويجوز من يمنع منهم ودون الكلى

اذا جاوز ارض رجل مرفوعة عنه وقال الكرى كله على كلهم واذا  
 كان تجزئ في ارض غيره فليس لرب الارض منعه واذا اخصصوا في شوب  
 كلن بينهم على قدر اراضيهم وليس للاعلى ان يشكو ليستوفى الا بتواضعهم  
 ولا يشق احد منهم نهر او لا ينصب وحاول لا يتخذ جسورا ولا يسوق بئر  
 الارض اخرى ليس لها شوب الا بتواضعهم **كتاب المزارعة**  
 وهي باطلة وقال الاجابة وتختار للفقوى ويجوزها من غير تعينة  
 المساقاة والتخاد العامة والعقد ونحوه الافراد بالعمد وتختار البياض  
 بين ما شق عليهم وتشتراط صلاحية الارض واهلية العاقدين والتخلية  
 بينهما وبين العامة والشركة في الخارج على الشبوع حتى يفسد شرط  
 تقواين معلومة لاحدهما ويوقع البذر واقتسام الباقي واشتراط  
 ما على الماذيانا والسواقي ويشترط بيان المدة وجنسي البذر ومن  
 هو عليه ونصيب من لا يذره فاذا كانت الارض والبذر لواحد والعمد  
 والبقول لآخر او لارض وحدها والعمد وحده من احدهما والباقي  
 من الآخر جازت او البقول والارض لاحدهما تجزئ ويجوزها في رواية  
 فاذا صححت كان الخارج على الشوط وان لم يخرج مني فلا شيء للعامل



واذا فسدت كان لصاحب البذر واجرا مثل الآخر عن علمه او ارضه لا ازا  
 على العسقي ولجارها ولو شرط التبن لرب البذر بعد شرط الحب نصيبين  
 جاز لا للآخر او سكتا عنه كان لرب البذر وقيل بينهما واذا منع  
 صاحب البذر من العمل لم يجز علمه او الاخر اجبر واذا مان احداهما بطلان  
 واذا انقضت المدة قبل الادراك كان على المزارع اجور مثل نصيبه من  
 الزرع وعليهما النفقة على مقدار حقوقيهما الى ان يستحصدا ويستجيرا  
 للحصاد والوفاء والديان والتذرية بالخصيص فان شرطاه على العالم  
 فسدت ويجوز اشتراط الحصاد عليه ومنعه **فصل** ولو شرط النصف  
 بالعبد في شهر كذا او الثلث في كذا انا لا اؤثر صحيح وقالوا لو اختلفا فقال  
 العالم شرطت لي زيادة عشرة اقذية على نصف الخارج وانكرها  
 رب الارض وذاك قبل العمل والقول وقالوا للعالم ولو شرط رب الارض  
 والبذر منه الثلث للعالم والثلث لعبد العالم المأدون المديون  
 بغير علم فثلثه لرب الارض وقالوا للعالم ولو دفع اليها ارضا بذر  
 وسعى لاحدهما ثلث الخارج وللآخر جيب درهمان فالفساد شائع  
 وقصراه على الثاني ولو غصبها فزوعها فالخارج له والعشر والخارج

عليه وان نقصت فضمن فالخارج والعشر على المالك مطلقا وقالوا العشر  
 على الغاصب بكل حال واذا اختلفا فعلى المالك ان كان الضمان اكثر وعلى الغا  
 ص من دون ضمان ان كان اقل ولو تزوج على ان تزوج هو ارضه بالنصف  
 ببذرهما صح وفسدت فيجب مهرها نصف اجور مثل الارض ويركع ان  
 طلقها قبل الدخول واجب مهر المثل لا يزداد على اجور مثل الارض والمنفعة  
 في الطلاق قبله ولو كان هو العامل في ارضها ببذرهما يجزى مهرها نصف  
 اجور مثل علمه لا مهر المثل او على ان تزوج هي ببذر او هو ارضها ببذر  
 وجب مهر المثل **كتاب المساقات** وهي اجور من الثمرة  
 باطله وقالوا جازية اذا ذكر مدة معلومة وجزا من الثمرة مشاعا  
 ونحوه في الشجر والوطاب واصول الباذنجان ولا تقصرها على النخل  
 والكدم واذا دفع نخلا مثمرا يزيد بالعبد جازية اذا فسدت كان  
 للعالم اجور مثله ويبطل بالموت وتفسخ بالاعتذار **كتاب النكاح**  
 يسق حال الاعتدال ويجب في التوقان ويكوه لحوق الجور ونقصه  
 على التخلي للموافقة وينعقد بالابحاج والقبول وهما بلفظ الماضي او  
 احدهما ولا يقتصر على لفظ النكاح والتزويج فينعقد بالتلميذ والصدقة



والهبة والبيع والشراء الا اجارة والاباحة والامارة واجازة وانكاح  
النسب وشروط الاشهاد ولا ينعقد بين المسلمين الا بحضور شاهدين  
مسلمين حزينين بالغين عاقلين ونجاسة بوجدها وامراتين ولو غيبوا  
واصحين ومحددين في قدره ولو وصلها كتاب مشهود عليه ومضمونة  
نكاحها ولم يعلموه فقبلت بنجاسة ولو تزوج مسلم ذميمة بشهادة  
ذميين جاز وبطلانها كذا في ذميين يغير شهود **فصل** يحرم  
الام والجدة مطلقا والبنت ومحمها من الزنا وبنت الولد وان سفلت  
والاخيرة مطلقا والحالة والعمة مطلقا وبنت الابن والاخت وان سفلت  
ولم المرأة بالعقد الصحيح وبنت المدخول بها ولا يشترط فيها الجور وخليفة  
البيه واجداده وبنينهم وبنو اولادهم وثقت المصاهرة بالزنا وبالمنى  
والنظر الا النور بشفوة وتبنيها بوطي صغيرة لا تشتهى وتحرم من  
الوضاع ما يحرم من النسب الا ام الابن واخت الابن والجمع بين الاختين  
نكاحا وبمكدرين وطاقلوا دعنا نكاحه وبوهنت كل عد سبقها وه  
جاهل به فزق بينه وبينهما وقسم نصف المهر عليهما ولا يوجب شيئا واد  
جدة كاسلا بينهما او هو نكاح امراة فادعت نكاح اخنها الغايبه وبوهنا

هذه زوجته واقفا الامور اخضورها ويحرم الجمع بين المرأة وعمتها  
او خالتها او بنت اختها واخيها واجزناه بينهما وبين امراة ابها يحرم  
على الحرة اكثر من اربع وحرموا على العبد اكثر من ثنتين وتحرم اخت  
المعتقة من بارين في عدةها كالرجعي وعدة ام الولد اذا اعتقت  
مانعة من نكاح اخنها وقالا عن وطئها واجزنا الادبع فيها وصدة قنا  
المخير عن معتقة بانقضائها مع انكارها لتزويجها باخنها وبجور كتابها  
ونجاسة الامة الذميمة ومع طول الحرة والاربع منهن وجارية البنت وتحرم  
الامة على الحرة لا بالعكس وهي في عدة الحرة من بارين حرام ولا يتزوج  
امته ولا المرأة عبيدها وتحرم المحرمة سبعة والثنية والقضايا ان لم  
يكن اهل كتاب وتحرم الحام من الزنا وطئها حتى تضع وتبطل المنفعة  
وابطلنا الموقت ونجاسة الشغار ومجب مهر المند وبطلان شروط الجبار  
لا العقد ونجاسة تزويج المحرم والمحرمة حالة الاحكام دون الوطئ  
وكذا نكح نجسها انكارها ولو تزوجها بالف واحد اهما حرام صحيح في الكلال  
ولها الاثنتان لا احقتهما من مهر مثلها **فصل** ونجاسة بعبارة  
النساء فلو تزوجت نفسها وهي حرة عاقلة بالغة او وكلت غيرها



أو توكلت به جاز من غير ولي ويشترط في رواية وأوقفه على جاز  
 في أخوي وتساخن البكر فتشفي صماتها وتغوب اليد وتؤجرها كالكلب  
 إن زالت بوثنية أو حصى أو تعفيس وكذا ابننا خفي ولو ادعى سكران  
 وهي الذرة خفا قوله لا قوله أو انكاح البنت فشهدا بناء وهي كبرية يرد  
 وسمها ويتولى العصبة المسلم الحرة البالغ العاقل ولا تمنع بالفسق الكافر  
 على مثله تزويج الصغير والصغيرة كالاب والجد وبموجب الأقرب الأبعد  
 لكن ثبت لها خيار البلوغ بتزويج غيرها ويسقطه مطلقا والزوج  
 بتزويج القاصي رواية والخيار هو المختار كما اتفق به ولها تزويجها بغير  
 فاختي في المهر وبغير كفو ولم يقصوا الولاية على الاب في الصغيرة وتزويج  
 الاجبار على الصغير لا البكارة وأعدنا ولاية الاب لجنون الولد بعد  
 البلوغ والام واقاربها وذو الارحام اولياء بعد العصبة ومنهم من  
 يتولى مولى المولاة ثم البعاض والجد اولى من الاخ مطلقا وانبتاها  
 لكل منهما وزوج اب المجنونة على ابنها وعكسا ونجى للاب تزويج عبده  
 الصغير من امته واذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة تعقد الا بعد  
 اجراءه ونقدته على القاصي وفسدناها بان يفوت الكفو باستطلاع

رواية لا يجهل مكانه وتعتبر الكفاءة في الدين فلا يكون الناسق كفو المصاحبة  
 وجعله كفو الا اذا استخف به في المال بملك المهر المعجر والنفقة  
 ويعتبر هادونه ويجعله بملكها كفو الفايقة الغيرة واعتبر فيها الصنايع  
 وعن الامام روايان ويعتبرها في رواية ويعكس في اخوي الا ان يعكس  
 واعتبر والنسب ولم يقتصروا عليه ويجوز ايب في الاسلام او الحرة كفو  
 لذي ابوين ويستوى ابوان والاكثر واذا تزوجت بغير كفو جاز للماولياء  
 التقديس بينهما ونجى لبعضهم وان اختلفوا للولي الاعتراض اذا  
 نقصت من مهر مثلها ويعتبر وان اكرها ثم زال فوضعت فله ايضا ومنعه  
 ونجى قولي طوفي النكاح وليا كان او وكيل او وليا او وكيل او اصيلا  
 او وكيل او وليا او اصيلا واقارب الولي والوكيل ومولى العبد بالنكاح  
 غير نافذ الا بيقينة وينفذ في الامة ونجى عقد الفضولي من جانب  
 موقوف ونجى من جانبين ويصح من الفضوليين **فصل**  
 يصح بغير قسمة مهر ولا تنقصه عن عسرة دراهم ولو ستمى اقل تمناها  
 وتوكتا مهر المثل او اكثر وجب بدخوله او موته او موتها فان طلق قبل  
 الدخول تنصف الا ان تعفو هي فتشرك ولم ينجى ذوة للاب او لعفو



الزوج فيكمل ولا منعة لها وان لم يسم أو شوطان لا مهر زوجة  
 مهر المثل بالعقد لا بالدخول وان طلقها قبل أو جثوا المنيعة  
 درغ وجران والمحنة باعتبار حاله ولا تزداد على نصف مهر المثل  
 ولو فرضه بعد العقد فزوجها لا النصف ويحكم به في قولها لا العور  
 وان زادها بعد العقد لزمته أو حطت هي صح ونصف الزيادة للزوج  
 بعد قبض المسمى واستقطاها عبداً فقبضته ثم طلقها فاعتقه قبل  
 النصف يحكم أو تواضى الغينة أو هي نفذناه في كلمة لا في نصفها اعتبار  
 كل منها ولو رهن عند ما يساوي المهر ثم طلقها قبل الدخول فملك  
 جعلناه بنصف الكلمة ولو رهن مهر المثل ثم طلقها قبله يبطل بطل  
 رهنها بالمنعة ولو امرها النافق بضمته ثم وهبته النصف ثم طلقها  
 قبل الدخول يرجع بنصف الالف ولو امرها النافق وسلم إليها نصفها ثم  
 وهبت منه النصف الباقي ثم طلقها قبله فوجوع بنصف ما قبضته  
 ولو كان ديناً فوهبته قبل القبض أو عينا فوهبته مطلقاً منعناه من  
 الرجوع بالنصف ولو سمي ثم أوخني براضح النكاح ووجب مهر المثل  
 أو هذا العبد أو المثل وكان حراً أو حراً فملكها مهر المثل ويحكم بقيمة المثل

ولو امرها



النصف وقسمها بينهما اثلاثاً وتوجب المهر بالدخول الصحيحة بأن  
يؤتفَع الموانع كدواضي مانع وحبيض واحداً من الحج وعمرة وصوم رمضان  
ولجب غير مانع ولا يجب الأمر المثل بالدخول في النكاح الفاسد  
لأب العقد ولا يتجاوز السن وتجب العدة ويثبت النسب واعتنى  
مقدته من حين الدخول ويُغنى به ويُعتبر مهر المثل بنساء عشرة  
أبهاً إن وجد من ثَمَلها والأقربا الجانب ويُعتبر التساوي في السن  
والحسن والمال والعقد والدين والبلد والعصر والبركة وإذا امتنع  
عن تسليم نفسها وإن يسأف بها للمهر المجل جان وإن كان كله مؤجلاً  
بجدة ولها الامتناع بعد الدخول بوضاها حتى يُوفىها والنفقة  
ثابتة وإذا أوفاهَا نقلها حيث شاء وقبل لا يسأف منها إلى بلد غير  
بلدها وقبل أن أوفاهَا المؤجل ابضا وهو ما عوت ساقطاً فلا  
ولو اختلفا في قدر المسمى قضى لمن أقام البينة فإن أقام قبلت  
بينهما والا فحكم القول للزوج إلا أن يُستثنى وقال لا يتماثلان  
من غير فسخ ثم يُحكم مهر المثل فإن ساءى اعترافه أو نقض حكمه  
أو دعواها أو زاد حكمها أو زاد على اعترافه ونقض عن دعواها

فلما ما شابه مهر المندوقا لاهوا لا تداو على تعليم القوان او خذتها  
سنة وهو حر لا فوجها بل هو مهر المندوق حكم بقصد ولو اعنتها على  
ان يتزوجها يجعله صداقها واقتيا بمهر المندوق ولو اربت لونهاها بغير  
ولو ضمن الاب المهر عن ابنه الصغير فمات فاخذته من تركته اجزا للباقيين  
الوجوع في نصيبه ولم يوجبوه عليه لفقو ولده الصغير والولى صح  
وتختير في المطالبة ويعتبر مهر السوء وها العلامية ولو ابان مدخولها  
ثم تزوجها في العدة ثم ابانها قبل الدخول حكم بنصف المهر وتام العدة  
وها بكالم واستينافها ولو ازال عذر رتها بدفع وطلقها قبل فعليه  
نصفه واقضى بكلمة ولو نكح ثلثا في عقد قد دخل بواحدة وطلق احدا  
هن ثلثا والاخرى واحدة ومات بمجهلا قضى للدخول بها بمهر وحكم  
للثنتين بمهر وربع بينهما لا بمهر وثلث ووافق في رواية او واحدة  
وثنتين وثلثا في عقد ومات بمجهلا قبل الدخول قضى التركة اربعة  
وعشرين فتاخذ الواحدة سبعة والباقي مقسوم على الثلاثين  
ينصفين وقال للثنتين ثمانية وللثلاث تسعة او امرأة وابنتيها  
في عقد ومات بمجهلا قبل الدخول فللام نصف المهر والميراث وللثنتين

[illegible][illegible]



حكمهم المثل أو ذر ثمنها فيه جعله لوارثها ان شهد به مهر المثل  
وقال الوارثه ويستثنى منه ما يستتكر او في نفق التسمية فالعطاء  
بشيء منتفك وحكمهم المثل **فصل** ولا يجوز نكاح العبد والامة  
والمكاتب والمدبر واثم الولد الا باذن المولى ونجيز اجبار العبد كالا  
دون المكاتب والمكاتبه واذا اذن صار المهر ديناً في رقبته يباع  
فيه ويسعى المدبر والمكاتب واذا نه ينظم الفاسد كالصحيح وليس  
على المولى ان يبيعها من ذل الزوج بل يطاها اذا اظفوها ونبت لها  
خيار العتق والزوج حق كالعبد واشتتاه للمكاتبه ولو قتل امته  
قبل دخول الزوج فالمهر ساقط وعكسنا في قتل الحرة نفسها قبل  
الدخول ولو تزوجت بغير اذن فاعتقت حكماً بنفاذه او ذر ثمنها  
من تحرم عليه فاجان او اشتراها هو وانثى اجزائه ولو تكلم بغير  
اذن ثم طلقها ثلثا ثم اذن له فجدد عليها نجاسة من غير كراهة ولو  
زوج بنته مكاتبه ثم مات لانفسد النكاح الا اذا عجز فوزه وحكم  
باحتية وللد العبد المغدور بالقيمة كالحرة **فصل** ولا يجوز ردها  
بجنون وجذام وبهين ورتق وتورن واجاز لها رده بالثلاثة

ويؤجل العتق والخضى لا المجبور بخلافه وان وصلوا الا فوق بينهما بطلبها  
ونجس العدة طلقة بائنة لا فسحا والعدوثة بتفريق الحاكم وقالوا قولها  
واذا كان زوج الامه عتيقاً فالجبار للمولى ويجعله لها ومنعنا رده  
المهر بعيب يسير **فصل** واجاز والائكة الكفار ولو تزوج بغير  
شهود اجزائه واذا اسلم البقيشة او تحرره فهو جائز بشرط  
التفريق اتفاقهما وقر قابينهما بموافقة احدهما كاسلامه او في  
عدة كافيه فهو جائز او بغير مهر وهما ذميان فمهر المثل غير لازم  
ولو ترفعا او اسلما كما حكمنا في الحر بيبس ولو امرها وهما  
ذميان خمراً او خنزيراً بعينها ثم اسلما فمهر المهر او في الذمة  
فالقيمة فيها ومهر المثل فيه ويوجبه فيهما لا القيمة ولو اسلمت  
نقض عليه الاسلام فان اسلم والا فوق ويجعله فسحا وقالوا  
طلاقاً بائناً او اسلم وهي تجوسية فنقض عليها فابت فوق  
بغير طلاق ويكون لها المهر ان دخل والا فلا وان ارتد احداهما  
وتعت الفرقة بغير طلاق وجعل ردة طلاقاً فان دخل بها  
وهو المرد كمثل مهرها والانصاف وهي قبل الدخول فلامهر ولا



نفقة ولو ارتد أمعاً واسماً ببقينا نكاحها ويحكم بالفوقة حال  
الردة والتفريق بالاباء وخون في المهاجرة النكاح بالانقضاء العفة  
في المدخول بها والمهاجرة لا عدة عليها كالمسيبية وإن كانت حاملاً  
فحتى تضع وإذا أسلمت في دار الحرب أو أسلم وتحتة بمجوسية  
بانت منه بالانقضاء ثلاث حيض ونجعت تباين الدارين بسبب  
الفوقة لا السبي وإذا أسلم ذريح الكتابية بقي النكاح ولا  
يجوز نكاح المرتدة والمتردة ويتبع الولد خيرا لأبوين ديناً  
ويتبع الكتابي منهما لا المحوسي ولو أسلم وتحتة بخمس أو اختان  
أو أم وبنت بطل النكاح فإن رتب فالآخر وخيتوة في اختيار  
أربع مطلقاً وأحدى الاختين والبنت ويحكم بالفوقة بين  
مسلم مع نصرانية تتجسساً كما لو تهودا وحالته **فصل**  
ويعدل بين الحزبين في القسيم مطلقاً ونامرة بالتسوية  
لأب أن يقيم عند البكر الجديدة سبعة أو الثقب ثلاثاً ثم يتأخذ  
ويقسم للزبقة مع الحرة الثلث ويسافر من شاء فتيقن  
أن يفرغ ولا تؤجلها ويجوز أن تتول قسماً لصاحبتها وأن

وان توجع فيه **كتاب الرضاع** وتعلق  
التحريم بمطلة في المدة لا الخمس رضاعات وهي ثلثون  
شهراً أو ثلث سنين ونفيس الثلاث وإذا رضعت صبيته حومت  
على أصوله وجهها وأصولها ونحو غيرها وأخواتها وأخواتها وإذا  
رضع صبيان من امرأة كانوا أخوين وإن اجتمعوا على لبن شاة  
فلا رضاع ولا تعتبر اللبن إذا غلبه ماء أو دواء أو لبن ساءة  
وإن امتزج بلبن امرأة أخرى علقته بهما وهو رواية وهو  
بأغلبهما واعتزاجه بالطعام لا حكم له وإن غلب كالمطبوخ و  
تحريم به بعد موتها ويتعلق بلبن البكر لا بلبن الرجل ولا بالاحتقان  
ولو كانت ذات لبن فطلقت وانقضت عدها فتزوجت أخرى  
فجلبت وأرضعت فحكم من الأول حتى تلد ويثبت من الثاني  
إن كان رقيقاً لأمهما ولو أرضعت امرأة الكبيرة الصغيرة  
حومتان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وتنصف مهر الصغيرة  
ويرجع به على الكبيرة ونسبة طعمه الأفساد ولو أرضعتها  
أجنبية على التعاقب حومتان ولا تخص الثانية ولو قال هذه



تضيعة ثم اعترف بالخطأ فصَدَّقَ فيه ولا يثبت الوضاع  
الأبشهاد رجلين أو رجل وامرأتين **كتاب الطلاق**  
إذا أوقع طلاقاً في طهر لم يجامعها فيه وتوكلما حتى تنقضي عدتها  
فتدأت بأحسن الطلاق وإن أوقع ثنتين أو ثلاثاً دفعةً أو في  
طهر واحد وقع وبجعله بدعة وإن فزقها في ثلثة اطهار اثنى بالثنية  
ولم يحصرها في واحدة وإذا قال للمدخول بها أنت طالق ثلاثاً  
للسنة تقسمت على الاطهار واعتبرت نية الجمع وتعم السنة  
في العدد المدخول بها وغيرها وتخص في الوقت المدخول بها  
بان تطلقها في طهر خالي عن الوقاع واجزأ طلاق غير المدخول  
في الحيض من غير كراهة وإن كانت لا تحيض لصغير أو لم يطلها  
للسنة واحدة واجزأها عقيب الوقاع كالحائض بعد  
كل شهر أخوي وجعل طلاقاً للسنة واحدة وقال ثلاثاً يتخلل  
كل طلقين شهر ولو قال كلما ولد لك فانت طالق للسنة  
ناتت بثلاثة في بطن حكم بواحدة عقيب الأول وبانقضاء  
عدتها بالثالث وبالثانية إن تزوجها لا غير وقال لا تقع إلا

بعد نفاسها وأخريان في طهرين وإذا طلق في الحيض وقع  
بدعيًا وتشبه الرجعة ثم الطهر الذي يليه لا يكره الطلاق فيه  
ولذا الطلقتان تخللتهما رجعة في طهر أو شهر والثلاث للثنية  
في حال مستبها بسننهم وقال لا يتوزع على الاطهار **فصل**  
ويقع طلاق غير الصبي والمجنون والغاييم ومن الأخوين بالإشارة  
وتوقع طلاق المسكون والمكروه وتعتبر عدة بالنساء إلا بالرجال  
ومن مكرامراته أو شققاً منها أو ملكته أو شققاً منه وقوت الفوتة  
بينهما ولو اشتدت ثم اعتقته فطلقها في العدة أو خرجت مسلمة  
ثم خرج بعدها وطلقها يلغيه فيها وأوقعه ولم يُعَدَّ قَدْ ابْتَدِيقَ  
الحكمين **فصل** ولا يحتاج صراحة لانية كطالق ومطلقة وت  
طلق فتقع واحدة رجعية وتلغى نية الثلاث والثنتين  
ويقع بارت الطلاق وطالق الطلاق وطلاقاً واحدة إلا أن  
يلغى الثلاث والغياث الثنتين وتفتقر الكفاية إليها حالة التوضا  
كبيان بثنة بثلثة حرام تحبلك على غار بكل الحقي باهلك خلية بويته  
وهبكل لاهلك سرحكل فارتكل أمول بيدك أنت حرة تقبلي



استتوي تحوي اخرجي اغوي اذهبي ابتغي الاذواج ويقع حاله  
مذاكرة الطلاق في القضاء بما يصلح جواباً لارد افان انكرها  
صدق فيما يصلح لها ويصدق حاله المصعب الا فيما يصلح جواباً  
لاغوي وتجعلها بواين لارد واجع وتصح فيه الثلاث والغيبا التتبعين  
ولم يوقعوا بها ثلاثاً ولم يخصوا فيه الواحدة بغير المدخول بها  
واوقعنا بانيت واحدة واحدة رجعية كاعتدي واستتوي  
تجمل لا بانية وله جعل الواحدة في المدخول بها ثلاثاً وبطل  
جعلها بانية ولو قال لست اموتى اولست زوجك او ما انا  
او ما انت فهو واقع بالنية والغيبا وتلغى انا منك طالق وان  
نوي لا باين او حوام ولو قال طالق واحدة او لا حكم بواحدة  
والغيبا ولو قال انت طالق ثنتين مع عتق مولاك فاعتقها  
ملك الوجعة ولو علقها بمجي الغد والمولى يعتقها به ملكه اناها  
او يموت مولاها وهو اخوة فورثها يوقعها وخالفه ولو وصنه  
بضوب من الزيادة والسدة فوقع بانيا لارجعياً في المدخول  
سطلق باين او اشدة او الفحشة او طلاق الشيطان او البدعة

او كالجبل او ملا البيت وان نوي ثلاثاً او قعن او بالطول او بالعرض  
جعلناه بايناً ويقع لاضافة الى الجملة او ما ينوب عنها كانت او حكل  
او نوحل او جسدك او الى جنة شايح كنصك او ثلثك والغيبا  
فيما لا ينوب كيدك او رجلك ولو قال نصف تطليقة او ثلثها وقعت  
كاملة او واحدة ونصفا قبل الدخول او قعنا ثنتين لواحدة  
او من واحدة الى ثلث فالواقع ثنتان وكذلك الاقراء قالان ثلاث  
وما اكتفينا بواحدة او واحدة في ثنتين او قعنا واحدة لثنتين  
او ثنتين في مثلها فثنتين لثلاثاً او بمكة او فيها طلق في الحال  
في كل البلاد او اذا دخلتها او في ذكرك تعلق او غدا وقع بطالع  
الغدا او غدا ونوي آخرة فهو مصدق قضاء وقال اديانة ككاف  
غدا او اليوم وغدا او قعت واحدة او غدا او اليوم او قعنا  
ثنتين او كل يوم ولا يفتة او قعنا واحدة لثلاثاً في ثلثة ايام او من  
تقد تزوج اليوم لم تطلق ولو كان تزوجها من قبل طلق الآن  
او الشهر يوقع في الحال وان لم اطلق فانك طالق طلقت في آخيه  
اجزاء حيوة او متى لم اطلقك طلقت حين سكنت واذا مثل ان وقال



مثل متى أو متى لم لا طلق واحدة فانت ثلاثا وصد انت  
 طالق أو قعنا هذه لا الثلاث أو قبل قدوم فلان بشهر أو قعناه  
 مقتصر المستند أو قبل موت فلان بشهر فانت تمام هو  
 مستند وقال مقتصر أو قبل موتى أو موتى فهو مستند ولا ارث  
 والغيبة أو آخر ما الملكة أو تزوجها حرة وطالق فالجوا واقع  
 على آخرها مستند أو أطول كعم طالق الآن أو قعناه على الباقى  
 حال موت الآخر لا مستند أو لو شهد واحد بواحدة وآخر  
 بتبين فالقاضي لا يحكم بشئ وقال بواحدة وكذا الخلاف في طلق  
 واحدة فطلقت ثلاثا ورددنا منها ذهابا بطلاق أحدها عينا  
 مع نسيانها **فصل** وإذا طلق قبل الدخول ثلثا وقعن فان  
 بانت بالاولى أو قال واحدة أو قبل واحدة أو بعد واحدة  
 واحدة بانت بواحدة أو قبلها واحدة أو بعد واحدة أو مع  
 وقعن أو ان دخلت الدان أو تزوجت فطلق وطالق طالق  
 فالاولى واقع وقالوا كلها أو بغير فان قدم الشرط فالاولى معلقة  
 والثانية منجزة أو آخر فالاولى منجزة والباقي لغو وان قدم في

المدخل بها فالاولى معلقة والباقي منجزة أو آخر فالثالثة معلقة  
 والباقي منجزة وقال لا يتعلق الشرط مطلقا ويجوز تعليقه بالنكاح  
 آجازه مع التعيم ولو قال ان تزوجت فانت طالق قبله بوقعه  
 وإذا علق بشرط باحد الفاضل كان وإذا ما ومتى ومتى  
 وكما وكما في ملك أو مضاف اليه صح ولا يبطل بغيره والملك فان وجد  
 فيه الخلق العيمن ووقع المعلق عقيبها والآ خلت ولم يقع ولا  
 يتكون الا في كل ما وأنه ينشأ التكرار بانتهاء الثلاث وأبطلناه  
 بتجيزها وحاقه مرثدا مبطل لتعليق أو قعنا الباقى المعلق  
 بشرط وجد في عدة باين منجز ولو قال كلما تزوجتها فطلق  
 فتزوجها في يوم ثلاثا ودخل بها في كل مرة الزمة باربعة  
 مهر ونصف وأبانا بثلاث وحكما بتطليقتين ومهرين ونصف  
 أو بارتنا الزمة بتكرار المهر وهما الخمسة ونصف وبانت بثلاث  
 ولو اختلفا في الشرط كان القول له والبينة لها فان استقيده  
 منها أعتبه قولها في حقها كان حضنت فانت طالق وفلان فاجرت  
 طلق خاصة وبشرط استحوار الدم ثلثا فان قال حيضة فلها



وكالتعليق بحجتها وبفضها فان قال يقلل عكس واقعا **فصل**  
واذا قال اختاري بيني الطلاق تنقيد بالمجلس فان تبدل حقيقة  
او حكما بطل وان اختارت نفسها كانت باينة ولم يقعوا ثلثا وان  
نواها ولا بد من ذكر النفس في كلامه او كلامها ولو قال اختاري نفسك  
اليوم وبعد غد فوديت اليوم اثبتناه بعد العدة او كثر اختاري  
ثلثا فقلت اخترت الاولى او الوسطى والاخيرت فهي ثلثان وقال  
واحدة او من ثلث ما شئت فلها اختيار واحدة او ثنتين لا غير  
ولو قال طلق نفسك تنقيد بالمجلس وليس له الرجوع فان طلق كانت  
رجعية وان نوى ثلثا فاقعنها وقعت او متى شئت عزم او وكل به عزم  
وصح الرجوع او ان شئت قيدناه بالمجلس ومنعنا عزله او انت طالق  
كيد شئت فهو واقع مطلقا والكيفية **عشيتها** في المجلس ان نوى واقعا  
عليها اصلا وصفا او ان شئت فانتما طالقان شرطنا المشيئة **عليها**  
منها او انت طالق غدا ان شئت اثبتنا الحيات في العدة لا في المجلس او ثلثا  
الا ان تشاء واحدة فشاءتها بحكمها والفاها او ان شاء الله  
متصلا لم يقعوه او ثلثا او ثلثا او حرة او حر ان شاء الله فالمعطوف

فقد او ان شاء الله انت طالق **عشيتها** تعليقا وهما تطليقا ولو استغنى  
من الثلاث ثنتين وقعت واحدة او واحدة فنلتان **فصل** ومن  
ابان امراته في مرضه ثم مات فورثها وشرطوا كونها في العدة **عشيتها**  
بالاقراء وهما با بعد الاجلين ولو علقه بفعل اجنبي فوجد في موضعه  
منعنا الارث او بفعلها الضوور في طبعا او شرعا ففعلته في المرض  
ابطل ثوبينها ولو اقر المريض بانقضاء عدها من طلاقها في الصحة **فصدقة**  
فاقولها او اوصي فلها الاقل منها ومن ميواتها وحكما بصحتها **فصل**  
ويراجع المختدة من رجعي وان لم ترض ولا تحرم به الوطى وثبتت  
بالقول كوا جعلت ونسبتها بالفعل كالمسمى مشهورة والنظر في الغرض مشهورة  
ونسب الاشهاد ولا فوجبه ومنعنا من النسوة حتى يشهد ولو  
اذعى الرجعة في العدة بعد انقضائها فان صدقته والافاقول قولها  
بغير عزم ولو قال راجعتك فاجابته انقضت عدي او زج الامه  
كنت راجعتك فيها فصدقه قولها وكذبته قال قول قولها فيها واذا انقطع  
الدم في الثالثة لعشوة ايام قطعنا الرجعة بدون عزم وان انقطع  
لا قل لم تنقطع الا بالفساد او بمضي وقت صلوة او باليتم مع الصلوة



وتقطعها بالتيه وحده ولو نسيت غصنًا فصاعدا لم تنقطع ولا يقطعها  
بتدرك المضغية والالتفات والوفاق والطلاق بمجاءها فليست  
فيه بحكمه مراجعًا أو قفًا على المعاودة ولو كان ثلاثًا بذكره بالعقد به  
وخالفه وتنزوين المطلقة الوجبة ونسب أن لا يدخل عليها الأباعلام  
وإذا أبينت ما دون الثلاث تزوجها في العدة وبعدها وبثلاث في  
الحرة وثنتين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجًا غيره نكاحًا صحيحًا أو يد  
بها ثم تبين منه أو يموت عنها وتخلو وطأ المراهق لا وطأ المحل وإذا  
شرطه فالتكاح مكوورة وتخلو ويحكم بفساده وحكم بالصحة ونفى  
الحذر ويهدم الثاني ما دون الثلاث كما يهدمها وحكم بعودها بما يني  
من طلقها وإذا طلقها ثلاثًا فاذ عت انقضاء العدة منه ومن المخلع  
احتمال المدة وغلبة ظنه بصحتها جاز نكاحها **فصل** إذا قال  
والله لا اقربك ولا اقربك اربعة اشهر كان موليًا فان قوبها فيها حث  
وكفو وسقط الايلاء والابانت بسطليعية عند مضي المدة ولا توقف  
على تنفيق الحاكم فان قيد بمينة بالمدة سقطت وان ابدت عاد  
الايلاء بقدر وجهها فان قوبها والابانت باخوي فان تزوجها عاد الثاني

٨٧  
فان عادت بعد زوج آخر فوطئها كفر وأبطلنا ايلاءه وايلاء الذي  
بالله منعقد ولو خلف بطلاق أو عتاق أو حجب أو صدقة أو صوم كان  
موليًا أو بصلاة لم يجعله موليًا وخالفه وان قوبك فكل عتق ساء فلكه  
حز أو والله لا اقربك حتى اعتق هذا أو اطلق هذه لم يجعله موليًا أو  
حتى اصدت شعبان وهو في وجب فهو غير مولي وخالفه ان فاته صومه  
وجعله موليًا في الحال واستقطه بصومه أو صوم بدله قبل انقضاء المدة  
او سنة الأيوما جعلنا موليًا ان وجدت المدة بعد قوبانها لا في الحال  
اذا ان قوبك فانت على حرام بنوي اليمن فهو ايلاء في الحال وإذا قال  
قوبها ولو كثر اليمن في مجلس واحد ثلثا بغير نية او للمتشديد دون  
التكوار حكم بتعذر الايلاء كما يمين ونجاء المدة للامة شهرين ويصح  
على الوجبة لا المبانة وإذا كان احدهما مريضًا او هو مجنون أو  
صغير أو ارتقاء أو بينهما مسافة اربعة اشهر فقال في المدة فثبت  
اليها واستقر العذر نسقطه فان قدر على الجماع فيها الزم الفقيه ولو  
كان محرمًا وبين ايلاءه وتام الحج اربعة اشهر ففاء بالقول أبطلناه  
او مريضًا فلم ينف به حتى انقضت فبانت ثم صح ايلائه ثم فتنها



ثم قال به **تجيوه** وابطله او لنسائه الادبع لا اقرب لحد يمكن قصونها  
 الايلاء على واحدة او لا اقرب يمكن جعلناه موليًا عليهم من لاعلى الوابعة  
 بعد وطء الثلثة او احدا كما فضمت المدة بانت واحدة فاذا مضت  
 مدة اخرى لا يحكم بينونة الاخرى وتعتبر الفينة في انت حرام  
 فان اراد الكذب او الظهار صدق او الطلاق كان بائنا او التحريم  
 او خلا عن نيية كان موليًا وصوفه المتأخرون الا الطلاق من  
 غير نيية **فصل** اذا افتدت المرأة نفسها بمال تخلعها  
 عليه ففعلت وقعت طلقة واحدة ولو زعمها امال ولم يجعله فسحا  
 فان كان هو الناشز كره له اخذ العوض او هي فان ياخذ اكثر  
 مما اعطاها ولو خالع بشروط الخيار لنفسه بطل اولها فتجوز  
 وتلحق بها صريح الطلاق ولو طلقها على مال فقبلت لزمها  
 بانت وان بطل العوض فيه كان رجعيًا او في الخلع كان بائنا ولا  
 شيء له ويجوز الخلع بما يمهز به فان قالت على ما في يدي وهو  
 صفر فلا شيء له او من مال رقت المهر او من دراهم لزمها ثلثة  
 او طلقه ثلثا بالالف فطلقها واحدة فثلثها او على الف فوجد الطلاق

رجعي بغير شيء وقال ابابن بثلثها او طلق نفسه ثلثا بالالف او عليها  
 فوجدت لم يقع شيء او طلقه واحدة بالالف فثلثت فمن واقعت  
 بغير شيء والزمهاها الثلث ولو اجابها بانت طالق ثلثا بالالف  
 او عليها فهو منقوف على قبولها او انت طالق وعكس الف فهو طالق  
 بغير شيء او وقفاة على قبولها او على عيدي هذا فقبلت او تعناه  
 من غير لزوم قيمته ولو اختلعت وهي مريضة على ما اعتبرناه  
 من الثلث والمباراة والخلع يسقط بهما حقوق النكاح من الجانبين  
 واسقط بهما ما ستمياه وبواق في الاول في الاول والثاني في الثاني  
**فصل** اذا اظهر من امراته بان شبهها او عضوا  
 منها يعتبر به عنها او جزئًا يسايعا بعضه بحكم عليه النظر اليه  
 ممن يحرم عليه نكاحها فوبد افقد حرم عليه وطئها بدواعيه  
 لان يكفر فان اقدم قبله استغفر الله تعالى ولا يقبى من  
 ذمي ونفسه العود الموجب للكفارة بالعزم على الوطئ الابالا  
 مسائل وان قال مثل اني فان نوى الكوامة صدق او الظهار كان  
 ظهارا او الطلاق فبايئا وان لم ينو فليس بشيء وجعله ظهارا او

مكتبة محمد سعيد كمال  
 الثالث - طباطبائي  
 ١٣٦٧



انت حرام كظها حتى بنية الطلاق او الايلاء فهو ظهار وقال الاماني  
او انش على كظها حتى كان مظاهرا من هن واوجبوها بعد هن  
ولو ظاهرا ثم ارتدا واسلاما او هوتا اسلم وجد فكلها  
فهو باق ويكفر بعقوبة رقية سليمة كاملة الذوق قبل المسيس  
وتجيز الكافر والمكاتب الذي لم يؤد شيئا ولا تجوز المدب واما  
الولد ولا مقطوع اليد او ابهامها او الوجين ولا الجنون المظن  
ولا الاعمي ويجوز الاصم واجزنا الحصى والمجبوب ومقطوع الاذن  
ولو اشتق اباه ينوي الكفارة مجزؤه ولو اعن مؤسو نصيبه  
مشرك وضمن الباقي فاعتقه فهو غير مجزئ او نصف عبده ثم  
الباقي فهو حايث ان لم يتخذ بينهما وقاع واجازاه مطلقا فان لم  
يجد صام شهرين متتابعين قبل المسيس ليس فيها رمضان ولا  
ايام الخمسة فان قوبها في خلا لهما ليلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف  
ولا يامر به وان افطر فيها مطلقا استقبل ولا تجزئ العبد الا الصر  
فان لم يستطع اطعم تين مسكينا كالقطرة او قيمة ذلك وان غداهم  
ومشاهاهم جاز وان اطعم واحدا استين بوجاهان او اباحة الكافر

اجزء عن يومه او فوق التليك فيه قيل بالجواز وعدمه ولو قوبها  
فيه لم يستأنف واوجبوا تقديمه وان اعتق رقبين عن كنفاتين  
او ضاعف عدد الايام والمسكين جاز عنها من غير تعيين او لحدة  
عنهما تخير فيه **فصل** اذا قذف امرأة بالزنا وهما من اهل  
الشهادة وهي ممن يتخذ قاذفها وطالبة بموجبه لاعن ويجعله  
شهادا ان تؤكذ بالايمان لا بالعكس فان امتنع حبس حتى يلاعن  
او يكذب نفسه فيحذف قاذف الاعن وجب عليها فان امتنعت  
حبست لثلاث اعن او نصفه فيسقط ولا تحذف فان لم يكن من اهل  
الشهادة حذ وان كانت ممن لا يحذف قاذفها وهو اهل فلا حذ  
ولا لعن ولو شهد عليها بالزنا مع ثلاثة نقبلها ويتبدل في الذوق  
فيقول اربع مرات اشهد بالله اني لمن الصادقين فيمارس به  
من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما  
دميتل به من الزنا يشير اليها وتقو هي اربع اشهد بالله  
انه من الكاذبين فيمارس في به من الزنا وفي الخامسة غضب الله  
عليها ان كان من الصادقين فيمارسها به من الزنا ولم توقع الغرقة



بالعلم ولا يفرقناها بالتعاضد ما ينتوقف على تفريق الحاكم فتكون  
 بطلانها بآية وإذا أكلت نفسه أو خذ لنفسه أو هي لا تجاز  
 نكاحها ويؤيد تحريرها ولا يعتبر قذف الاخرى وان كان القذف بولي  
 في القاض نسبة والحقة بآية وفي الحرة لا يلزم ان ائت  
 به لا تدر من سنة اشهر لاعتق ولا توجب للحال وان قال زني  
 هذا الحرة منه ثلاثا وثلاثين واذا انفي الولد عقيب الولادة أو  
 حال قبول التهنئة والبيع إلى الولادة صح والاعتق او بعده  
 لاعتق وثبت نسبة والتقدير بيوم او سبعة رايان وقال الامام  
 النفاسي واذا ائت بولدين في بطن فاعترف بالثاني ثبتا وحده  
 او بالاول ثبتا ولاعتق ولو ماتت بفتنة المنقبة عن قلبه فافقه  
 فنسبه غير ثابت **فصل** تعتد الحرة بالحائض المدخول بها  
 عن الطلاق او الفسخ بثلاثة قرو وثأولها بالحائض لا بالاطهار  
 وان طلق في الحائض لم تعتد بتلك الحائض والصغيرة والآيسة  
 بثلاثة اشهر وأمر وامتنعة الطهر بالاقرار لا بثلاثة اشهر بعد تسعة  
 والامة بخمسين وأمر والآيسة بغيره ونص في لا بثلاثة والحرة المولود

عنها زوجهما باربعة اشهر وعشيرة والامة بالنصف والخامس بثلث  
 بالوضع والفاسدة النكاح والموطوءة بشبهة بالحائض في العدة  
 والحرة واذا اعتدت الآيسة بالشهر ثم رأت الدم استأنفتها  
 بالحائض أو ليست بعد حائضتين فيها الشهر ولو اعتقت في العدة  
 من رجعي أمرها بعدة الحرايير وان كانت عصابة لم تأمرها  
 واذا اعتقت أم الولد او ماتت فولادها تأمرها بثلث حائض لا  
 بوحدة او ماتت زوجها فولادها وجهه التزني وتكفي ما بينهما  
 بعدة بعدة الوفاة وقال الجمع بين العدين ولو ماتت صغرى  
 عن امراته الحامل تأمرها بالشهر كما في الحادث بعده وهما  
 بالوضع ولا يثبت نسبة واذا وطئت المعتدة بشبهة فوجبت أخرى  
 تأمرها على التداخلا التعاقب فان انقضت الاولى اتمت الثانية  
 وتبتدى بعدة الطلاق والوفاة عقيبها وتنقض عضي المدة  
 وان لم تعلمها وأمرها به في النكاح الفاسد عقيب التفريق  
 او العزم على ترك الموطأ من آخر الموطيات واذا اقرت بها  
 نقضها بالحائض فاذا المدة شهران وقال التسعة وثلاثون



يومًا أو غلبت طلاقها بالولادة فاقفها خمسة وثمانون والحماية  
ثلاثة وبعثتها في خمسة وسبعين لا أربعة وخمسين وتترك الحرة  
والامة وعدة الوفاة عن نكاح صحيح الطيب والزينة والكحل  
والدهن الأبعد ونائم به المبتوتة ولا توجب عليه ذميمة ولا  
صغيرة ولا حدا على ام ولد ولا تخطب المعتدة ولا بأس بالتعريض  
ولا تخير المطلقة الرجعية والمبتوتة اصلاً ولا تخير المتوفاه عنها  
نهاراً وبعض البلد وتبيت في منزلها وتعتد في المنزل المضاف  
اليها شكل حال وجوها فان اخرجها الورثة من نصيبهم وضاق  
عنها نصيبها انقلبت ولومات في السفر في مصيرها وابانها ونسبها  
وبسببها من مصيرها وتقصدها مسيرة سفر فعلها ان تعتد  
في المصير ولا تخير بحريم حتى تفرغ واجازة قبله **فصل** ويقعد  
اقل الحرة ستة اشهر وتعد ركشوه بستين لا اربعاً واذا اوفى  
بالنقضاء العدة ثم جاءت بولد لا قبل من ستة اشهر ثبت نسب الستة  
لم يثبت واذا انت به الرجعية ستين او اكثر ثبت عالم تقديراً  
بنقضها وكان مراجعاً ولا قبل ثبت وبانت او المبتوتة لا قبل ثبت

اولها من حين الفرية لم يثبت الا باذعائه وان كانت هذه صغيرة فجات  
به يقبض الى ستين او رجعية فالى سبعة وعشرين شهراً او ثبته  
اذا انت به لا قبل من تسعة اشهر فيهما او متوفاه عنها فالى ستين  
واثبته ان انت به لتتمام عشرة اشهر وعشرة ايام لا قبل من عشرة  
اشهر وعشرة ايام واذا لم تقو معتدة الوفاة بالنقض فانتهت  
لتتمام عشرة اشهر وعشرة ايام اثبته واذا انت به معتدة  
الوفاة فثبتت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين الا ان يكون  
جبل ظاهر او اعترافا وثبته بواحدة والطلاق المعلق بالعد  
لا دة لا يقع بشهادة واحدة بها وان اقر بالحيد في طالق  
من غير شهادة واذا تزوجها فانت به لا قبل من ستة اشهر ثم  
يثبت او الستة ثبت ان اعترف وان نكح الولادة يثبت  
بواحدة **فصل** وتجب للمرأة النفقة والكسوة والكنة  
بتسليم نفسها في منزل زوجها على قدر حاله وقيل حالها  
ويقتى به وتقدر بالكفاية ويقبل قوله في اعساده عنها وتسمع  
بينتها ويوجب نفقة خادمين على الموسر والكفيا بواحد



وان نشأت فلان نفقة حتى تعود ولا نفقة للفقيرة وتجب للكبيرة  
في مال الصغير ولا نفقة للمتوفي عنها وتوجبها للمبانة في العدة  
كالرجعية واذا تزوج بعد حرة باذن تعلق النفقة بوقت  
او حرة امة فان بقوا لها مولاها منزلة وجبت والا فلا وان بقواها  
بعد الطلاق منعنا الزوج وتسقط بغير فدية جارات منها بمعية  
كالزوجة ولو بعد الطلاق وتجب لغيره في المهر ونحوه  
وباخذ غايب كرها وحجها محرم لاذوج مستقط ومخالفة ولو  
مرضت في منزله لم تسقط واذا قضى بنفقة الاعسار ثم استرجعها  
صحة ثم اد بالعكس فبنفقة المعسر وتسقطها عن الماني الا للزوجة  
او صلح وبعث احدها بعد القضاء بمدة ولو تجل نفقة سنة ثم  
مات اجمالا لاسترجاع محسابه واذا اتت المبانة بولد لاكثر  
من سنتين ولم تقربا نقضا عدها ولقد استوفيت النفقة يقيني  
بعد المدة عن سنة اشهر ولا نفقة بالاعسار بل تؤمر بالاستدانة  
لتجدي عليه واذا كان للغايب مال جودع او مضاربة او دين وعلم  
القاضي به وبالنكاح او اعترف بها من هو في يده يفرض فيه نفقة

زوجته وولده الصغير والديه اذا كان من جنس حريم وتختلفها ويا  
تخذ منها كنبلاها وان لم يكن له مال فاقامت البيعة على الزوجية  
ليفرض لها رد دناها ويختار القبول ولو كفله عنه بالانفاق كل شهر  
يلزمه به مادام النكاح والزمان بشهر وطلبها كنبلا الغيبته  
لغو ويأمر به لنفقة شهر وقيل هو المختار ويسكنها في دار  
مفردة لا يشاركها احد من اهله الا باختيارها ويجوز منع  
اهلها من الدخول عليها الا من النضر والكلام وقيل لا يمنعها  
من الخروج الى والدين ودخولها اليها كجمعية وغيرها كحل  
سنة وتجب على الاب وحده لولده الصغير الفقير مع مخالفة  
الدين كالزوجة ولم يوجبوا على الام ارضاعه وان لم تكن شريفة  
الا ان تتعنت ويستأجر من ترضعه عندها ولا يجزى بتجار  
زوجته او معتدته لا ارضاع ولده منها فاذا انقضت وتقدم  
على الاجنبية الا ان تطلب زيادة اجرة وتجب على الولد  
وحده لا اصوله الفقراء مع مخالفة الدين وللأب بيع غرضه  
وهو غايب ويمنع من عقاره فان كان ماله في يده لم يضمن



بانفاقه او في يد اجنبي فانفق عليها بغير اذن الحاكم ضمن واذا مضت  
مدة بعد القضاء لهم ولذوي الارحام بها سقطت الا ان يؤذن  
لهم في الاستدانة ونحوها لكرذي رحم محريم مسلم فقير مع صغير  
او ثوبه او زمانه او عي على قدر الميوات وينفق الاب على ابنته  
البالغة الزمن وبنته البالغة الثلاثين والام الثلث وفي ظاهر  
الولاية يجب كل النفقة على الاب كما في الولد الصغير ولا يجب على الفقير  
فيستطيل سارده ملك نصيب تحريم الصدقة ولينفي به وتذره  
بالفاصل عن نفسه وعياله شهر او من كسبه كل يوم وينفق  
المولى على عبده وامته فان امتنع ولها كسب النفقاضه والا  
اجبر على بيعها **فصل** وتقدم الام على الاب في الحضانه  
ان طلبت ثم اثمها ثم ام الاب وقد منها على الحالة ثم الاخت  
لابوين ثم الام ثم للاب ثم الحالات ثم العتاق وينزل كذلك  
وتسقط حق الحضانه اذا تزوجت باجنبي ويعود بالطلاق  
واذا استغنى الغلام عن الخدمة قبل بسبع او تسع اجبر الاب  
على اخذه وتملك الجارية عند الام والجدة حتى تحيض وعند غيرها

حتى تستتهي والولد عند الذميمة حتى يخاف ان يالف الكفر ولا  
حق للامة وام الولد فيه قبل العتق واذا لم تكن امرأة فاضفهم  
الوجاهة قدم اقربهم تعصيتا ولا يخرج الاب بولده قبل الثغاف  
ولا اللث من المصير لهما الى وطنها الذي تزوجا فيه الا اذا كان الحرب  
**كتاب العتق** يصح في ملك او مضى اليهم من  
تادير على التبرعات بصريح كانت حر او معتق او عتق او يا  
عتق او يا حر الا ان يكون على او وجهه او راسه لا يدرك او حكر  
وبالكفاية كلاما مكررا على عتقه ولا سبيد ان ذوى ولا يعتق بلا سلطان  
مطلقا وقوله انت لله ليس باعتاق ولو قال هذا مولاى او يا مولاى  
او يا مولاى عتق لابيا ابني ويا اخي وقوله لمن لا يولد مثله لمثله  
هذا ابني اعتاق ولو نواه بارت طالق لا حكم به ولو قال انت مثل  
الحرة لا يعتق او ما انت الاحرة عتق وقوله عبيدى او حمارى حرة  
اعتاق ومن ملكه ارحم محريم منه عتق عليه ولا يخص الولاد  
ومن اعتنق لغير الله او كان ملكها او سكرانا عتق ولو اعتنق  
الام عتق حلالا ولا ينكس ويتبع الولد الام مطلقا الا من المولى



ولو ولدت المكاتب بنتا وهي اخذت فاعتق الوسطى فالسفلى  
 حرة بتعاق ولو قال اول ولد تلدي بنة حرة فانتت به ميتا فالثاني  
 للميت حرة واذا خرج عبد الينا مسلما اعتق واعتاق الحرة في مثله  
 ثم باطل ما لم يخل عنه ولو خرجا مسلمين **تجوز** ولاؤه له ولو اد  
 خل الميتا من عبد اسلاما الى دار الحرب فهو معتق بغير ولاء  
 وكذا لو اسلم ثم فباع من مسلم او حربي ولو اعتقه على مال  
 فقيدعت ولو ادعت بادهائه صح وصار ما ذونا واذا حضره  
 اجبرناه على القبول **وتجوز** التعليق بحرف ان كذا او متى حتى  
 لو باعه ثم اشتراه فاحضره **يا** امر باجباره او على ان يتخذ منه  
 سنة ثم مات او على قدر من الخمر فاسلم احدهما رجع في تركه وعليه  
 بقيمة نفسه وحكم ببقية خدمته ومقداره **فصل** في الاعتناق  
 يتجزى ومعتق البعض يسقى في ببقية قيمته وهو كالمكاتب وقال  
 كالحرة المديون واذا اعتق احد الشريكين نصيبه وهو مؤس  
 فلا اخوان يعتق او يضمن او يستسعى واليسار لا يمنع السعاية  
 او يعسر فله ان يعتق او يستسعى وقاله الضمان مع اليسار

والسعاية مع الاعسار ولو شهد كل منهما على الآخر بالعتق فالعبد  
 يسقى في نصيب كل منهما مطلقا وقال ان كانا معسرين او احدهما  
 لا موسرين والاولا لهما وقالوا موقوف وشهادتهما على الشريك الحاضر  
 يعتق الغائب نصيبه مردودة واذا اشترى ابن اخيه او نصيب  
 الآخر غير مضمون على الاب مطلقا وكذا اذا ورثناه وللشريك العتق  
 او السعاية وضمانه في الشراء مع اليسار واستسعا مع الاعسار  
 ولو علقا عتقه بشرطين متنافيين في محبة واحد وجهده وجوده عتق  
 نصنه وعليه السعاية في الباقي لهما مطلقا ونوافق ان كانا معسرين  
 لا موسرين **يا** امر بهما للموسرين في ربع قيمته واجبهما في كله ان  
 كانا معسرين لا موسرين **يا** امر بهما للموسرين نصنه ولو اقر في متبويه  
 ان البايع كان ذنبه فانكدر ثم جنى العبد فالحال موقوف وقال  
 يسقى ولو حلف يعتق ان قيده وطلان وان لا يخل وشهد انما  
 انه بطل فحكم به ثم حل عن دليلين فالضمان عليهما ولو حكم به  
 بشهادتهما ثم رجعا فضمننا فشهد اخوان به قبله في مردودة  
 ودعوى العبد لا الامة في الشهادة **بشروط** وهي على عتق احدهما او احدهما



مردوداً ووطي احداها لا يكون بياناً ولو قال العبدية احداً  
 حتى تم باع احدها او دبره او مات عتق الآخر واحداً حتى تم  
 احدها ودخل ثالث فاعاده ومات بمجهلاً افق بربع الداخل وهما  
 بنصفه وعتق نصف الخراج وثلاثة ارباع الثابت وان قاله  
 في المرفق قسم الثلث على هذا ولو اعنت عبدة الثلاثة في المرفق  
 وهم طاله وقيمتهم سواء عتق من كل ثلثة وسعى في ثلثيه ولا تقوى  
 ولو قال قرن او مكاتب ماساً ملكه حتى تفتقاً فملكاً مملوكاً فلو قرن  
 ولو قال ان كلمت زيداً فانت حر فادعاه زيداً وشهدا بانه  
 يرقها وسمعا او ان تستر بكل مضمين طلب الولد الى ما شرط  
 من التحصيل والوطي والتبوية والمنع من الخروج او لامة غيره  
 ان تستر بكل فاشترها وتسترها الغينا التعليق **فصل**  
 ولو قال اذا مت فانت حر او حر عن ذر مني او مدبر او قد بر  
 صار مدبراً لا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعتق ويجوز استخراجه و  
 اجارته ووطيها وتزوجها ويعتق من الثلث ان خرج منه والا فمكاتباً  
 وان كان مولاه مدبراً يسعي في كل قيمته ولو قال العبدية ومدبره احداً

والآخر مدبراً يعني يعتق القوي واشاعهما فيها ولو اعنت احداً الشريكين  
 ودبر الآخر مقيماً عتق ويغفره نصف قيمته قرن لا مدبراً او واسلم مدبر  
 الذي حكمنا بعنته بعد السعاية لا قبلها وان علقه بموته على صفة لم  
 يكن مدبراً فان تحقق المجموع عتق كالمدبر وان مات فلان او انا فانت  
 حر او قبل موتي فانت حر **فصل** اذا انت بولد من مولاها  
 فاعترف به تثبته نسبة الابا لافراد بوطيها فان ولدت بعد ذلك ثبتت  
 من غير دعوة وينبغي بحج دنيته ولا يجوز اخراجه عن ملكه الا  
 بالعتق ويجوز استخراجه واجارته ووطيها وتزوجها فان ولدت  
 من زوجها تبعا في حكمها وتعتق من جميع المال ولا تسعي في ذنبه وهي  
 غير متفوتة بولدها ملكة هي او مدبره عند المشتري فهي غير مضمونة  
 واذا انكح امه فولدت ثم حكمها بجعلها ام ولد ولو وطى جارية ابنه  
 فولدت فادعاه صارت ام ولد له ويضم قيمتها لانيمة ولده ولا تجب  
 مهرها ولا يثبت بوطي الجدة مع بقا الاب واذا ادعاه احداً الشريكين  
 ثبتت امه وصارت ام ولد له وضم نصف عقرها ونصف قيمتها لانيمة  
 الولد ولو ادعاه عبدة فثبتت منها ولا تعبر القايه وتصير ام ولد لها وتغفر



كل منهما نصف العتق فصاعدا ويوث من كل منهما كالمين ويوثا في كاري واذا  
وطي بجارية مكاتبه فولدت فادعاه فان صدقة ثبت وضم عتقها  
وقيمة ولا تصير له وليد والا فلا ولو اذ عي استيلاذ مشريكه فانكر ان ي  
بالسعاية له في نصف قيمتها وقال لا تحرمه يوما لا يومنا فان جنت هذه  
فنصف الارش على المنكر والنصف موقوف **ويوجب الموقوف في كسبه** و  
اوجب الكفر فيه ولو ولدت فباعها فادعاه اب المولى يحكم بقبوله منه  
ويغرمه قيمته **فصل** ومن كاتب عبده على مال فقبل صار مكاتبنا  
ولا يوجب حظ شي من البدل ويجوز منجا وموجلا ونجزة حال او من  
صغير عاقل ونحوه عن يد المولى دون ملكه فيضمن جاله بالتلافه  
العتق بوطئها والارش بالجناية عليها او على ولدها وان اعتقه سقط  
البدل ولو اختلفا في قدره فالقول للعبد وقال لا يتحالفان ويتصرف  
كالمأذون ولا يمنع بمنع المولى ويسافر ويذبح الامة لا العبد ولا  
يتزوج الاباذن ولا يملك مطلقا ولا يعتق على ما ويكاتب فان اذن  
الثاني قبله كان ولاؤه للمولى والا فلا ويدخل ولده من امته في كتابته  
ويأخذ كسبه واجزنا اعتاق الولد ولو زوج عبده من امته لم كاتبهم فلا

تبع امته في كتابتها وان ولدت من حوالها مضت على الكتابة ان بنات والا  
تجوز نفسها وصارت ام وليد وان كاتب ام ولده جاز وسقط البدل  
بعونه او مدبره اجان وان مات ولما لم فهو يسعي في ثلثي قيمة او كل البدل  
ويأمره بالسعاية في الاقل منها لامن ثلثيها او ذر مكاتبه جاز وقطع على الكتابة  
ان شاء والا يحجز نفسه وصار مدبره فان مات ولما لم فهو يسعي في ثلثي  
قيمة او ثلثي البدل وقالوا في اقلها ولو كاتباه فاعتقه احدها فنصف قيمته  
باق على الكتابة ويوجب على المعتق نصف قيمة قنأ او وجب السعاية في الاقل  
من نصف قيمة ونصف البدل والكتابة تجزي ولو اشترى اباه او  
ابنه ودخل في كتابته او ذر حرم حرم منه فله بيعه او ام ولده وهو  
معها تكاتب عليه وحرم بيعها وان لم يكن معها فله بيعها واذا  
كاتب مسلم على خيرا وخنزيرا او قيمة نفسه فسدت فاق اذى  
الحرم حكما بعتقه ويسعى في قيمته بالغة ما بلغت ويحكم به  
لاداء عينها او قيمتها والعتق باء العين معلق باشتراطه  
في رواية ويعتق باء اقيمة نفسه والكتابة على عيني في العبد  
جائزة في رواية ويعتقها في اخرى او على الف على ان يرد المولى



عليه عبداً بغير عينة نجبرها او على حيوان غير موصوف جازت  
 وكتابة المردد بطل بقتله مؤثداً او بجبرها لنفسه في المحرم لا  
 مرض الموت ولو كانت الابن بين ردة ابيه وقتله ابطالناها  
 ولعقابهم ما عا بالوف ان اذ ياعتقوا وان عجزا رداً احكنا بعنفها  
 لاداء الطر لا بعنف احدها باءا انصيبه او عدا ان كلاً ضامن عتقا  
 باءا احدها ورجع على صاحبه بنصيبه او على الوكيل وخدمته ابدًا  
 فسدت فان اذا ادها وهي اكثر من قيمة حكمنا بعنفه من غير استير  
 داد الفضة واذا عجز عن الجح فان كان له دين يقبضه او مال يقدم  
 انظره الحاكم يومين او ثلاثة والآخر بطل مولاه ردة في  
 الرق واخذ المولى اكسابه ويا من يشا خيره نجيب وان مات عن  
 مال قضيت كتابته منه وحكم بعنفه في آخر حياته ولا تبطلها اذ كان  
 مولود في الكتابة سقى كالاب والولد المشترك يورثي حالاً والا يورث  
 وجعله كالاول ولو كانت ابنته بشرط الحيا فولات في المدة وهلكت فاجاز  
 ابطالها وقال لا يسق الولد كاتمه ولو حق بدار الحرب مؤثداً او تركها  
 منقلا الحكم بموته ثم ان عاد مسكنا اخذه وان مات اذى عنه

ولو قتل خطأ فصالح على مال او اقر به فغض عليه بالقيمة ثم عجز فورد  
 او اقر به عمداً ثم صالح فهو مطلق به بعد العتق وقال لا مطلقا ولو جنى  
 خطأ ثم عجز قبل القضاء اختارنا مولاة بين الدفع والغدا ومنعنا  
 مطالبة العبد في الحال ولو تكررت قبل القضاء او جنى اقيمة واحدة  
 لا متعديدة فاذا مات المولى لم تنفسح ويورثي التتابة على مجرمها  
 الا الورثة ويعتق باعنا فيه ويسقط البذل لا باحدهم ولو مات قبله  
 كاتبه في مرضه باليف الى سنة وقيمة نصفها ولا مال ولا اجازة ان كان  
 يعقل ثلثي قيمته والا يورثوها بثلثي البذل ويتاجل الباء ولو اود  
 في مكاتب بالثلث ثم عتق ثم مات فهو باطل **فصل** يثبت ولان  
 العتاق لمن اعتق او باشر سببه او حصده على ملكه ذكر كان  
 او انثى ولو شرطه لغيره او سارية بطل الشرط واذا مات المعتق  
 تدمت عصبته النسبية على مولاه وان مات المولى ثم المعتق  
 ورثه فهو مولاه دون بناته ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن  
 او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتبن من كاتبن او جز ولا اعتقن  
 بان رزج عبدها معتقة الغير فولدت كان والؤه طوا اليها فان



أعشق جزاء الله إلى مواليد ولو اعتققت وهي حامل وأنت به  
 لا قدر من سنة أشهر من حينه لم ينقل أبدأ ولا كثر منها جنة العيش  
 ولأبني وأذ أدلت فعتقة من الحجج أو من مولى موالاة يجعل  
 ولأه مولى أبيه وقال المولى أنه إذا أسلم على يد رجل ولاه أو  
 وإلى غيره غير أن يوثق إذا مات ويعقل عنه إذا جنى صح أن يكون  
 على عتاقه ونورته إذا لم يكن وارث ويجوز فسحة قولاً وفعللاً  
 أن يعقد عنه ولو أقر به عتاقه فقال بدم موالاة يثبت الموالاة  
 الانتقال عنها لا يجوز وكذا لو كذب فيه أصلاً ثم أقر به لغوه  
 ولدت بجهل النسب بعد أن والت فهو تبع لها فيه وكذا الواثقة  
 به أو انشأته وهو معها **كتاب الحمايات**  
 وينقسم القتل إلى عمد وشبهه وخطأ وما في حكمه وما هو بسبب فإذا  
 قصده بسلاح أو ما ناسبه في تفويض الأجزاء كان عمداً فيما لا  
 نوجب الكفارة ونوجب به القود لا الحيات بينة وبين الدين لا أن  
 يموت أو يعفو الأولياء أو يصالحوه على مال برضاه فتجب ماله  
 أو يسقط بشبهة فتجب الدية في ماله في ثلث سنين أو يعفو بعضهم

أو يصالح فتجب بقيتها على العاقلة واعتبرنا الصلح في موضع الموت من كل  
 المال إلا ثلثه وجعلوا شبهة العمد دعواً وهو أن يقصده بما لا يقوئ الأجزاء  
 وقالوا بما لا يقدر غالباً ويجب به الأثم والتكفير يعقرون قيمته مؤمنة فإن لم يجد  
 فهو شهرين متتابعين والدية المغلظة على العاقلة ويكون عمداً إذا دون  
 النفس فإذا رمى غرضاً فاصاب آدمياً أو من بطنه حربة فمات أو أسلم فقد  
 أخطأ فلا اثم ونجب الكفارة والدية على العاقلة وإذا انقلب المنيح على غيره  
 فقتله الجرمي بجوارحه وإذا أخفر بيماً أو وضع حجرًا في غير ملكه فعوطب به  
 إنسان وجبت دية على العاقلة لا غير ويضمن غير الأدي من ماله ويحرم  
 الميراث بالكلية إلا بالتسيب ونجود عبد الصبي والمجنون خطأ  
 فتوجب الدية على عاقلة لا مالها ولا تحرم الميراث ولا الزوج  
 عليها الكفارة ونقتض من حرة لعبد ومسلم لذمي ولا يقتلان بمسئلتين  
 ويقتل الرجل بالمواة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن المجنون  
 لا بعبد وعبد ولد ومكاتب وممد يره وام ولد ولا والدان  
 على بولده وإن سفل ولم يقتضوا منه لو ذكركم ونوجب الدية في حال  
 ثلث سنين لا في الحال ومن ورن قصاصاً على اليد يسقط ويقتض



من العبد إذا اقرب بالعدو من جرح عمد فان المجرم منها انتقمه  
ولو رمى عمد افقد الى آخر فانما وجب القصاص للاول والدية للثاني  
وتستوفيه بالسيف لا بما قتل به واذا قتل بكاتب عن وفاء وله مولى  
استوفاه مولاه ومنعه او ورثة فلا قصاص وان اجتمعوا معه  
او اعنته مولاه بين القطع والسوية وهو الوارث حكم بالارث  
والنقصان وهما بالقصاص او بعد مروهون لم يستوف حتى يجمع  
الواحد والموتى وكبار الورثة الاستيفاء وقالوا حتى يبلغ الصغار  
ولو اقام احد وليين بنية بالقتل والاخر غايب خسر القاتل حتى  
يخضر ويعيدها والاعادة شريطة ان لا حضوره ويقتل جمع  
بواحد ولو احدث بجمع وتكفى به ولا تقتض من شوب كل الاب والصبى  
والجئون كالحاطي ولو قطع ايده منعه من القصاص وتجب عليها  
نصف الدية ولو قطع عيني اثنين قطعاً بمينه واقتسمها نصف الدية  
ولم توجب الدية للثاني والقطع للاول فان اقتض احدهما حضر  
الاخر اخذ المال ولو قضى بهما نفعى احدهما قبل الاستيفاء اوجب  
للعاني نصف الدية والاخر كلها وقالوا القصاص والنجوى القصاص

في الاطراف بين العبد ولا بين الرجل والمراة ونحوه بين المسلم والذمي  
ومن قطع يد غيره من المفصل قطع يده او من نصف الساعد وجبه  
جايضة بنوا منها فلا قصاص ولو كانت يدا القاطع مثلاً او ناقصة الاصابع  
قطعها ان شاء والاخذ الا اذا شئ كاملاً ويتنقى في المارن والاذن الشئ  
والشجة التي يمكن الممانلة فيها وان كان راس المشايخ اكله فان شاء المشجر  
اخذ بقدر شجته والاخذ ارشها ولا قصاص في اللسان والذكة الا ان  
يقطع الحشفة ولو ضوب عينه فقلعها فلا قصاص فان ذهب ضوؤها  
وهي قائمة جعلت عينه قطن رطبت وقوبل عراة تحاة **فصل**  
ولو قتل عبداً اثنين قوبل بهما او مولاه وله ابنان نفعى احدهما لا يجزئ  
ويجوز العاني في دفع نصف نصيبه او فدايه ببيع الدية او احد حتى  
ديم ولم يعلم الاخر فقتله او جنباً دية في ماله لا القصاص ولو جرح  
عبد فمداه مولاه ثم مات يحكم عليه بالدية وخيراه ثانياً ولو اعنته  
في مودته فقتله خطأ وسعى في تيممه فعليه السعية ثانياً للوارث  
وقالوا الدية على عاقلة ولو توك مدبوا فقتل خطأ وهو يسقى للوارث  
فعليه تيمم ولو ليعه وقالوا دية على عاقلة ولو اعنته بين ادمى والوصول



فعل الوامى يمتد وتلا قضا ما بين يمتد مرتين ولو ارتد  
ما بينهما فعليه دية ما قدره ولو اسلم ما بينهما فلا شيء عليه ولو ارتد  
بعد ان قطعت يده عدا ثم اسلم ثم مات منه او جاب شهرا وهاولته  
ولو شهدوا بقتل عمده ثم رجعوا مع الولي لم ينقص منهم ويلزم الولي  
بالدية من شاء والضامن لا يرجع على غيره وقال ابو جعفر المشهور على الولي  
ومن له نصيب في النفس اذا قطع اليد ثم عفا فهو افعليه او شهرا او في الطرف  
فاستوفاه فسوى له على عاقلة ونفياها ومن قطع يد غيره خطأ  
ثم عمدا قبل البراء او خطأ بعده او قطعها عمدا ثم قتله خطأ او عمدا  
بعد البراء اخذها ولو كانا خطابين من غير براء التقي بدية او عمدا  
فلله ولي استيفاءها وقال لا يقتل وضمان الصبي اذا مات من ضرب  
ابيه او وصيته تاديبا عليها **كتاب الديات**  
تغلظ دية شبه العمد في الابل فتجب ارباعا حتى وعشرون بنت مخاض  
ومثلها بنت لبون وحقاق وجذع وجعلها ثلثين جذعة ومثلها  
حققة واربعين ثنيات حوامل وتجب في الخطا منها اجماسا عشرون  
ابن مخاض ومثلها بنت مخاض وبنات لبون وحقاق وجذع او الف

او الف دينار ونوجب من الذوق عشرة آلاف درهم لا اثني عشرة  
وهي منحصرة في هذه وزاد من البقر مائتين ومن الشياه الفيين  
ومن الخلد مائتين وقولها رابة ونجب في المراه نصفها ولم يجعلوا  
دية الدمي سنة الا ان درهم فجعلها كالمسلم لا للكتاني اربعة الاف  
والبحوسي ثمان مائة ونجب في اللسان والذكو والعقد والشم  
والذوق والسمع والبصوف ذهاب منفعة العضو ونوجب فيه من خصني  
وعينين حكومه عدل لاديه وتكون في خلق الحية والراس فان نبتت  
لم تجب شيء وكذا لو نبتت بيضا في الحية والعبد حكومه وادجباها  
فيها ونجب الدية في كل ما في البدن منه اثنان فيها ونصفها في احدهما وبعها  
في واحد مما هو فيه اربعة وعشرها في كل اصبغ وتقسم على مفاصلها  
ويتبعها الكلف فان قطعها من نفسه الساعد وجبت حكومه في الزايد  
او كذا فيها اصبغ ففيها ارباع الا اصبغ وادجبا الاكثر من اربعا ومن الحكومه  
في الكلف ولو شلت بقطع جارتها ففيها الارش وقال القضاة في الاولى  
والارش في الثانية ونصف عشرها في كل شيء نبتت عوضها فهو ساقا لشي  
الصغير ولو ضربه فاصفرت فالارش واجت كمال الواسو قد واخفرت



او احسنت وقال الحكومة وهو رواية وتجب حكومة في الاسبوع الزايد  
 وعين الصبي ولسانه وذكره اذا لم يعلم صحته ولو ذهب عقله او شرب  
 دامية موضحة اقتصرنا على الدية او سمعة او بصيرة او كلام وجب  
 رشى ايضا واذا زال اثر الشجرة فالارض ساقطة وبوجوب رشى الام لا  
 اجرة الطبيب وينتظر في قصاص الجرح بقوة وتجب حكومة في الشجر  
 الحارصة والدامية والدامية والباصعة والمتلاحمة والسمحاق بان  
 يقوم عبدا سالما وسليما فنجي من الدية ما نقصته الجراحة من القيمة  
 والقصاص في الموضحة عمدا او نصف عشر الدية في الخطاء وعشو في  
 الهاشمية وعشو ونصف في المنتقلة وثلاثة اامة وثلاث في الجائفة  
 وثلثان في النافذة واذا ضرب بطن امرأة قاتلت جنيثا ميتا وجب  
 الفقة خمسون دينار اعلى العاقلة في سنة او حيا ثم مات فالدية  
 او ميتا ثم مات فدية وعشرة اومات ثم القعة حيا ثم مات فديتان  
 او مات ثم القعة ميتا فدية لا نحو ولا نوجب فيه كفارة وتورث الفقة  
 ولا تعقب في جنيث الامة عشوة قيمة الامة مطلقا فنجب نصف عشوة قيمة  
 ذكر الوكان حيا وعشوة قيمة لو كان انثى في مال الضارب بحال **فصل**

١٠١  
 ومن اخرج الى طريق العامة وشنا او ميذا او نحوه كان كغيرهم انثى  
 وليس لاحد من القادرب غير نافذ احداث ذكر الا بامرهم ولو مال حايط  
 وطولب ماله بنقصه واشهد عليه فلم ينقص في مدة الامكان فسقط  
 ضمن بالدية وان مال الى دار جارة طالبه هو ولو طولب احد خمسة في الدية  
 على عاقلة او حفر احد ثلثة في دارهم بغير اذنهما فعلى عاقلة  
 ثلثاهما وقال النصف فيهما ولو مات فيها غنى فهو هرة او جوعا حكم بالقتل  
 ولو اتقى الواقع فيها اخر فيها وهو آخر وخجلت كقيمة موتهم بثلث  
 دية الاول ويوجب ثلثها على الحافر وثلثها على الثاني ونصف دية الثاني  
 لا غير على الاول **واوجب** دية الاول على الحافر والثاني على الاول ويوجب  
 للثالث على الثاني ولو حفرها عبدا مات بها انسان فاعش مع العلم  
 به ثم آخر ضمن المولى الدية **ولي الثاني** ياخذ منها قدر قيمة العبد  
 وقال ابو بصير له نصف قيمة من غيرها والنوم والجلوس والقيام  
 في المسجد لغير صلوة موجب لضمان عاتله به وكذا طي حصيه  
 ورفع قنديل من اجنبى ويوجب كفارة وبنائه في بعض الزايت  
 ما او طالت الداية بيدها ورجلها او كدت او صدمت لامان في رجلها



او ذنبها او تلف يودها سايرة او واقفة له والقياد ما  
اصابت بيدها دون رجلها والسابق ما اصابته بهما وقيل  
كالقياد في الاصح وقايد قطار ما وطاء فان كان معه سابق ضمنا  
ونوجب دية كل من المصطلد مبنى على عاقلة الاخر لا نفسه  
وورثوا كل من الزوجين من دية الآخر ونصته قيمة جراحه  
عليه فقتله **فصل** اذا جنى العبد خطأ فان شاء مولاه  
دفعه الى الولي فتملكه والافداه بالارض خالفا فان جنى ثانيا عا  
والحكم او اكثر من واحدة يختار بين دفعه الى الاوليا يقتسمونه بقدر  
حقولهم او فدائه بأروشهم ولو اعنته او باعه او رهبه او دبره او  
استفولدها قبل العلم بها ضمن الاقدم من القيمة والارض او بعده ضمن  
الارض وما جعلناه بالاجازة والوهن والعرض على البيع والاولاد  
بعده مختار الفداء ولو علق عنته بقدر زيد فقتله خطأ  
جعلناه مختارا له والزمناء الدية لا القيمة والمفلس اذا اختاره  
لا يجزيه على الدفع ولو جنى مكاتب ولم يقض بشي حتى جنى اخرى  
او جنى قيمة واحدة لاثنين والزمناء مولى المدبر قيمة واحدة

١٠٢  
عن جناباته ولو قتل خطأ وآخر عمدا فقتل احدهما والى العمد  
تقيمة مقسومة ثلثين لولي الاول وثلثا لشريك العاق وقالا  
ارباعا ويضمن في المدبر واهم الولد من قيمتها ومن الارش فان  
عاد فجنى وقد دفع القيمة الى الاول بقضاء اشاركه ولى الثانية  
او بغيره فالثاني يرجع على الاول او على المولى ثم يرجع المولى عليه  
وقالا لا شيء على المولى وجنابة المصوب على مولاه معتبرة و  
على الخاصب **فصل** ولو قتل عند الخاصب خطأ فدية فقتل اخر  
عند المولى فاجتاز دية نعمة بهما ورجع على الخاصب بنصف قيمته  
امره بتملكه وامراه بدفعه الى ولي الاول وبالوجوع ثانيا عليه  
لنفسه ولو اشترى عبدا فقتل قبل القبض عمدا فان امضاه فله  
القصاص وان فسح فهو للبائع ويوجب القيمة للبائع في الفسخ  
واوجبهما في الحالين ومن قتل عبدا خطأ كانت قيمته على العاقلة  
ولا تزد على عشرة آلاف الا عشرة وفي الامة على خمسة آلاف الا  
عشرة ويوجبها في ماله بالغلة ما بلغت كالمصوب ويعذر من القيمة  
ما يتقدم من الدية فلا يزد في يد العبد على خمسة آلاف الا خمسة



وتجب في مال الجاني **فصل** واذا اوجد قتيلا في محلة وبلد  
 اثر او كان دمه يسيل من عيونه او اذنه او وجد بدنه او اكثره  
 او نصفه مع الواس ولا يعلم قاتله واذا غي وليه قتلته على اهلها او  
 على بعضهم عدا او خطا ولا بينة تختار منهم خيبر وجل احرارا  
 بالقين غتلا يحلفون بالله ما تقتلناه ولا عرفنا قاتله ثم يقضي  
 بالدية عليهم ويكذرون ان نقصوا فان نكلوا حبسوا اليقظوا او  
 يحلفوا ويحكم بها لنكولهم ولا يبداء بيمين الولي اذا كان لوث  
 ليحكم له بها ان خلف وعليهم ان نكلوا بالبوة ان خلفوا ولا حكم  
 له بالقود ان ادعى العمد وحلف مع اللوث وان ادعى على غيره  
 سقطت القسامة عنهم لا عدا واحد منهم وشهادتهم على المدعي عليه  
 مروودة واذا قال الشكوك قتلته فلان استثنائه في عيتم واذا  
 وجد على دابة كانت على عاقلة السابق او بين قوتين كانت على  
 اقربهما او في دار انسان كانت القسامة عليه والدية على عاقلة  
 ويشاكل بين السكان والملاك في القسامة واخراج السكان  
 وهي على اهل الخطية ولو بيع واحد دون المشتري وشكوا بينهم وان

وجد في دار بيعت قبل القبض فهي على عاقلة من هي في يده مطلقا  
 وقالوا ان كان باثنا فعلى عاقلة المشتري والافاقلة من قصير له  
 او في دار نفسه فهي على عاقلة واهدر اه او في دار امرأة في مصير  
 خالي من عشرتها فهو كجبرها مع الدية على عاقلة لها وخضها بالقسامة  
 والعاقلة بالدية او في سفينة كانت على من فيها مطلقا في مسجد  
 محلة فعلى اهلها او الجامع او الشارع فلا قسامة وتجب الدية في بيت  
 المال او في وسط القوافل او در ثا كالبوينة لا كالمحتبس بالشاطي  
 حيث تجب على اقرب القوي منه **فصل** وتجب على العاقلة طردية  
 وجبت بنفس القتل ويجعلهم اعدا الديوان ان كان القاتل منهم لا اهل  
 عشيرته فيؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين سوا اخرجه في اقل  
 او اكثر والا عقلة قبيلة يقتسط عليهم في ثلث سنين لا يزاو الواحد  
 على اربعة دراهم وينقص منها ويضم اليهم اقرب القبائل فسيبا  
 ان لم تنسح لذكر وتؤذي القاتل كاحد منهم ولا يعقد صبي ولا امرأة  
 ولا كافرا عن مسلم ولا بالعكس وتعقد قبيلة المولى عن المعتوق القبيلة  
 والمولى عن مولى الموالاة ولا تعقد العاقلة بجناية عدي ولا صلحا



ولا مال لهم باعتراف الجاني الا ان يصدق قوة ولا ما نقص عن حسن  
دينار **كتاب الحدود** اذا نزل رجل بالبراءة  
بان وطئها في القبل في غير ملكه وشبهته فشهد عليه او عليها اربعة  
رجال ونشترط اجتماعهم فسالهم الامام عن ماهيته وكيفية  
ومكانه وزمانه والمذنبين بها فيقفوا كما يكمل في المكحلة وعند الواسر  
وجها او اقربه عاقل بالغ واعبى وده من ذمى بذقية اربع  
مزاب في اربع مجالس من مجالس ولا تكفى بالحق فسيار عما تقدم  
فبين حكمهم ولم يكفوا بها ظهور الجحد ويقتل وجوبه ويستحق  
تلقينه اياه ولو اقر بعد القضاء بالبيعة مرة يسقطه واقام  
ويبدأ بالشهود بوجه المحض ثم الامام ويتقدم في الاقرار ثم الكلى  
ويجوز ان تحلوا في الوجه ويفسسل ويكفى ويصلى عليه فان امتنع  
الشهود سقط او غابوا بحكم باقامة وهما بانتظارهم ومنع الكلى  
من الحد بقول القاضي ما لم يعانوه ويجلد الحزمانية تجلده  
والعبد حسين ولا نجفونة لمولاه بغير اموال امام وينزع عنه  
ثيابه والفور والحشون عن الكواة وينزع عن اعضائه قايما بسوط

لاثرة له ضربا متوسطا ويحترق عن الوجه والفروج والراس ويأمر  
بضربه سوطا ولا يجمع بين الجلد والرجم ولا يجمع بين الجلد والغنى  
حد او يرجم الموبى ويؤخر جلده وجلد الحامل حتى تنعالي من نفاسها  
ورجمها حتى تضع والثاخير الى استغناء الولد المذنب لعدم الموتى  
رواية ونشترط الاسلام في الاصل مضافا الى الحرية والبلوغ  
والعقل والدخول بزوجته في كتاب صحيح وهما محصنان ويحكم به  
لاسلامها بعده واثبتناه بوجده وامراتين ولو قالوا دخل بها نهي  
مقبوله كالجماع وخالفه واذا شهد واحدة مستقار من الملبس بعد زوت  
شهادتهم الا في القذف ويجدون لنقصان عدد هم ولو جلد فظهر  
احدهم بعد اخذ او ادرش الضرب الجرح غير واجب واجبا في  
بيت المال فلو رجعوا بعد الرجم حددناهم ونحو موالدية ولا يقتلهم  
واحد منهم قبل الامضاء بحد واحد وعثمان ولو شهدوا انه زنا بعمرة  
واخرون باخرى فوجهم ثم رجعوا ضمنوا او منع من حدهم ومنعناه  
لاختلافهم في مكانه كما تمنع عنهم فسقة ولو شهدوا انكروا فوجهم  
ثم ظهروا واحدهم بعد افاضان عبد المذنب ان تغدوا او قالوا



في بيت المال ولو رجع المذكون غُذِرُوا وعليهم الضمان ولو شهدوا  
 به فشهد آخرون به على اليهود فالحد غير واجب مطلقا وقالوا  
 الاولون وشهادتهم به مع اختلافهم في طوعها مردودة وقالوا لا يحد  
 الوجه واقذاره به مع انكارها غير موجب ولا يحد لها اذا طاعت  
 حبشا او مجنونا ولا اذا ارتدت في دار الحرب ثم خرج اليها ويحكم بحد  
 المستامن الا في الحرب وعكسا الا في القذف ولو زنى مسلم بمسلماته  
 يحد بها وخضاه به او مستامن بمسلمة يحد بها والامام يخضها به  
 ومنعه ولا يجب عليه واطى جارية ولدته وان سفل مع العلم بالحرمه و  
 نفثاؤه عنه في جارية اصوله مع ظن الحيل كجارية زوجته وينده و  
 معتدته عن ثلاث ويجب للعلم بالحرمه وفي جارية الاخر والعلم مطلقا  
 ولا حد في جده طي من زفت اليه غير امراته واخواتها امراته ويجب  
 المهر ولو وجد امرأة على فواحش فوطئها حده واطى محرمه بعد العقد  
 والعلم والمستاجرة للزنا واللايط ومن اتى امرأة في الموضع المذكور  
 يغذرون وقالوا لا يحدون ومن وطى اجنبية فيما دون النكاح او اتى  
 بهيمة غنم او صغيرة مشتهاة او كلبية مستكروه فافضاهن

بشبهة

الدية ووجب العقد ايضا ولا ينجع العقد مع الحد في المستكروه  
 ويستقط الحد عن زنا بجارية فقتلها به فوجب قيمتها واشلها  
 او نكحها او كانت حنت عليه قبله فدعت اليه بعده واستقطناه عن  
 المكروه **فصل** في حد شارب الخمر طوعا بعد الاقامة اذا اخذ  
 ربحها موجودا الا ان ينقطع لبعده المسافة والقي استنطاطه ولا يثبت  
 به بل يشهادة رجلين او باقراره ويعتبر مرتين والتقياء مرة ويحد  
 السكوان من ذرية الامم بنوهم والسكوان من لا يفوق بين السماء  
 والارض وقالوا من تخلط كلامه ويختار للفقوم ولا يحد باقراره فيه  
 الا يحد القذف وتوجب ثمانين جلدة في الحر الاربعين ويجب نصفها  
 في العبد ويستوفى كما مر ولو اقر ثم رجع لم يحد **فصل** في محرم الخمر  
 عصير العنب اذا غلا واشتد وقذف الزبد مشوطا والعصير اذا طبخ  
 فذهب ثلثه من ثلثيه ونقيع الوطيط العذب اذا غلا واشتد ونقيع خلل  
 الخمر مطلقا ولا يحد الطبخ ببيع عصيره اجازة ويحد شرب ما لا يسكو  
 ما طبخ من نبيذ التمر والزبد في طبخه وان اشتد ومن عصير  
 العنب اذا ذهب ثلثاه لغبره وما يحد من العسل والتبن والحبوب





من غير طبع وخدمها مطلقاً ونحو ذلك لتكسر منها في الصحيح ولا بأس بالطلاق  
وبالانقباض في الذبا والخنثى والمزنية والنقيب **فصل** ونحو الخوف  
القاذف المسلم الحر البالغ العاقل العفيف بصريح الزنا ثمانين  
سوطاً إذا طلبه العبد أربعين وينزع عنه الفؤاد والحشوة ويغرق  
عليه ولا يرجع عن اقتاده لم يقبل ويطلب للميت من يقع القذف في جسمه  
بقذفه ونقلب حق الضرع فلا نورثة ولا نجزي العفو عنه ولا الاستيفاء  
منه لا القداخل واجزنا طلب الابن الكافر والعبد بقذف الاب ووالد الاب  
بقذف الجدة مع وجود ابه ومنع ابن البنت ولا يطلب العبد مولاه ولا  
الابن اباه بقذف امه الحرة ومن وطئ وطئاً حراماً لعينه سقط احصائه  
ونكاح بنت مملوك سنة بمشهوده نخصن واذا الاعنت بولد سقط احصائه  
ولو نسبته الى جده او نفاه عنه او الى عمه او خاله او زوج امه او نكح ابنته  
ما السبا او لعوني يا بطني لم يحد وحده بقوله لرجل يا زانية  
عكس في زناات في الجبد يورث الصعود وما أوجبناه على المصدقين  
ولم يجعلوا قوله في خصومة لست بالزاني ولا باق تذاقوا ولو اختلف  
شهوده في مكانه او زمانه فهي مقبولة وثلاثة شهادة المحدث فيه

وان تاب وهو بسوط او بالكفر او بتمامه وبه قالوا وتقبل بعد الاسلام  
لا العتق ولو قذف عبداً او امه او كافراً بالزنا ار قال المسلم يا فاسق  
او يا جيبث او يا كافر غدر او يا حمار او يا خنزير لم يعذر وقيل  
يعذر ان كان شريكاً او قذف اكثره بخسبة وبعين سوطاً اوها بنفسه  
وثلاثين ولا ينقص في الاقل عن ثلثه وان راى الامام الجسسي ايضاً فعذر  
يقتد التعمير في شدة الضرب ثم الزنا ثم المشرب ثم القذف ويعذر  
ذو جهة على توكل الذينة ونحو الجنابة والخروج من المنزل وتوكل الا  
جانبه الى الفداش **فصل** اذا استوق عاقل بالغ من حرز مباحاً  
لا شبهة له فيها ونقدرة بعشوة دراهم مضروبة او هي قيمة الابرع  
دينار وجودتها شرط ويجازى في الزيف والواجبة فشهد عليه اثنان  
فسيلاً عن ما تقيتها وكيفيتها وزمانها ومكانها او اقترامة ويعتبره  
مترين قطعت يمينه من الذنير وخسعت بعد خصومة المسوق  
منه وقطعناه بدعوى الموضع والمستعير المضارب مع غيبة المالك  
فان ثنى قطعت رجله اليسوى وان ثلث خلد جسمه حتى يتوب  
ولا تقطع يده اليسوى ثم رجله اليمنى في الدابة ولا يقطع اذا كانت



يده اليسرى او رجله اليمنى مثلاً او مقطوعة وقاطع اليسار  
 مأمور باليمين غير ضامن وضمانه في العبد والشهادة بسورة  
 بقوة مع الاختلاف في لونها مقبولة ولو اقر عبد مجنون بسورة  
 معين فكذب مولاة قالوا يجب القطع والود الى المسروق منه ويقطع  
 ويجوز المال للمولى ووافق في الثاني اذا قطع والعين قائمة رذق  
 او مستحقة لم يضمن والضمان به رواية ولم يجزوا بينهما ليسان  
 وقت القطع فتنه مطلقا ولو خسر احد جماعة قطع له ولو خسر  
 مطلقا واوجباه في غير التي قطع لها ولو اشتكل جماعة فخصوا كل  
 نصاب قطعوا او كلهم نصاب لم يقطعوا ولو حكم به فلك المسروق  
 او قطع فعاد نسوتها وهي لم تقطع ولو ادعى ملكيتها لم يقطع له  
 صبغة احمد لم يؤخذ منه ولم يضمنه وانى باخذه مع ضمان الزيادة له  
 او اسود فلما اكر اخذه مجانا ويمنع وجعله كالاخذ **فصل** ولا يقطع  
 المباح الا اذا والتعريف للفساد ولا قطع فيما يتناول فيه الانكاد ولا في  
 ذقات غير الحساب ويأمر به في صبي حرة عليه حلي ونصيح محلي في ثوبه  
 في عبد صغير كبير ويقطع في السابج والابنوس والقنار والصندل والقود

والياقوت والفضوص وما اخذ من الخشب لا في حليب وفهد وانتهاب  
 واختلايس وخيلانية ومن بدت المالا والغنم والمشرك واصوله وفوقه  
 ونظوده في ذى الوجه المحرم واحد الزوجين من الآخر ولو كان مجزئا  
 عنه والسارق من بيت خفية او صهده لا يقطع والموجود من بيت  
 المسافر يقطع ولا قطع على السارق من غريمه مثد حقه مطلقا ولا  
 من سبده او امران سبده او زوج سبده ولا من مكاتبه ومضيفه  
 وبيت فاذا ن في دخوله وحمايم نهارا او يقطع فيما احرز بالحفاظ  
 بمجرده اخذه ولو من مسجد مستيقظا كان او نايما وفي الحرم بالمكان  
 باخراجه والحفظ في الحقام معتبر فظاهر المذهب اهدار كفا في به  
 ويقتل يقطع النباتين ولو نقت ودخلوا في المال خارجا لم يقطع  
 فان ادخل يده فساو منه يامر بقطعها ويقطعه ولو انفرد فنقت  
 وادخل يده كما لو اخذ من الكلب او الصند وقولوا القاه ثم خرج فا  
 خذه قطعناه ولو حمله عير دابة فساها حتى خرجت قطع وقطعنا  
 جماعة تنوي بعضهم الاخذ لا هذا وحده ولو شق الثوب ثم اخرج  
 لم يقطع **فصل** اذا اخرج جماعة متمنعون او واحد متمنع



لقطع الطويل فآخذوا حبسوا ليتوبوا فان اخذوا مال مسلم  
ونصيب كغير نصيب فلعن ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا قطعا  
حدا ولا يلبثت الى عفو الاولياء وان جمعوا فالامام ان شاء جمع بين  
القطع والقتل والصلب وان شاء اكتفى بالقتل او الصلب  
كما قالوا يأمروا بالصلب مطلقا في رواية وتصلب حيا ويبيع بطنه  
بومج الى ان يموت ولا يتوكل اكثر من ثلثة ايام ويقتلون بمناوشة  
احدهم وان كان فيهم صغير او مجنون او ذو ذم محرم من المقتول  
عليه او اخذ بعد القوبة وقد قتل عمدا اصاب القتل الاولياء او  
قطع الطريق بنقوب العمران بمنعته او اخذ في المصير بالافعال  
لا تجعله قاطعا بالنجس ويؤذنه ويستورده ما اخذ ويختبئ ويؤذي  
القتيل **كتاب الصيد والذبايح**  
يجوز صيد الحيوان الممنوع مطلقا بالسهم المحذرة والحوار  
المعلمة كالباري يعود اذا دعي والكلب يقول الكفر وتقيد  
المدة الى المعلم وقال الثلث مرات وهو رواية واذا ارسل المعلم  
او الذمي او دعي مستجيبا فجرح فمات حيا وان خنقه حرم وان اذنه

خيا لا يحل الا بالذكاة اذا اتمكلى ولو وقع في يده ولم يتمكن وحياته  
قوة حركته المذبوح حرم والحل روايه ولو ذكى المخنقة او الموقوفة  
او المتزنية او النطيحة او التي نقر الذئب بطنها وبها جراح جلت  
وكونها بحيث تبقى يوما شرط في رواية ويعقب الذئب لا فوق حيا  
المذبوح واذا وقع الصيد في الماء او على سطح او جريد ثم ترقى الى  
الارض حرم لا على الارض ابتداء ولو غاب فلم يقعد عن طلبه فوجد  
ميتا تحل ولو اكل البازي مما صاده ميتا ولو اكل الكلب لا تحل  
مطلقا ونحوه ما بقي من صيده من قبل ولو شارك اهلي او غدير  
مسي عليه عدا او كلب مجوسي او اصابه المعراض بعوضه ولم يجرح  
ارسان من بندقة او حجر حرم فان مكحه الحجر وكان خفيفا وبه  
حد حل ولو ارسل على صيد فاخذ غيره من غير غدر ولا ملك  
تحل ولو رماه فابان عضوا انحرم المبان لان كل من يجرح غير  
مذفي ولو قد نصفين او ثلثا او الاكثر فوخوا ونصفوا راسه او  
اكثره اكلا وان اشحن صيدا برمييه ثم رماه آخر فقتله حرم ويضم  
للاول قيمته الانقص جرحه وان لم يخنقه الاول وحل وكان الثاني



وان رميا معا فسبق احدهما واخذته ثم لحق الآخر فقتله كان  
 للاول وحكما محله او رمى ذيبا وسمي فاصاب طيبا اجزا **فصل**  
 في اختيار الخلق واللبنة واضطوارا بالجور  
 اين اتفق ونشترط فيها التسمية ولو تركها ناسيا حل ويكره  
 ان يذكر مع اسمه تعالى غيره فان وضد وعطف خدم ولا يحذف  
 غير السلم والكتاني ولو تولد من مجوسي وكتاني نجس وفيه نفس  
 نحو الابد وبذبح البقرة والشاة ويكره العكس لغير ضرورة ولم  
 يجز مؤذنا لذكره في ما استناف من الصيد ويجوز ما استوفى  
 من النعم ويقطع الخلقوم والموى والودجان ولا تكفي بالاولين  
 فقطع اكثرها مطلقا كاف ويشترط قطع احدي الودجين معها الا  
 اكثر من كل منهما ويجوز بما انزل الدم الا السن والنطفة القابضين  
 بهما من ذوات عيون ويكره وشح ان يخذ شفوة ويكره ان يبلع  
 الشجاع او يقطع الزاس او يبتدي من القفا وهي حية التي قطع  
 الغدوق والجبن الميت لا يؤكل وقالوا ان تم خلقه اكلوا ذاقه  
 ما كولي طهره وجلده الا المحترم ونجس العين **فصل** ويجوز كل

من الطير وناب من السباع والحشرات كلها والحمر الاهلية والبغال  
 وكذا الكبد ويكره الرخم والبغاث والغواب ويجوز غواب الذئع  
 والارنب والجواذ ونحوهم الضب والضبع والشعلب ولا تحل من  
 حيوان الماء الا السمك والمارماهي والجرثوم ونكوة الطافي منه  
**كتاب** **الاصحية** **فصل** في نوحها على كل مسلم جز  
 نوسه مقيم شاة وفي وجوبها عن ولده الصغير وايتان ونحوه ما له  
 في الاصح واجاز والبقرة او البقرة عن سبعه يتبدون القربة لا عن  
 اهله بيت مجتمعين مطلقا ولو اشترى اهلا لا ضحية ثم اشترى فيها شاة  
 حلتها بالاجزاء عنهم ويقسمونها وذاوا تحتض بالابد والبقرة والغنم  
 ويجزئ فيها ما يجزئ في الدية ويضحي بالجاء والخصي والتولاء والهناء  
 التي تعلف والجرباء السمينة وياكل منها ويطعم الغني والفقير او  
 يدخله ويحرق ان لا ينقص الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها او  
 يسبق منه آلة او يشتري به ما ينتفع به مع بقا عينه وشح ان  
 يتركها بنفسه ان كان نجس ويكره ان يذبحها كتابي ولو غلط كل منها  
 فذبح اصحية الاخر اجزاء عنها ولا ضمان عليها ولو غلط شاة فذبحها



ثم آذى ضمائرنا باجرائها ويختص بيوم النحر ويومين بعده  
ويدخل وقتها بطلوع فجر النحر الا ان هذا الامصار لا يفتنون  
قبل الصلوة **كتاب الايمان** وتنقسم الى نحو  
يخلف بالله كاذبا فيستغفر الله تعالى ولا نوجب كفارة والى  
لغير نقسرها بالحلف على امر يظنه كما قال وهو خلافة الخالي  
عن القصد فيخرج ان لا يؤخذ بها والى منعقدة ان يحلف على  
نحو او توكل في المستقبل فان كان المعلوم عليه فوضا وجب البز  
او معصية فالحث او غيره خيمه اترجح الحث او نساو يا قال  
ويجب بالحث الكفارة ان شاء اعمق رتبة او كساعشرة مساكن  
كلامهم ثوبا شاملا لبدنه فما زاد او ما ينجز في الصلوة او اطعم  
كالقطرة ولا نوجب تملكه ونجيز اطعام واحد عشرة ايام واعتبرنا  
عقده رقابا عنهن من غير تعيين واطعام كل من عشرة صاعا عن  
كفارة بين فجعله عندها وهما عن احدهما ولو اموه باعنا فاعنه على  
كذا جعلناه عن الامر وان لم يذكر البذل فجعله عنه وقال ابن الماور  
فان لم يجد احدها صام ثلثة ايام بشرط متابعتها ونعتب العبدان

وقت الاداء لا الوجوب ولا نجيز التكفير بالمال قبل الحنك ولا نوجب  
يمين الكافر كفارة ويستوى العمد والناسي والمكروه في اليمين وفي  
الفعل المحلوف عليه ولا يصح يمين الصبي والمجنون والنائم **فصل**  
في حلف بالله تعالى وباسمائه بحروف القسم الواو والياء والباء  
وتد تسمى فينصب الاسم ويخلف ويصغى فانه الا العلم ولو  
خلف بغير ذلك لم يكن يميناً ولو قال وحق الله يجعله يميناً واليمين  
بوجه الله ليس يميناً ويخالفه وجعلنا اشهد واقسم واحلف ايماناً  
كقوله اشهد بالله ويجوز لعهد الله وميثاقه وعلى نذر ونذر  
الله اوان فعل كذا فهو يهودي او نصراني او كافر او بوني من  
الله يجعله يميناً او فعلية غضب الله او هو زان او شارب خمر او سارق  
او اكل ربوا فليس بحال او حذم على نفسه شيئاً مما يملكه كان يميناً  
او قال كحلالي على حرام انصروا الى الطعام والشراب الا ان ينوي  
غير ذلك وقيل يغني بوقوع الطلاق به من غير نية واذا اوصد يمينه  
ان شاء الله فلا حث عليه ومن نذر نذراً مطلقاً لزم الوفاء به والصحيح  
في المعلق بشرط لا يوافي لؤوم الكفارة وفي المراء الايناء ووافقه الله على

مكتبة محمد سعيد كمال  
الطائف - المحجلز  
١٣٦٧



المشي الى الحرم او المسجد للحمام غير ملزم شيئا والزماه حجة او عمرة اذ ان لم  
 آجج العام فعبدي حتى فاقه الحج وبرهن العبد على انه ضحى بالكوفة التي  
 بعثه اربا ملكه غدا حتى تحضنه بما تحدث فيه لا مطلقا ويهدر النداء  
 بفتح الولد وارجافه بفتح شاة والحق العبد بالولد فيه ونذرة ذبح نفسه  
 باطلا والحق بالولد **فصل** ومن حلف لا يدخل بيضا فدخل الكعبة  
 او المسجد او البيعة او كنيسة او لا يدخل دارا او هذا البيت فدخلها بعد  
 الحراب لم يحنك بخلاف هذه الدار او لا يدخل هذه الدار فوقه على سبيل  
 او دخل دهيلىها او في طاق الباب يحنك اذا اُغلق كان داخل الحنك  
 او دار فلان يشترط الحنكة ان تضاف اليه وقت اليمين والحنك وقالوا وقت  
 الحنك ونسوي بين المتاجرة والمملوكة او هذه الدار وهو بها لم يحنك  
 بالحق ولا يدخل بغداد فاجتاز بدجلة لم يحنك وخالفه او  
 يلبس هذه الثوب وهو لا يلبسه فتوعه او لا يركب هذه الدار وهو كذا فقال  
 او لا يسكن هذه الدار وهو بها فاخذ في النقلة لم يحنك او لا يسكن هذه الدار  
 فحنك وخلف اهله ومتاعه حنك او لا يخرج من المسجد فامر من اخرجه  
 حنك ولو كان مكرها او برضا لم يحنك ولا يخرج امراته الا باذنه اشترط

الاذن في كل خروج او الا ان اذن بك اشتراط مرة ولو اذن فلم تسمع فخرجت  
 لم يحنك **فصل** او لا يخرج الا باذنه ثم اذن لها فيه متى شئت ثم نهاها فخرجت لم  
 يحنك وخالفه كماله حتى اذن ولو اراد من الخروج فقال ان خرجت فانيت  
 طالى فجلسنت ثم خرجت لم يحنك او ليا تين البصرة فلم يات حنك آخر  
 جذية من حيوة او ليا تينة ان استطاع حمل على استطاعة الصحة لا  
 العذرة او لا يركب دابة يزيد فركب اية عبده الماذون فهو غير حائز  
 في المستغرق بالدين مطلقا وحائز في غيره ان فواه وتكلم بالحنك بالنية  
 لا مطلقا وكذا المثلان والتفصيل في ذصول عبدي ما ذكره في قوله اعتقت  
 عبدي او لا ينام على هذا الفوارش فنام عليه وقوته قوام حنك ولو جرد فوقه  
 آخر يحنك وخالفه او لا يجلس على الارض فجلس على حصير لم يحنك او على هذا  
 السور يجلوس عليه وقوته حصير حنك لا سور **فصل** ومن حلف لا يأكل  
 من هذه النخلة كان على غيرها او من هذا البسر وتوطب لم يحنك او لم يحنك  
 الحمار فصار كبش حنك او بسوا فاكل وطبا لم يحنك او بسوا فاكل وطبا مذبا  
 او بالعكس لم يحنك او لحما فاكل سمكا يحنك او شيئا فهو على شيء البطن وقالوا  
 على شيء الظاهر ايضا ومن هذه الحنكة فاخذت بعصتها وقالوا بالكلية



ايضا وحشة بالكل سويها او من هذا الذي قلنا فكل خبره حث او خبر الشجر  
المعتاد في المصير فلا تحث بخبر الارز والقطايف بالعراق او شوا من اللحم  
او طينها فعمل ما يطبخ منه او راسا اعتبر المتعارف او قال الله فاكلوا مما  
رزقنا او رطبا فهو غير حث او ادا ما فهو على ما يصطليح به وحشة بالكل  
اللحم او الجبن او البيض مع الخبز ووافقها في رواية ابن ابي اسير او ان الكلب يلعب  
الارغيفات فعبدي حث فاكله باحد هذه لم تحثه وخالفه او لا يتغذى بحث  
بالاكل من الجوز النظم او لا يتغذى منه الى نصف الليل او لا يتسحر فحده الجوز  
او ان الكلب اشرب او لبست وخصص لم يسمع مطلقا او طعاما او شربا  
او ثوبا فخصص قبل ديانته او لا يشرب من دجلة فهو على الكوع وحشة  
بالشرب من ما فيها او من ما اذ جلة حث بالغوف ولا يجوز تصور البؤس  
لانعا داليمين المطلقه وبقا الموقدة فيحتمل تحثه في محبة البؤس  
ما هذا الكوز اليوم فضبت قبل مضيقه او لا كلف هذا الوغيف فاكل  
قبله او ليقتضيه حقه فسقط بالابرايم او ليقتلته فان او كان جاهلا  
بعونه او ان رايت عظم فلم اعلمك فعبدي حث ثم رآه معه وحكمتا  
بانعتادهما على الاستحباب عادة وبالحث في الحال **فصل** ومن جلد

والكلية النجاس والبطيخ والمشتمل لا الغيب والرياح والربط فأكلة في ذلك

لا يحكم زيدا او كذا وهو نائم فيسمع حث رايقا ظه به شرط في رواية  
او الا باذنه فاذا ن ولم يعلم فكله لم تحثه او شربا لا يشرب من حث  
او لا يشرب فقرأ في الصلوة لم تحث او لا يقرأ كتاب فلان ففهمه او لا يكله حتى  
يكله فاستيق لم تحثه فيها وخالفه او لا يكله عبد فلان او امراته او صديق  
او لا يدخل داره فغدا بعد البيع والابانة والعداوة لم تحث وحشة  
في اضافة النسبة في رواية وان زاد الاشارة حث في المرأة والصديق  
وحشة في العبد والدار ايضا او صاحب هذا الطيلسان او هذا الشاب فكله  
بعد ما يبيع او شاح حث او حثنا او زمانا او عذرها وقع على سنة الشهر  
او دهره او موتوف وجعلاه كالحين او اياها او شهورا او سنين وقع على  
ثلاثة فان عذرها هي عشرة وقالوا اسبوع وسنة والعمر ومن جلد على  
نفي بعد ثوبه ابد او على فعله مرة ومن استخلفه الوالي ليقلنه مكان  
دا عدا اختص بحال ولايته ولو قال لامراته ما اكتسبه من غزاة هدي  
فاشترى قطنا فغزاة واكتسب منه فهو حث وشرط ملكه يوم النذر  
شرط الحث بالتخلي لبس اللاتي من صعة وقالوا وحدها وقيل الخلاف  
غوفي فيمنه بقولها **فصل** ومن جلد لا يبيع او لا يشتري او لا يزوج



فكل به لم تحت او لا يتزوج او لا يظن او لا يعنى فكل به حث او لا يتزوج  
 او لا يشترط به بالكوفة قبلها ابحاج فتصوي واجيز بالبصرة لم تحت  
 وخالفه وهو ظاهر المذهب او لا يثبت عبده لفلان فوجهه ولم يقبله  
 او قبل ولم يقبله حكما كحنثه او ليقضيه دينه الى قريب انصوي الى  
 مادون الشهر او الى بعيد الكوفة او ليقضيه دينه اليوم نقضه ثم  
 وجد الحق بعضها ذيقا او بنهر حبة او مستحقة لم تحت او مضاعفا  
 ستوت حث او لا يقض دينه درهما دون درهم فقبض بعض لم تحت  
 حث يقض جميع وان قبضه في وزن معين لم يفصلها بغير علم الوزن لم تحت  
**كتاب ادب القاضي** لا تصح ولاية القاضي  
 حث يكون اهلا للشهادة ويقض قولية المجتهد العدل ونحو قوله  
 الجاهل وينبغي ان لا يوا الى هو ولا الفاسق وقيل لا يصح قضاءه وينبغي  
 بالفسق وقيل ان فتي فاسقا صحيح وان طرأ انقض وقيل يستحق  
 فظاهر المذهب ولا يستفتى الفاسق وينبغي ان لا يسأل القضاء ونحوه  
 الدخول فيه لمن يشق باء او فوضه ويكون لمن يخاف العجز عن الجهد  
 فيه ويقضى على المتعني له ويجوز التقليد من الجاهل ويجوز قضاء المرأة

فالى م

الا في الحدود والقصاص واذا فتي نسيم اليه ديوان ما قدمه وينظر حال  
 اهل السجن فمن اعتزف بحق الزمة ومن انكروا لم يقبل قول المعزول عليه  
 الابينة ويستظهر قبل تخليته ويتعد في الودائع والوقوف بما يقوم  
 به الحق ويجلس في المسجد ولا يقبل هدية الا من قريب لا حكومة له او  
 منقاد لا يزيد على عادته ولا يحضر دعوة خاصة واستتغنى قديمه و  
 يشهد الجنارة ويعود المربي ولا يضيف احد الخصمين ولا يشير اليه  
 ولا يمساره ولا يلقنه حجة ويسوى بينهما في المجلس فاذا ثبت الحق بالينة  
 وطلب ذو الحق حبس غريمه حبسه او بالافرار ثبتت وامره بالاداء  
 فان امتنع حبسه في كل دين هو بدك ما كالتن او ملتزم بعقد كالمهر  
 والكفالة لا يماسوس في كل اذا ادعى الفقد حث يقيم المدعى عينه بيساره  
 وقيل القول لمن عليه مطلقا وحبسه مدة يراها القاضي في الصحيح فان  
 لم يظهر له مال اطلقه ولا يحول بيمينه وبين غريمه ويحبس في نفقة  
 المرأة لا والدين ودين ولده الا اذا امتنع ان ينفق عليه ولا يستخلف  
 الابن في يمينه واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء الا ان يخالف الكتاب او  
 الشنة او الاجماع او يعود عن دليل فان قضى مخالف المذهب ناسيا

مكتبة محمد سعيد كمال  
 القاهرة  
 ١٣١٧



فهو نافذ في العهد وابتان وقال لا ينفذ مطلقا ويقتضى به ولا  
يحكم على غايب وهو بشهادة الذور نافذ مطلقا في العقود والفسوق  
وقال لا ظاهر او القاض والشاهد والواوي لا يعملون بالخطة مع ضمان  
لحادثة واجازة اذا علموا ان خطتهم وهو ممنوع عن الحكم بما علمه  
قبل التولية واذا اتوا في اثنان يحكم بصفة القاض جان في غير الحدود  
والقصاص واذا حكم لم يجوز رجوعهما وميضيم القاض ان وافقوا به  
وان حكم في ديم خطأ بالدبة على العاقلة لم ينفذ ويسمع الحجة ويقضي  
بالنكول والاقارب ولا يحكم لاصوله وفروعه وزوجته كالقاض ويقبل  
بالبيينة كتاب القاض الى مثله في كل حق لا يسقط بشبهة فيكتب بالحكم  
او بنقل الشهادة ليحكم المكتوب اليه ويقبل في العقار والمنقول على الخصال  
ويقول على الشهود ليعلموا ما فيه ويختتم بحضرة الهم ويسلم الهم ولو  
الاشهاد لا غير واختاره السرخسي رحمه الله ولا يقبل القاض حتى يحضر  
الخصم وينظر ختمه واذا شهد وان كتابه سلمه اليهم وقراءة عليهم ختمه  
فضة وقراءة على الخصم والزمن ما فيه ويأمره بذلك اذا شهد وان كتابه  
كتاب **المدعي** ويقضي المدعي بمن لا يجوز على

الحضرة

الحضرة اذا اتوا كها والمدعي عليه عن تجبر ويشترط لقبولها معرفة المدعي  
به في جنس وقدره واحضاره ان كان عينا حاضرة والا فبيان  
فيها وان كان عقارا فحده في الدعوى والشهادة بشرط والتقي  
بالشهادة في المستهور والتقي بذكر ثلاثة ثم يذكر المدعي عليه  
مطالبة وان كان ديننا فمطالبة فاذا صح سأل القاض المدعي عليه  
فان اعترف وقضى عليه وان انكر سأل المدعي البيينة فان احضرها حكم  
بها وان عجز وطلب بيينة استخلف فان نكر الزم المدعي به وان اخذ  
حتى يعرض اليمن ثلاثا كان اول ولا يجوز ردها على المدعي ولو قال لا اتق  
ولا انكر قال القاض لا يستخلف ولا يحكم بالشاهد واليمين ولو قال بينتي  
حاضرة في المصير وطلب بيينة فهو ممنوع منه وبأخذ كفيلا بنفسه ثلاثة  
ايام فان امتنع لزمه الا ان يكون غريبا فيلزمه مقدار مجلس القاض  
ولا يستخلف في حيد ولا في مجزء فكل من رجوعه وفي اولاد واولاد ورق  
وقيل يقتضى بقولها ويختلف في دعور الخصاص في النوى والطرف فان نكر  
فالخصاص في الطرف والجحشي حتى يقتض او يحلف في النفس والمال فيها  
ولو طوف بجحشي حقه اخذ او بخلافه **فصل** ويختلف بالنسبة



ويؤكد بأوصافه لا بالطلاق والعناق ولا يغتلب بزمان ولا مكان واليهودة  
بالله الذي أنزل التوراة على موسى والنصارى بالله الذي أنزل الإنجيل  
على عيسى والمجوسى بالله خالق النار ولا يختلفون في معتقداتهم وإذا  
مجددانه بأسماء بعد العبد بالفسخ لم يتباين كما بيع قائم فيه وفي الغصب  
ما يستحق عليك فدية وفي النكاح ما يشتمل نكاح قائم في الحال وفي  
الطلاق ما هو بآثر من الساعية بما قالت لا ينفعها ويحلف الوارث على  
العالم والمشتري على البتة **فصل** وإذا ادعى البائع ثمنًا أو المالك  
مبيعًا أكثر فضى لمن أقام البينة وإن برهننا تقدم اثبتنا للزيادة والآن  
دعيًا إلى التراضي فإن امتنع استخلف وقسح البيع وبدى بالمشتري  
في الصحيح وإن اختلف في الاجراء وشروط الخيار واستيفاء البعض الثمن  
كان القول للمفكر أو في الثمن بعد هلاك المبيع أمر بالتخالف والفسخ على  
قيمه وجعل القول للمشتري وبعد هلاك بعضه فالتخالف ممتنع الآن  
يرضى البائع بقول حصته الهالك والقول للمشتري ويأمر بالتخلف القائم  
والفسخ فيه ويجعل القول للمشتري في قسمة الهالك وأمر به فيها ولو اشتكى  
عبدًا ابتاعه نصفه ثم اختلف فالقول للمشتري ويأمر بالتخلف والفسخ

في النصفان رضي البائع وأمر به في النصفين فيرد القائم وقيمة المبيع  
إن رضي والآفة بينهما في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه الحال  
وتراخي أو بعده كان القول للمشتري أو المولى والمكاتب في البذل  
فالخالف ممتنع وقال لا يتخالفان وتفسخ أو الفوجان في متاع البيت  
فما يصلح للمرجع كان له أو للضامن أو لهما أو لهما فلول أو ورثة أحدهما  
مع الآخر فالصالح لهما للباقى منها ويأمر لهما بحماها ومثلها وبالباقي له وأمر  
بصفه اليه أو لورثته ونفي الحكم بقسمته بينهما ولو كان أحدهما  
ذو ثمن أو لحوته وقال أحكمها كل حين **فصل** إذا ادعى الخصم أن الغائب  
أو دعي هذا الشيء أو رهنة أو غصبته منه أو استأجده وأقام بيعة فليس  
بخطم وإن قال شهوده لا نعرف من أو دعيه لم تدفع أو نعرفه بوجه  
ذو نسب فهو مندفع ويخالفه إن كان معروفاً بالجد لا مطلقاً  
ولو قال ابتعته منه كان خصماً أو ابتعته من فلان وقال ذو اليد أو  
عنه أنه فعت بغير بيعة أو شوق مني وقال ذو اليد أو عني فلان  
وأقام بيعة كان خصماً أو حكم بسقوطها وإن العين التي في يده كانت  
في يدي أمي وبرهن يأمر بتسليمها اليه **فصل** وإذا تنازعا



عينا في يد ثالث و بوهنا قضى بينهما ولا تنقذ ولم يؤمخوا بالعول  
 ولا ترجع بكثرة الحج وتقدم بينة الخارج على ذي اليد في الملك  
 المطلق ولو ادعى احد ثلثة في يدهم وات كلهم والاخر ثلثيها والاخر  
 وبرهنا في مفسومة بالمنازعة اربعة وعشرين للاول والخمسة  
 عشرون للثاني ستة وللثالث ثلثة وقالوا بالعول مائة وثمانين  
 للاول مائة وثلثة وللثاني خمسون وللثالث سبعة وعشرون ولو  
 كانت في يد غيرهم فهي مفسومة على اثني عشر للاول وسبعة وللثاني  
 ثلثة وللثالث سهمان وقالوا ثلثة عشر ستة واربع وثلثة  
 او احد اثنين على شراء كلهم والاخر على نصفها فله ثلثة الارباع و  
 للآخر الاخر وقالوا ثلثا ولو كانت في يدها سلم للاول ونصفها بقضا  
 ونصفها بغيره او كل منهما ان زيدا باع ملكه من صاحبه والتمس بخلافه  
 وبرهنا بقضيهما بينهما ملكا وحكم به وبيع كل منهما نصفها بنصف  
 او اثنان نكاح امرأة لم يقض بواحدة من البينتين ويرجع الى تصديق  
 او كل منهما انه اشترى هذا العبد من اخر وبرهنا بخبرتهما فان شاء  
 اخذ نصفه بنصف الثمن والا توكل فان قضى به بينهما فقالا احدهما

لم يأخذ الاخر جميعه فان وقت احدهما قدم او وقتا قدم الا سبقت او  
 اهلا ومع احدهما قبض قدم او احدهما شرا والاخر هبة وقبضا ولم  
 يوقتا قدم الشراء او احدهما شرا وامرأة انه مهرها وبرهنا حكم به  
 بينهما ولها بنصف القيمة وقدم الشراء وحكم لها بكاملها او هبة وقبضا  
 والاخر هبة وقبضا وبرهنا قدم الوهن وان برهن الخارجان  
 على الملك والتاريخ قدم اسبقهما وان ادعى الشراء من واحد انا  
 البينة على تاريخين قدم اسبقهما او كل منهما على الشراء من آخر  
 ذكواتا ريخا كانا سواء والخارج على ملكه قوت في وذو اليد على ملكه  
 اقدم كان اولى او كل منهما على النتائج قدم ذو اليد واحدهما على  
 الملك والاخر على النتائج قدم هذا او على نسج لا يعاد او سبب في  
 الملك لا يتكرر قدم او كل منهما على النتائج عنده ووقتا وسن الدابة  
 يوافق احد الوقتين حكم به فان اشكر كانت بينهما او خالفهما  
 بطلتا والخارج على الملك المطلق وذو اليد على الشراء منه قدم الشراء  
 او كل منهما على الشراء من صاحبه ولم يوقتا تواتر رجح ذو اليد  
 ان برهنا على القبض والافا خارج فان ادعى عينا في يد آخر معا



او ملكا مطلقا وان خافوا لا يبقيا في الملك والمساكن عنه وان كان  
وتاريخ احدها ملغى في حكمه به في قوله الاخير والآخر التاريخ في الادب  
مطلقا وحكم لا سبقها في الملك والمساكن عنه وان كان في يدها او يد  
احدها الغاه مطلقا وافق الامام في رواية ولو تنازع عا دابة او غيرها  
احدها راكبا او لا يسهه كان اولى ممن تعلق بلجامها او كفة او حياطا  
او حصا والوجه ان القبط لما احدها فهو بينهما وقال المولى اليه الوجه  
والقبط وكل من صلح عليه وسبقه ممنوع من التصرف فيه الا باذن الا  
خر واجازة ان لم يضمن به **فصل** واذا كانت تركة في يد زيد  
فجاء احد الذوجين فصدقه زيد بامره باعطا اقل النصيبين لا اكثرهما  
ولا يشترط جواز الحيوان والمدعى انه ابن هذا الميت اذا لم يقدر شهوده  
لا يعلم له وارثا غيره لا يؤخذ منه كفيلا ولو بوهن على ان هذه الدار  
له والاخير الغائب لا وارث له غيرها فالتقاضي بحكمه كخصته ويتبدل حصته  
الغائب مع ذى اليد وقالوا ان انكر وضعت لخصته في يد غيره **فصل**  
ولو ادعى ولد جارية باعها وقد انت به لا قبل من ستة اشهر من حين البيع ثبت منه  
فكانت ولده وفسخ البيع ورقتا الثمن ويقدم على دعوى المشتري وان انت به

لاكثر من سنتين من حين بيع لم يصح دعواه فان صدق ثبت ولا يفسخ البيع  
وان ادعاه بعد موته وقد انت به لا قبل من ستة اشهر من حين البيع لا يستلزم  
او بعد موتها او عتقها ثبت منه واخذة وعليه رد كل الثمن وقالوا في حصته  
ولو باعها المشتري فاستولدها الثاني فاستحققت فضمن قيمة الولد ورجع  
بالثمن فبايعه لا يرجع على الاول الا بالثمن وقالوا يرجع به وبقيمة ولو اشتريه  
امواته المدخول بها ثم اعقها ثم انت بولد لا اكثر من ستة اشهر من حين شراؤها  
لا يثبت الادعاء وثبتة الى سنتين بدونها ولو باعها ثم اشتراها فانت  
به كذا كمنذ باعها لا يثبت الادعاء بقصد بيع المشتري وشروط دعواه ولو ادعى  
ولد ببيعته وبوهن على بيعها منذ شهر وبوهن المشتري على اكثر  
من ستة اشهر يحكم له به لا للبايع والمنعى اليها زوجها اذا اعتدت  
وتزوجت وانت بولد فجاء الاول فهو له مطلقا والثاني في رواية عليها  
الفتوى ويجعله الاول ان انت به لا قبل من ستة اشهر من حين العقد  
وحكم به له ان كان من حين ابتداء الثاني بالوطى الى الاول اقل من سنتين  
ولو ولدت مكاتبه من احد شركتيك فنصيبه ام ولد ولها الخيار فان  
عجزت نفسها وكلها ام ولده ويضم لغيره نصف غنمها وقيمتها والاول



أخذت العقر فاذا أدق عنتت والولا لها وقالوا لها أم ولد ومكانة  
ويقوم نصف عتق قيمتها والامة المشتركة اذا انت بولد ناقصة  
ثبت منهم من اثنين لاثنته او مسلم وذمت اواب وابن جعلناه  
للمسلم والاب لا لها ولو برهن كل من اثنين ان هذا العبد له ولد على  
من عبده وامة كان لها ونسبه ثابت من الابوين وقال من العبد  
ولو ادعى مولى امة انت بثلثة في ابطن ابوه ثم اثبتناه لا الطراف قال  
احدهم ولدي ومات بمحله فثلث كل حصة وعليه السعاية في باقيه والقي  
بثلث الاول ونصف الثاني وكل الثالث ويوافق في الاخيرين ويعين نصف  
الاول في رواية ولو ولدت المبانة المعتدة ولدين في بطن احدهما  
من اثنين من وقت الابانة والاخر لاكن منها فنفاها اثبت نفيها رهما  
نسبها ولو ادعى عبد زوجة امة لقيطا وصدة المولى ثبت منه وحكم  
بوقته وحكم بحزبه **كتاب الشهادات** فيقول في السوية  
ادوها لطلب المدعي ويجوز في الحدود ويفضد الست ويقول في السوية  
أخذ الاستون ولا يثبت الزنا الا باربعة والحدود والقصاص الابوين  
ويسمع فيما عداها من شهادة رجلين وامرأتين ولا تقبض بالمال ولا تستطاع

فيما لا وقوف للرجال عليه ولا يثبتوا اثنين فتكفي الواحدة وشما  
دتهن على الاستطاع لمدونة في حق الارث وشروط في توجع  
لغة الشاهد وتزكية الستى عدد البينة والتفيا بنقطة ويجوز  
تلفين الشهود في غير الحدود وتشتط العدالة ولفظة الشهادة  
والقاضي بعد بظا هو العدالة ولا يسأل الا فيما يندرس بالشبهة  
او لطعن الخصم قال لا يسأل سؤا او علانية ويقتى قولها وان  
اكتفى بالسو جان ويقول المذكي هو عدل جازي الشهادة ويجوز  
ان يشهد بكل ما سمعه او ابصوه من الحقوق والعقود من غير  
اشهاد ويقول اشهد لا اشهد في الا الشهادة على الشهادة فلا  
يجوز حجة يشهد هو ولا يشهد بما لم يعاينه الا النسب والموت في  
الدخول والفاكح وولاية القاضي اذا اخبره من يشق به واذا رأى  
في يده شيئا غير عبد وامة كيميوس لا يعوف وقها شهد له به من  
تفسير **فصل** وردنا شهادة الاعي مطلقا ويجوزها ان  
تحمها بصي او قيوها فيما سمع السمع رواية ولو عي بعد  
الاداء امتنع القضاء او يامره ولا يقبض من العبد ولا من الاصل



لغيره وبالعكس ولا من المولى لعبده ومكاتبه ولا من الشريك لشريكه فيما  
من شوكتهما وثوقهما من احد الزوجين للآخر وتقبل من الاخ لاخيه وعنه  
وثوق من مخنت ونابحة ومغنيمة ومدمر الشرب على الكهول والاعرج  
بالطيور والمغني للنمل وموتكبا يوجب الحدة والذي يدخل الحمام  
بغير اذنه ويأكل الدبوا ويقامر بالنود والشرط نجح ويعجز عن  
به كالبوا والاطر على الطريق ويظهر سب السلف وتقبل من اهل  
الخطاينة وتقبلها من اهل الذمة فيما بينهم وتقبل من العاهر والافان  
والخفي وولد الزنا والخنثى ومن غلبت حسنة واجتنبت الكبر  
تقبل شهادته وان اتم بحصية ولا تشفع على جريح ولا تحكم به  
يقبلوا شهادة الضبيان في الجراح فيما بينهم تبدل التفتق وشاهد  
الذوق في شهر وزاد ضوئه وحبيسه **فصل** وجب توافق الشاهد  
والدعوى والتوافق الشاهد في لفظا ومعنى شرط فلو شهد هذا بالزنا  
وقال بالغير والدعوى بالغير فهو موهدة وقبلها في اللفظ والادعاء  
بالزنا وقال بالف وخمسائة والدعوى بالاكفر قبلت في اللفظ ولو شهدا  
بالزنا وقال احدهما قضاء نصفها قبلت في اللفظ والقضاء ينبغي ان

يبتنع عنها حتى ينفق المدعي بالقبض ولو شهد احدهما بنكاح بالزنا والاخيه  
بالزنا وخمسائة فهي مقبولة بالف ووقاها كالبيع واذا شهدت بقتله  
بقتله زيد اليوم النحر عليه واخو به يوم النحر بالكوفة لم تقبل فان  
حكم بالسابقة لغت الاخرى ولو اقام ذواليد بدينه على بيع داره من  
فلان بالف في رمضان وفلان انه ارتكبها منه بخمسائة في شوال  
رجح الراجح وهي البيع ولو شهد برهني وقبض واختلفا في المكان  
او الزمان ابطالها واجزأها معهما في البيع ولو شهد موليا امية على طلاق  
زوجها وهي تحب يقبلها ووقاها ولو اشترى ذمي دارا من مسلم فاد  
عاهاذ ذمي او مسلم بشهادة ذميين يقبلها في حقه ووقاها **فصل**  
وتحوز الشهادة على الشهادة فيما لا يسقط بالشبهة ولا يجوز  
من واحد على واحد ونحوها من اثنين على اثنين ويقول الاصل في الشاهد  
على شهادتي اني اشهد ان فلانا اقترع عندي بكذا او اشهد اني على نفسي  
والفوعى عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد اني على شهادته ان فلانا  
اقترع عنده بكذا او قال اشهد على شهادتي بذلك ولا تقبل من الفوعى  
الا لتعذر حضور الاصول مجلس الحكم عوت او سفوا او مرضوا ويجوز



تعدد الفروع الاصول ويجوز سكوته وينظر الحاكم في حالهم واوجب  
وان انكروا الاصول شهادة ثم ردت من الفروع **كتاب الرجوع عن الشهادة**  
ولا يصح الا في مجلس القضاء ويسقط قبل الحكم بها وبعده لا يفسخ الحكم  
يضمنون ما اتفقوا به بشهادة ايم فالاشنان كل المال واحدها او اشنان من ثلثه  
او امراتان مع رجل نصفه او احدهما او تسع من عشيرة الذبح فان رجع الحكم  
فعليه السدس وقالوا النصف وعليهن الباقي ولو شهد رجلان وامرأة ثم  
رجعوا ضمننا خاصة ولو رجع شاهدان كما حلفا بغير شرا او اقرارا نظام  
اياها بغير منديل يضمنان وضمننا الزيادة واذا شهدا عليها بنكاح بغير  
قاصد ثم رجعا لا يفتنهما النقصان او بالبيع بمثل القيمة او اكثر لم يضمن  
او باقرار ضمننا النقصان او بطلاق قبل الدخول ضمننا فصول الدية ولا  
نقتض منها ولو رجع الفروع ضمنوا الا الاصول وانكروا الشهادة لم  
يضمنوا وان قالوا غلطنا ضمنهم او الجبيع ضمن الفروع وخير المشهود عليه  
في تضمين من شاء وان قال الفروع كذب الاصول او غلطوا لم يفتنوا  
المذكور يضمنون بالرجوع ويضمنون بشهود اليمين لا الشرط بغيرهم  
شهادة ايم شهادة اثنين واخوان على اربعة بما لا يرجعوا يضمنون

ثلثة والاخرين ثلثيه وجعله نصفين او اشنان على اثنين واخوان  
على اربعين ورجع من كل فريق واحد فيضمنها نصفه لاثنين ونصفا  
**كتاب القسمة** وينصب القاض قاسما  
عدلا مكرهنا عالما بالقسمة يوزق من بيت المال والا فباجرة وهي على  
عدو الورث وقالوا الانصبا ولا يجوز النكاح على قاسم ويمنعون  
عن الشراكة واذا حضر شركاء في ايديهم عقارات ادعوا اليه ارض  
طلبوا القسمة فهي موقوفة على البيعة بالموت وعدد الورثة وقالوا لا تقسم  
باعثوا فهم ويذكرون في كتاب القسمة ذلك كما في غير العقار او عقار ادعوا  
بشرا او ملكة مطلقا او وارثان في ايديهما عقارات ومعها غايب لا يصبي  
وبهنا على الوفاة وعدد الورثة تقسم بطلبها ونصب عن الغايب او  
الصبي من يقبض نصيبه او مشتركان ومعها غايب او كان العقار  
في يد الغايب او كان الطالب واحدا لم يقسم واذا انتفع كل نصيبية  
تقسم بطلب احدهم وان انتفع واحد لكثرة نصيبية واستغنى آخر  
لا تقسم تقسم بطلب المنتفع وحده وان استغنى واستغنى جميعهم وتقسم  
العدوى المتحدة الجسدية لا تقسم المختلفة الا بالراضى والديق لا تقسم



كل جواهر ولا يقسم حاتم ولا بيت والارحى والدور المشتركة في مصر  
 يقسم كل واحد على حدة كدار وضيقه اودار وحافوت وجزا  
 قسمة بعضها في بعض ان كان اصلح فان تواضوا بقسمتها في بيع  
 ولو وجد المشتري نصيب احدهما معينا بعد سائيه فيم فرجع بقضائه  
 فرجوعه على شريكه مستحق ولو استحق بعض معنى من نصيب احدهما  
 لم يفسخ او شايخ في الكفر فسخت او في نصيب احدها فله الرجوع في  
 نصيب الآخر وقال لا تفسخ ووافق في الاصح **فصل** وينبغي ان يقسم  
 ما يقسمه ويعده له ويذره ويقيم بناءه ويؤد كل نصيب بطريقه  
 وشربه ويلقب نصيبا بالاول والاخر بالثاني وهلم جرا او يوقع  
 فن يخرج اسمه او لا اخذ الاول وهكذا او لا تدخل الدراهم فيها  
 الا بالتواضي واذا قسم ولا حد لهم مسيل او طوي في ملك الآخر غير مشروط  
 فان امكن صرفه صرفه والافسحت وذراع من سفلا لعلوله مقسوم  
 بذراعين من علو لا سفلا ويسوي وشروط القسمة بالقيمة وهو المذهب  
 وتقبل شهادة القاسمين باستيفاء بعض الورثة ورادها ولو اذنت  
 احدهم غلطا وان شيئا مما اصابه في يد الآخر بعد ان شهد بالاستيناء

لم يقصدن الا بيقينة وان قال استوفيت لكن اخذت بعضه كان  
 القول خصمه او اصابني الى موضع كذا ولم يقسمه الى ولم يشهد بالاستيناء  
 وكذا في الاخر تخالفوا وفسخت **كتاب** **الاکراه**  
 وينتج حكمه اذا اخصد من قادر على ايقاع ما توقعه به مطلقا وخاف  
 المكروه وقوعه واذا اكراه على بيع او شراء او اجارة او اقراض يقتل  
 او ضرب بشدة يد او جسي ففعل خيرا من امضائه وفسخه وان قبض الثمن  
 او سلم المبيع لا الهبة طوعا كان امضا وان قبضه نكوهه اذ كان  
 قائما وان هلك المبيع في يد مشتري غير مكروه ضمن قيمته ويضمن المكروه ان  
 شا او اذا اكراه على شرب خمر او اكل خنزير مضروب او جسي او قيد لم يحد  
 حتى يخيف على نفسه عضوه فيقدم وان صبر حتى حقق الوعيد وهو  
 يعلم الا باحتمال انم او على الكفر او سب النبي صلى الله عليه وسلم بما يخاف منه  
 على نفسه او عضوه اقدم مطمئنا قلبه بالايمان ولا انم وان صبر اجرا او على  
 انكاف مال مسلم بما ذكر اقدم ويضمن المالك المكروه او على قتله يقتل اقدم  
 فان فعل انم ولا يوجب عليه قصاصا فنوجب على المكروه ان كان عدلا  
 عليها او على قطع يده ففعل ثم قطع رجله طوعا قات يوجب الدية في مالها



واجب القصاص عليها ولو قال اقتلني ففعل انتقص منه في رواية  
ومنقناه في اخرى وتجب في ماله الدية في اخرى او تود من الجليل  
والاقتل لكل نفس في الدية على عاقلة المكره وتجب عليها في ماله واجب  
القصاص ولو اكره يقتل على تود او اتحام نارا وماء وكل مقلد  
فله الحيان في الاقدام والصبر وامراه بالصبر ولو وقعت نائبة سبية  
ان صبر واحترق وان القى نفسه غرق فاليه الحيان وامره بالنيان  
او على طلاق او عناق وقع ورجع بقيمة العبد على المكره ونصف المهر  
ان كان قبل الدخول او على اعتاق نصفه فاعتق كله فهو مختار او على  
كله فاعتق نصفه فالمكره ضامن لنصفه وقالوا لعله او على الزنا منقضا  
الحدا وعلى الرقة لم تبين امراته **كتاب السير**  
يقتضي الجهاد على الكفاية وان كان النفير عاما فعلى الاعيان  
قتال الكفار وان لم يبدؤا ولا يجب على صبي ولا عبيد ولا امرأة ولا مملوك  
ولا مقعد ولا اقطع واذا هجم العدو وتعين على الجرد فقتل المقاتل  
والعبد بغير اذن ولا باس بالجهد بالحاجة واذا احضر المسلمون  
أهل الحرب دعوهم الى الاسلام فان أسلحو الكفار عنهم فان استغوا عنهم

في الجزية ان كانوا من اهلها فان بذلوا لها كان لهم ماله وعليهم ما  
عليها وتجب في عا من لم تبلغ الدعوة ويستحب في عا من بلغت فان  
ابوا الاستعانة بالله عليهم وحاربوهم ونصبوا المجانين وحرقوهم  
وغرقوهم وقطعوا اشجارهم وانفسدوا ذرعتهم وروعوهم وان  
تترسوا باسدي المسلمين وقصدوا الكفار ولا باس باخوانهم المضاجع  
والنساء وعسكروا عليهم دون سوية لا يؤمن عليها وينبغي ان لا يغزوا  
ولا يغتوا ولا يمشوا ولا يقتلوا صبيات ولا امراة الا ملكة ولا شيخا كبيرا  
الا اذا اصاب في الحرب ولا اعمى ولا مقعدا ولا مجنونا ومن قاتل منهم قولا واذا  
نزلوا على حكم الله نجح القتال والاستموان او ابتغوا هم احرار اذنة  
لنا وعين الثالث واد الاسلام لا تصير حربا الا ان يذول ايمان اهلها  
تقتل بدار الحرب ويظهر فيها احكام الكفر والتغيا بالثالث كما في العكس  
**فصل** واذا اكل في المواقعة مصلحة فلا باس بها وان انعكست  
بذل اليهم وان بدوا بخيانة متفقين قوتلوا من غير نبيذ ولو شوطر  
من يخرج اليهم من الرجال الاحرار مسلما نبطه فان وادع الامام بما لا حاجة  
كان للجزية قبل خضوعهم وكالغنيمة بعده ولا يجوز دفع المال اليهم ليوادعوه



الآخرون الملك ويؤادع الموتدين بغير مال فان اخذه لم يردده وبكوه  
 بين السلاخ والكراع والحديد من اهل الحرب وتجهيزه اليهم قبل الموقعة  
 وبعدها واذا آمن خذ ارحمة كافرا او حصنا او مدينة امتنع قتالهم  
 الا ان يكون فيه مفسدة فيسند اليهم ويؤدبه ولا يصح امان ذمي ولا  
 اسير ولا تاجر فيهم ولا مسلم عند ذم وهو فيهم وكذا العبد المحجور و  
 اجازته ويؤاقفها في ذمها **فصل** واذا فتح الامام بلدة  
 غنوة قسمها ان شاء والا تجوز وضع الخراج والجزية على ارضهم في  
 عليهم ويقسم المنقول ويقتل الاسارى او يسترقهم او يتوكلهم الهابة  
 ولا يرد ذمهم الى دار الحرب والامام لا ينادى بهم واجازة باسارى المسلمين  
 ولا تجوز بالماء في المشهور ولا المنع عليهم واذا تعذر نقد المواشي في  
 العود لا تتركها ولم يقتصر واعلى عقورها فتذبح ثم تحرق ولا تقسم غنمة  
 الا فردا وانا ويستوى الود والمعاد ولو حرق المدد قبل احرارها  
 فشاركهم معهم ولو بعد القتال ولاحق لاهل السوق حتى يعانوا واذا لم  
 تكن حيلة قسمها بينهم ابدانهم برجعها في الدار فيقسمها ولا يباع الغنم  
 قبل القسمة ومن مات في دارهم قبل احرار الغنمة لا تؤخذ نصيبه ولو طوى

فسيئة فولدت فاذ عاه لا تنبئة ويؤخذ امانات بعد الاحراز والابان  
 بولن العسكر والكلما وجدوه من طعام واستعمل الحبيب ودهن وتوقيع  
 دابة والتقييد بالحاجة رواية تؤقتا تكون بسلامهم للحاجة ولا  
 يبيعوا من ذلك شيئا فان بيع رد الثمن الى الغنمية ومن اسلم  
 منهم في دارهم احرز نفسه وولده الصغير وماله الذي في يده و  
 ديعة في يد مسلم او ذمي واذا اظهرنا عليهم كانت زوجته وعبدته  
 المتأخرين عتارة في ذمهم وافق في رواية وجعله في ذمهم كالمغلول  
 ويوافق الاول في قوله الثاني والثاني في قوله الاول ورواية في  
 يد ذمي في ذم ما عصبه وهو في يد مسلم او ذمي في ذمهم في رواية  
 واذا اخرجوا من دارهم لم يعلقوا من الغنمية ولا ياكلوا منها ويؤخذ الفاضل  
 اليها قبل القسمة ويتصدق به بعدها **فصل** ويقسم اربعة الا  
 خاسي بين الغامقين للفارسين سهمان وقال الله ويعطى الواحد سهمين  
 ويشهم لغرسين وقال الواحد ويتساوى البراذن والعناق ولا  
 يشهم لبغلة ولا راحلة وتعتبر حال مجاوزة الدرب لا انقضاء الحرب  
 فمن قتل دارهم فارتسا فذوق فرسه استحق سهمه فادرس او



راجلاً فاشترى نفسه فاجل ويوضح لعبد مكاتب وصبي  
وذي نفاق ياتون بمباراة الامام او يدك الذمى على الطويق والامارة  
تقوم باغور الجرحى والموصى ويجعل من غير الحشى ونفيس الحشى سهر الليالي  
وسهر المساكين وسهر الابناء السيل يدخل فيهم فقراء ذوى القربى  
ويقتلون ويمنع اغنياهم ونسقط سهمه صلى الله عليه وسلم بموته  
كما سقط الصفي وكان استحقاق ذوى القربى بالنصوة وبعده بالقتل  
واذا دخل واحد او اثنان دارهم مفيدون بغير اذن لم يمس آذ  
باذن خمس على المشهور او جماعة بمنوعة بغير اذن خمس **فصل**  
ولا باس بالتنفيذ حال القتال فيقول الامام من قتل قتيلاً فله سلبه  
فياخذ ما عليه من ثيابه وسلاحه ومركبه بسوجه وآلته وماله  
او محموله ائتمه من ماله الجحش سوية الوبع بعد الحشى وينقطع به  
حق الغير وينت المكل بالاحراز واذا لم ينفلح الجحش السلب غنمه  
لاستحقاق من ازال منوعة فتبذل من الحرب كقطع طرفه اذ  
اسره ولا ينفل بعد الاحراز الا من الجحش **فصل** واذا غلب القتل  
على الذوم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها واذا غلبنا عليهم حلت لنا

وان علم

وان علموا على اموالنا فاحرزوها بدارهم حكمهم بملكهم واذا ظهر لنا  
عليهم قبل العتمة حلت لاربابها او بعدوها اخذوها بالقيمة ان شاءوا  
وان اشترى اهلنا جرحاً وخروجها اخذها ما كملها الا اذن بالقتل والا تولى وان  
ذهب بها القيمة وان ظهر لنا فحصد عبد لنا لبعض الغانمين بالقسمة فقضيت  
عيناها وغنم قيمته وقسمته فلما كملها الا اذن اخذها بالقيمة ان شاءوا  
او امة فباعها الغانم باليف فولدت وماتت فاراد الا اذن اخذها بغير  
باليف بالحقصة ولا يملك احد منها ولا مدق ولا مكاتب ولا اتم ولا اتميل  
ويملكهم المسلمون والعبد اذا ابقى اليهم فاخذه لم يملكوه وان نزل اليهم  
بغير ملكوه **فصل** واذا دخل مسلم دارهم تاجر الا يتوضئ  
يديهم ولا مال وان نفوض بغدير وخروج به ملكه حراماً فيصدق به و  
المشتا من مناد اذا انى مع مسلم هناك فهو جائز وشكرته مع الحكون  
وقتل احداً لا سيورين صاحبه لا يوجب دية ولا قصاصاً ونج الكفارة  
في الخطا وقال عليه الدية في ماله كالمشتامين ونثبت العصمة المقومة  
بالدايلا بالاسلام ولو اشترى امة في دارهم واستبهاها بحضرة فقربانها  
لا يجوز الا بعد اخرجها واجازة قبله ولو ناعمة لا تحذر واذا دخل



خونى البنا غير مستامين فاخذه مسلم فذبحه للمسلمين وخضاه  
به ولو اسلم فاخذه فذبحه لهم وقال اهو حرة واذا استامن الحونى لم يكن  
من الاقامة سنة فان اقامها وضعت عليه الجزية ولا يمكن من العود فان  
عاد وله دين او دية عند مسلم او ذبح ابيع دمه واذا اظهر عليهم  
فاسروا وقتل سقط الدين وصارت الودية فينا ولا تخشى ما وجوه عليهم  
المسلمون بغير قتال وبصرف مصروف الخراج ولو اتى اخونى غير مسلم  
او من عليه قصاص الى الحرم لا تقتله فيه بل تحبس عنه الغذاء ليخوف  
فيقتل **فصل** يؤخذ الفشر من ارض العرب ما بين العذيب الى  
اقصى حجر اليمن ثمرة الى حد الشام والخراج من السواد ما بين  
العذيب الى عقبة خلوان ومن العقب الى الثعلبية الى عبادان ويجوز  
لاهلها بيع اراضيها واذا افتح ارض عنوة تقسمت او اسلم اهلها  
كانت عشوية او اقرا اهلها عليها او صوحوها فخراجية **فصل** الاملة شرا  
فقد فتحها عليه السلام عنوة وتركها من غير خراج ويعطى المواف حكم  
ما قرب منه فمن احياه وهو من جيتز ارض الفشر كان عشوية او الخراج  
فخراجية الا البصرة لاتفاق الصحابة رفع الله عنهم واعتبره بما انجني

فان كان بغير او عين شخرية او بالانهار العظام كان عشوية او  
بغير شخرية كنهرك المكد ويؤخذ جرد فخراجية او يؤخذ ما وضعه عمر  
من كل جريب يعلفه الما اصاع ودرهم ومن الودية خمسة ومن جريب  
الكدم او النخ المتصد عشرة ويوضع على ما سوى ذلك بحسب الطاقة  
ينقص عنه لنقصان الويع ويمنع الزيادة للزيادة واجازها فان  
غلب الماء او انقطع او اصطلح الزرع آفة فلا خراج وبحسب العظيمة واللا  
سلام ويجوز شرا مسلم ارض خراج من ذمى ويؤخذ منه **فصل**  
واذا وضعت الجزية بتواضع قد رتب بما يتفق عليه والافتقار على الفنى  
ثمانية واربعين درهما يؤخذ منه كل شهر اربعة وعلا الوسط اربعة  
وعشرين في كل شهر درهمان وعلى الفقير العتمة اثني عشر درهما  
في كل شهر درهم لا دينار مطلقا وتوجبها باول العام لا باخوه ولا يخص  
بها اهل الكتاب فتوضع عليهم وعلى المجوس والوثني من العم الامن العرب  
والاعلى المد تدفن فليس الا الاسلام او السيف والاجزية على امرأة ولا صبي  
ولا ذم ولا اعمى ولا شيخ كبتى ولا عبد ولا مكاتب ومدبر وام ولد ولا  
يتخذها مولاهم ولا راهب الا ان يقدر على العود في دارة ونسقطها



بالاسلام والموت وكذا بمضى اموالهم وتوقد بها بنفسه قائما  
والقاضي قاعد وتؤخذ بتلبسته ويحذر ويقال له اذ الجوز بها  
ذحي وتؤخذ عارته به فيستد وتسطه تحيط غليظ من  
الصوف ولا يلبس ما يحض باهل العلم والزهد والشرف ولا يكون  
الحذاء وقبل يمنع عنه مطلقا الاصح الا الضرورة على سروج  
كهنية الاكف وينزل في مجامع المسلمين ولا يحل سلاخا ولا يلبس  
بسلايم وتبضيق عليه الطريق وتتميز نسائهم عن نسائنا في الطاق  
والحزام ولا ينتفض العهد الا ان يلحقوا بدار الحرب او يغلبوا  
على موضع فيحاربوننا لا بالامتناع عن اداء الجزية الا في رواية  
قتل مسلم او الزنا بمسلمة او سب النبي عليه السلام ولا يجوز احداث  
بيعة ولا كنيسة في دارنا ولا الوصية به في الصحيح واذا انهدمت  
القدعة اعيدت وتؤخذ من نصارى بني تغلب ونسائهم لا  
صبيانهم ضعف الزكاة ويصرف ما جبي من الخراج والجزية وللول  
من تغلب وما اهدى الى الامام من اهل الحرب في مصالح المسلمين كسند  
الثغور وبناء القناطر والجسور وعطاء القضاة والعلماء والعمال

وارفاق المقاتلة وذرايتهم ما يكفيهم **فصل** يعرض الاسلام  
على المذنب وان كانت له شبهة كشفت وتجب ثلثة ايام ان  
التهم وقيل يستحب مطلقا فان اسلم والاقتل ويكره قبل العرض  
والاستن على قتله ويؤزل ملكة عن امواله والاموال فان اسلم  
عادون او مات او قتل لم يجعلها فيا مطلقا في التسمية في حال  
الاسلام موروثة وفي الردة في قول الامودوث مطلقا واذا حكم  
بالحاقه مرتدا جعله ككوفه فيعتق مدبوه وانم ولده ويحل دينه  
ويوث اهل المسلمون ما كسبه في الاسلام ويعتبر كونه وارثا  
وقت القضاء لا وقت الحاق ودينه الا انهم في الاسلام يقض من كسبه  
الاسلام وفي الردة من كسبها والبدائية به من كسب الاسلام ومن الردة  
دايتان وقال يقض منها وبيعة وشراوة وعتقة ودهنة وتصرفه  
في ماله موقوف فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل او حرق  
واجازها مطلقا واذا عاد مسلما بعد الحكم اخذ ما وجد من ماله  
في ذرايته ولا تقتل المردة فتجس وتضرب في ايام لتسلم ويصح  
تصرفها في ماله ونحوه بصفة اسلام الصبي العاقل وبرقة فيجب



على الاسلام ولا يقتل ويحكم بالاسلام ذنوبها واذا انتقص اليهودي  
او بالعكس ترك ولا يجزى على الاسلام **فصل** اذا تغلب قوم  
مسلمون على بلد وخرجوا عن الطاعة دعاهم الى الجماعة وكشف  
شبهتهم ولا يبدأ بهم بقتال فان بدوا قاتلهم حتى يفترق جمعهم  
ونجيت قتالهم بسلاحهم للحاجة وان بلغه ثأر قتلهم حبسهم لثأرهم  
وان كانت لهم فئة اجهز على جميعهم واتبع قوتهم واذا قتل العالم  
والا فلا ولا يسبى لهم ذرية ولا يقسم ماله ولكن تجلس حتى يتوفاه  
عليهم واذا قتل العادل مورثة الباغي ورثه وان قتل الباغي قال  
كنت وانا الآن على حق ورثه ويحكم بحكمانيه مطلقا وان قصد قتل  
قتل مثله بعضا في المصير نهى عن دفع عن نفسه بالسيف فعليه القصاص  
ولا يؤخذ ما جباه البغاة من الخراج والعشر ثانيا فان ضوفوه فصاد  
اجزاء اهله والا عاذا فيما بينهم وبين الله تعالى  
**كتاب الحظر والاباحة** تحكم النظر  
الى العورة الا للمضرة كالطبيب والخاتن والقابلة وينظر الرجل  
من الوجه والمواة منه ومن المواة الى غير العورة ومن ذواته وامه التي تحمله

الجميعها ومن محاربه وامه الغير الى الوجه والرأس والصدر والباقي  
والعضدين ولا بأس بمسك ذلك الا من الشهوة ويمسك للشرا وان  
خاف ولا ينظر من الاجنبية الا الى الوجه والفتن اذا أمن فان خاف  
امتنع الا القاضي والشاهد ولا يحس وان أمن وينظر العضد من  
سيدته ما ينظر الاجنبى والخصي من الاجنبية ما ينظر الفحل  
ولا بأس بالنظر الى من يريد نكاحها وان علم الشهوة ولا بأس بالمصافحة  
وتقبيل اليد العالم والسلمان العادل ويبسج للرجل عن الرجل  
وتقبيله وتحل للنساء لبس الحري وتوشدة واقترانه منجأ  
ولبسنة في الحوب حكوكة ولا بأس بما سداه ابوسم والحمة قطن  
او خنز ويحل الحن التختى بالذهب والفضة وتحكم على الرجال الا  
الخاتم والينطقة وحليمة السبي من الفضة وشدة السبي بالذهب  
لا يجوز واجازة كالفضة ويكره ان يلبس الصبي الحري والذهب  
ويحرم استعمال الاثنية منها للرجال والنساء ولا بأس بالعقيق  
والبلور والزجاج والشرب في الاناء المفضض والجلوس على السوي  
المفضض جائز اذا اتفق موضعها ويكرهه ووافقها في روايتين



ويقبل في الهدية والاذن قول الصبي وعبد وامية وفي المعاملات  
قول الناسق وفي الديارات قول العدل خذ اكان او عبدا او يفر  
عن امنه بغير اذنها ويست اذن الزوجة ويكره الاستخراة للخصم  
ولا باس باخصاء البهائم وانزال الحمار على الحبل ونحوه الشطرنج  
مطلقا ويكره تعشير المصخور ونقطة ولا باس بتكليمته ونقض المسج  
وتزويجه ويكره بيع السلاح ايام الفتنة ويجوز بيع اراضي مكة  
كبنائها وكرهاه ولجوان رواية ويجوز بيع العصي ممن يتخذ  
خرا او اذاباع مسلم خرا او قبض الثمن وعليه من كره لهوب الدين  
اخذه منه وان كان ذميا جاز ويجوز بيع الدون ويكره الاحتكار  
في اوقاف بني آدم والبهائم في بلد يضر به واذا احتكر غلة شبيهة  
جاز والمجلوب من بلد آخر لا احتكار فيه ويكره التفسير واجازا  
للذمي دخول المسجد ونجاسة في الحرم ويجوز الدعاء بمحقة العز  
من العريش وكرهاه **فصل** ويجوز المسابقة على الاقدام والكلب  
والبغال والخيل والابل والدمى فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من  
ثالث لا سبقها جاز او من الجانبين حكمه الا ان يكون بينهما فحل يفس

مكتبة محمد سعيد كمال  
الطاهر - المحقق  
١٣٦٧

كفي القوسيهما ان سبقها اخذ منها او سبقها لم يعطها او فيما بينهما  
ايتها سبق اخذ من صاحبه **كتاب الوصايا**  
تشجب الوصية وتقدر بالثلث ويفضل ان ينقص منه وان يتكلم  
ان كانت ورثة فقرا ولا يستغنون بانصبايهم وتصح للاجنبي  
مسما كان او كافرا بغير اجازة لهم ولا يجوز للوارث ولا بما زاد على  
الثلث الا بها واذا لم يكن وارث نجبرها بالكل ولا تجبرها للثالث  
الا بالاجارة ولا يعبرها ولا تجبرها من صبي تميز ولا من معتقد  
اللسان بالامانة ولا يجوز من مكاتب مع وفاء ونصح للمر وبها اذا  
وضع لا قبل من سنة اشهر من عدم الوصية وباتمة ذمه ويعتبر قبولا  
وردها بعد الموت وتكذب القبول الا ان يموت الموصي له بعد الموصي  
قبل القبول فيملكها ورثة ورثة ويجوز له الرجوع فيها من تحاود لاله  
وتجوز تجوده وجوعا وخالفه ويختار للفتوى واذا اوصى الى اخر  
فقبل في وجهه ورده في غي وجهه فليس بوق وان ردها في وجهه  
صح وان سكت حتى مات خير الوصي فان رده ثم قبل اعتبر بقبوله  
ان لم يخرج المفاضي لاداة مطلقا او بالثلث فقال لا قبله ثم قبل بعد

كفي



قوته اجزائه ويضم القاضى الى العاجز من تعيينه فان شكك اليه  
ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر عجزه اصلا استبدل به وان  
شككته الورثة لا يعزله حتى يظهر له خيانتة وان اوصى الى عبد  
او كافر او فاسق اخرجهم ونصب غيره او الى عبد نفسه وفي الورثة كذا  
لم يصح وان كانوا صغارا فهم صحيحة او الى اثنين بجيز فذلك احدهما  
بالنصر مطلقا ومنعاه الا من شرا كفن و تجهيز وطعام الصغار  
وكسوته وردة ودبغة بعينها وقضاء دين وخصومة وقبول هبة  
وتنفيذ وصية بعينها او الى كل منهما على انقذاده ينفذ كالوكيل  
فيل على الخلاف واذا اوصى الوصى الى آخر فجعله وصيا في الترتيب  
في تركه نفسه فهو وصي فيهما وخصاه به واوصى الى زيد في الاعيان وكذا  
في الديون حتى كلاً بما خصه وقالاهما وصيتان فيهما ويجوز ان يخالف  
على اليقين ان كان خبره له ويبيع منه او شراؤه لنفسه وفيه نفع للمعين  
جائز واجزى للاب شرا ما ولده من نفسه بمثل القيمة ولا يقدر  
الوصي ماله ويجوز للاب وليس له اقراضه ويجوز للقاضي ولا يجوز بيعه  
شراؤه له بغير فاحش ونضارب في ماله ويذفع مضاربة وبالكاف

عند الحاجة واذا كان في الورثة صغار وكبار غيب وحضور للموصي  
بيع عقارهم وعروضهم وقال ان كانوا حضورا لم يبيع نصيب الكبار  
او غيبا باع وعروضهم لا يؤوله ببيع كل التركة للدين او وصية بتقديرا  
نقد فيها والورثة كبار حضوز وقالوا بتقديرهما وشهادة الوصيين  
لو ارث كبير في مال الدين مردودة وفي غيره مقبولة واجازها مطلقا  
ولو شهد اثنان لاثنتين بالفي هي على ميت وشهد هذان لها بمشرك  
يؤدوها كما في الوصية ويصدق في قوله اذ ارث خراجة وجعل عبد  
الابن بغير بيعة واوجبها واذا قضى مريض دين بعض غريمه ثم مات  
نشا كل الباقي معه واجاز والورثة ابطال ما اجازوه من تصدقات  
وجعلوا حكم الحامل عند الطلق كمرض الموت لا من بعده الشهر **فصل**  
اوصى لزيد بسيف قيمته مائة ولبيك بسدس ماله وله خمس مائة ياخذ بكون  
سدسها وزيد خمسة اسداس السيف وسدس السيف بينهما وقال لبيك  
سبع السيف ولزيد الباقي وان اوصى لزيد مائة بثلث ماله ولا اجازة  
فالسيف مقسوم بثلثة مائة تسعين سهم لزيد تسعة وعشرون ولبيك  
سهمين وخالد خمسة مائة وللورثة مائة وعشرون والنذر بثلث مائة



وخمسة عشر يكون ثلثون والحال يستون وللورثة مائتان وخمسة  
 وعشرون وقال لا يقيم السيف يا ثني عشر لزيد ستة وكبيرهم والحال  
 سهران وللورثة ثلثة والنقد يستين لكبير خمسة والحال عشرون  
 وللورثة خمسة واربعون او لزيد بكرا له وان يباع عبده من  
 بكري بالف وقيمة الف ولا مال غيره فهو مقسوم باثني عشر لزيد سهران  
 والباقي يباع من يكون باحد عشر سهران من الف ثلثة السهم منها لزيد  
 ويأمر ببيع كل من يكون ويدفع ثلث الثمن لزيد وامر لزيد  
 ويبيع خمسة الاسداس من يكون بخمسة اسداس الف لزيد منها سهم  
 وتأخذ الورثة الباقي على الاقوال او بثلث وثلث ولا اجازة اقتسام  
 نصيبين او بثلث وسدس فان ثلثا او بكرا وثلث فالكل مقسوم اسداسا  
 مع الاجازة والثلث مع عدمها نصيبين وقالوا ارباعا فيها او بنصف وثلث  
 ولا اجازة فالثلث نصيبان وقالوا اخماس والامام لا يصوب للموصي له عاز  
 على الثلث الا في المحاباة والسعاية والدوام الموصلة او بسهم من ماله  
 فله اخس السهام ولا يزداد على السدس وقالوا مثلا قبل سهامهم ولا يناد  
 على الثلث او بثلث اعطاء الورثة فامشأ او بثلث وراحمه او غفره فلك



ثلثها والثلث يخرج من ثلث ماله اعطيتاه طر الباقي لثلثة او بثلث  
 ثيابا المختلفة الجنس فلكر ثلثها او الباقي يخرج من الثلث اخذ ثلثة  
 او بثلث ثلثة اعبد فمات اثنان فله ثلث الثالث وقالوا كله او بامية  
 فلو ولدت بعد موته ثم قبل الوصية فان خرجا من الثلث والافرونا  
 خود من الامم والتمام من الولد وقالوا منها جميعا او بالف وله عين ودين  
 فان خرجت من ثلث العين دفعت اليه والا اخذ ثلث العين وثلث ما  
 يخرج من دين حتى يستوفي او بالثلث لزيد وبكر فاذا بكر ميت اخذ  
 زيد كله او قال هو بينهما فنصفه او بالثلث ولا مال له فالتسب استحق  
 ثلث ما يملكه عند موته او به لزيدا وبكر فمضى باطله ويأمرها باقتسامه  
 وخير الورثة في التعيين او به لزيد وللمساكين قسمة بينه وبين اثنين  
 اثلاثا وقالوا بعينه وبين مسكين نصفين او بنصيبا بينهما تصح آف  
 بمثلهم صح فان كان له ابنان اخذ الثلث او باحد نصيب بغيره وهم ثلثة  
 والاخر بالثلث ولا اجازة يأمر لهذا بثلثي الثلث وللآخر بثلثه وامر له  
 بثلثه اخماسه وللآخر ثلثه ولو خلف ثلثة الاول فاذع زيدان اباهم  
 اوصى له بالف فصدقه احدى امراته بدفع ثلث نصيب لثلثة اخماسه او اثنين



فَصَدَقَهُ أَحَدُهَا أَمْرًا لَهُ بِثُلْثِ قِسْمِهِ لِأَنَّهُ نَصَفَهُ وَلَوْ أَعْتَقَ أَوْ حَابَاهُ أَوْ  
 أَعْتَقَ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ حَاتِقٌ ثُمَّ أَعْتَقَ وَضَاقَ الثَّلَاثُ فَالْحَابَاةُ أَوَّلَى أَوْ  
 عَكْسُ فَمَا سَوَاءٌ أَوْ حَابَى بَيْنَ عَتَقَيْنِ فَنَصَفَ الثَّلَاثَ لِلْحَابَاةِ وَنَصَفَهُ  
 لِلْعَتَقَيْنِ وَأَعْتَقَ بَيْنَ مَحَابَتَيْنِ فَنَصَفَهُ لِلأَوَّلَى وَنَصَفَهُ بَيْنَ الثَّانِيَةِ وَ  
 الْعَتَقِ وَقَالَ الْعَتَقُ أَوَّلَى مطلقًا وَمَا قَدَّمَ مطلقًا وَلَوْ اشْتَرَى  
 ابْنَهُ فِي مَرَضَةٍ بِالْفِ وِقِيمَتِهِ خَمْسَمِائَةٍ وَأَعْتَقَ عَبْدًا قِيمَتُهُ خَمْسَمِائَةٍ وَهِيَ  
 الْمَالُ فَالْحَابَاةُ نَافِذَةٌ وَعَلَيْهَا السَّعَايَةُ فِي قِيمَتِهَا وَالْأَبْنُ لَا يَبُوتُ وَقَالَ  
 الْعَتَقُ أَوَّلَى وَيَسْعَى الْأَبْنُ وَحْدَهُ وَيَبُوتُ أَوْ بِالْفِ وَهِيَ قِيمَتُهُ وَلَهُ الْفَقْدَانُ عَتَقَ  
 وَوَرِثَ وَالسَّعَايَةُ لِلْحَبْتِ وَلَوْ أَدْرَسَ بَانَ يَشْتَرِي بِكُلِّ مَالِهِ عَبْدًا  
 فَيُعْتَقَ فَلَمْ يُجِزْ وَأَقْدَمُ بَاطِلَةٌ وَقَالَ لَا يَشْتَرِي بِالثَّلَاثِ أَوْ هَذِهِ الْمَالِيَّةُ  
 وَيُعْتَقُ لَكُلِّ بَعْضِهَا فَالْبَاقِي لَا يُعْتَقُ بِهِ أَوْ بَانَ فَخَرَجَ بِهَا فَهِيَ لَكُلِّ بَعْضِهَا  
 حُجٌّ بِالْبَاقِي مِنْ حَيْثُ بَلَغَ وَيُقَدَّمُ الْفَوَاضِلُ كَالْحُجِّ وَالزَّكَاةُ وَالْكَفَّارَةُ وَنَحْوُ  
 غَيْرِهَا مَا قَدَّمَهُ أَوْ لِعَبْدِهِ بِثُلْثِ ثُلْثِهِ حَتَّى يَبْعُدَ مَوْتَهُ وَعَلَيْهَا السَّعَايَةُ فِي  
 ثَلَاثِيَّةٍ وَلَهُ ثُلْثُ بَاقِي تَوَكُّلَهُ وَقَالَ لَا يُعْتَقُ كَلَّةٌ وَيُتِمُّ لَهُ الثَّلَاثُ مِنَ الْبَاقِي  
 وَلَوْ قَالَ لِيْغِيْرًا لَمْ يَدْخُلْ هَاهُنَا طَالِقٌ أَوْ عَبْدٌ هِيَ هَذِهِ أَحَدُ مَوَاتٍ مُجْتَمِلًا

فَنَصَفَهُ حَتَّى وَعَلَيْهَا السَّعَايَةُ فِي نَصَفِهِ وَلَهَا مِيرَاثُهَا وَمِيرَاثُهَا وَقَالَ النِّصْفُ  
 الْبَرَائِثُ وَثُلْثُهَا أَرْبَاعُ الْمِيرَاثِ وَبِأَمْرِهَا بِالسَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا  
 وَأَمْرُهَا بِنِصْفِ الْمِيرَاثِ وَبِالْبَاقِي مِنْ غَيْرِهَا وَلَوْ أَعْتَقَ الْمُوَصِيُّ أَمْتَهُ  
 ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَقِيمَتُهَا أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ فَتُكَافَأُ فَاسْتَدَّ وَلَوْ أَوْصَى بِخُدْمَةٍ  
 عَبْدِهِ أَوْ شَكْلَةٍ دَادَ سِتِينَ مَعْلُومَةً أَوْ أَبَدًا فَإِنْ خُدِمَ الْعَبْدُ مِنَ الثَّلَاثِ  
 سِتَمَ لِلْخُدْمَةِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَالُ خُدِمَ يَوْمًا وَالْوَرِثَةُ يَوْمَيْنِ فَإِنْ بَانَ  
 نَعَيْدُهُ إِلَيْهِمْ أَوْ فِي حَيَوَةِ الْمُوَصِيِّ بَطَلَتْ وَلَوْ سَكَنَ ثَلَاثًا وَهِيَ الْمَالُ لَوَلَا  
 رِثَ لَا يَكُلُّ بَيْنَ الثَّلَاثِينَ وَبِحَيَوَتِهِ أَوْ لَدَا خَاطِمٍ ثُمَّ لِأَخِيْرِهِ نِصْفُهُ يُعْطَى  
 الْفَقْرَى لِلثَّانِي وَجُعِلَ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ كَوْنُهُ بَيْنَهُمَا وَفَاقَ وَالْوَصِيَّةُ بِمَكْرِهِ  
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ وَأَجَازَاهَا بِالْوَقْفَةِ أَوْ بِالثَّلَاثِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
 خَصَصَ الْجِهَادَ وَأَصَافَ مَنَقَطِعَ الْحَاجِ **فصل** إِذَا أَوْصَى بِالْجِيْرَانِ  
 فَهُوَ لِلْمَلَاصِقَيْنِ وَقَالَ لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ مَا سَكَنَ مَحَلَّتَهُ وَنَحْوَهُمْ مَسْجِدُهَا  
 أَوْ لَأَصْهَارِهِ كَانَتْ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْ أَمْرَانِ أَوْ لَأَخْتَانِ فَلْنُزِي  
 كُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ أَوْ لَأَقْرَبَائِهِ فَيُؤْتَى لَأَقْرَبٍ فَالْأَقْرَبُ مِنْ كُلِّ ذِي  
 رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا وَقَالَ الْكَلَامُ بِالنِّسْبَةِ الْحَاقِقَةِ لَهُ

فصل في ميراث الجوارح







الباقي وقالوا لغير الابن اوجده واخاه فهو لجد وقالوا لابنهما **فصل**  
 لا يحرم ستمة نكاح الاب والابن والام والبنات والزوجان وبحجب  
 الاثوب من سواهم الا بعد ولا يوث من يدلي بشخص مع الاول  
 الام ولا يحجب المحرم وبحجب المحجوب كالاخوة والاخوات بحجبهم  
 الاب وبحجبون الام من الثلث الى السدس ويسقط بنوا الاعيان  
 بالابن وابنه وبالاب وكذا بالجد وقالوا يقلسهم على اصول ذريته  
 وبنو العلات وبهم وهو لا يورثون الاخيا في بالولد ولد الابن و  
 الاب والجد والجدان مطلقا بالام والابويات بالاب وبحجب القوي  
 البعدي وارثه كانت او محجوبه وان اجتمعوا وهذه ام ام و  
 تنكر هذه وام ام اب قسم السدس بينهما اثلاثا وكلما انصافا  
 واذا استكمل البنات او الاخوات لابوين فوضهن سقطت بنات  
 الابن والاخوات لاب الا بتعصيب ابن ابن او اخي موافق او  
 نازل وياخذ احدا بنى عيم فهو اخ لام السدس ويقسم الباقي  
 وتوكل زوجا واما واخوة لام واخوة لابوين اخذ الزوج  
 النصف والام السدس وولد الام الثلث ولا يشترط معهم الاخوة

**فصل** اذا زادت السهام على الفريضة فقد غاب  
 فتعول الستة الى عشرة وتواو شفعوا واثنا عشر الى  
 سبعة عشر وتواو اربعة وعشرون الى سبعة وعشرون  
 كامرأة وبناتين وابوين وان فسد عنها ولا عصبية تودة  
 عليهم بقدر سهامهم على الزوجين فان اخرج المودود  
 عليهم قسمت المسئلة من عدد رؤسهم وان كان جنسين فمن عدد  
 سهامهم وان كان مع الاول من لا يورث عليه اعطى فريضة من اقل  
 مخارجهم وقسم الباقي على من يورث عليه كزوج وثلاث بنات وان  
 لم يقسم فان وافق رؤسهم كزوج وست بنات ضروب وفعها  
 فيخرج فرض من لا يورث عليه والاضروب كل رؤسهم فية كزوج وان  
 كان مع الثاني من لا يورث عليه قسم الباقي من يخرج فرض من لا يورث  
 عليه على مسئلة من يورث عليه كزوج واربع جدات وست اخوات  
 لام وان لم يقسم ضروب جميع مسئلة من يورث عليه فيخرج فرض  
 من لا يورث عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات ثم ضروب  
 سهام من لا يورث عليه في مسئلة من يورث عليه وسهام من يورث عليه فيما



بقي من مخزج فوض من لا يورث عليه **فصل** نورت ذوى الارحام كل  
 قريب ليس بذى سهم ولا عصبية فيأخذ المنفرد جميع المال ويحب  
 اقربهم الا بعد ويقدم اولاد البنات واولاد البنات الابن ثم الجد  
 الفاسد والجدات الفاسدات وهو مقدم على ما قبله في رتبة  
 ثم اولاد الاخوات لابوين اولاد الاخوة والاخوات لام  
 وبنات الاخوة والجد مقدم عليهم ثم الخالات والاعمام لام والعوا  
 وبنات الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات الابرار والامهات واخواتهم  
 وخالاتهم واعمام الابرار والامهات كلهم واولاد هؤلاء فاذا  
 استوفوا في درجة قدم ولد الوارث واذا اختلف بالفروع والاصول  
 كبنات ابن بنت وابن بنت بنت اعني الاصول فيقسم عليهم انكالا  
 واعطى كل من الفروع نصيب اصله وهما الفروع فقط **فصل** ويقسم  
 حال كل من الفرقة ونحوهم عير ورثة الاحياء او اذا اجتمع في المحوى  
 قوابل مودت ثنائ فوترته بها لابل اقوامها ولا يورثون بانكحة مستحالة  
 عندهم ولو تزك ولد او حملا فالمو قوف نصيب اربعة بنين واحد  
 ويختار للفتوى الاثنين **فصل** فان مات بعض الورثة قبل القسمة

صحت المسئلة الاولى ثم الثانية فان اتقسم نصيب الميت الثاني على ثلثه  
 فيها وان لم يستقم فان كان بين سهامهم ومسلته موافقة شوب وفوق  
 التصحيح الثاني في التصحيح الاول والاضوب كل الثاني في الاول تصحيح  
 المسلمين فيضوب سهام ورثة الميت الاول في المضروب وسهام ورثة  
 الميت الثاني في كل حال في يده او في وفقة فان مات ثالث جعل المبلغ  
 مقام الاول والثالث مقام الثاني وهلم جرا **حساب الفرائض**  
 يخرج النصف من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية  
 والثلثان من ثلث من ثلثة والسدس من ستة فاذا اختلف النصف  
 بكل الثلثة الاخوة ببعضها فمن ستة والربع فمن اثني عشر والثلث من  
 اربعة وعشرين واذا انكسرو سهام فويقون عليهم ضروب ففوق عددهم  
 في اصل المسئلة كما مرارة ستة اخوة وان انكسرو سهام فويقون اواكث  
 وعدد رؤسهم متماثلة ضووت احد الاعداد في بعض كاربعة زوجات  
 اصل المسئلة كفلان بنات وثلثة اعمام وان دخل بعض الاعداد  
 بعض كاربعة زوجات وثلث جدات واثني عشر عما ضووت اكنو الاعداد  
 في اصل المسئلة وان واثني بعضا بعضا كاربعة زوجات وخمس عشرة







